جامعة قاصدي مرباح ورقلة-الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

في ميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

فرع العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي

بعنوان:

أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة قياسية للفترة(1990_2022)

من اعداد الطالبتين: الشعوبي نهى-بن شلوية نور الهدى.

نوقشت وأجيزت بتاريخ: 10/جوان/2024.

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ.د/سلامي احمد (أستاذ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا.

أ.د/مخرمش عبلة (أستاذ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا.

أ.د/شيخي محمد (أستاذ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا.

السنة الجامعية: 2023 /2024

جامعة قاصدي مرباح ورقلة-الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

في ميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

فرع العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي

بعنوان:

أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة قياسية للفترة(1990_2022)

من اعداد الطالبتين: الشعوبي نهى-بن شلوية نور الهدى.

نوقشت وأجيزت بتاريخ: 2024/06/10.

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ.د/سلامي احمد (أستاذ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا.

أ.د/مخرمش عبلة (أستاذ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا.

أ.د/شيخي محمد (أستاذ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا.

السنة الجامعية: 2023 /2024

بسم الله الرحمان الرحيم

{ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي اِلذِينَ يَعْلَمُونَ وَالذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ اَلاَلْبَبِ }

صَدَقَ الله العَظِيم

(سورة الزمر: الآية 09)

الاهداء

قال الله تعال: "وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ" سورة يونس (الآية 10)

عظم المراد فهان الطريق فجاءت لذة الوصول لتمحي مشقة السنين

الحمد لله الذي يسر البدايات وبلغنا الغايات لنكمل النهايات وصل اللهم صلاة كاملة وسلم تسليما تاما على نبيا تنحل به العقد وتنفرج به الكرب وتنال به الرغائب وحسن الخواتم.

الى من علمني العطاء دون انتظار... الى من احمل اسمه بكل افتخار... الى رجل الكفاح، الى من زرع القيم والمبادئ الإسلامية، الى الجدار الذي استند عليه في تعبي وحزني، والدي العزيز

إلى التي سقتني من ينابيع عطفها وحبها، إلى من كان دعائها ورضاها عني سر نجاحي وبلوغي أهدافي، إلى من أضاءت لي دروب الحياة بنورها وجعلتني أرى الجمال في كل شيء، إلى من علمتني معنى العطاء والتضحية، إلى أمي الغالية حفظها الله ورعاها.

الى نور يضيء عتمتي عندما تطفئ الأيام والظروف، الي الايدي التي تمد لي العون عندما اتعثر وتدفعني للمقاومة اخواتي واخوتي وأبناء اختي.

الى رفاق الخطوة الأولى والخطوة ما قبل الأخيرة، الى من كانوا في السنوات العجاف سحبا ممطرا صديقات العزيزات.

والى كل من سقط اسمه سهوا من هذه القائمة.

والى كل من علمني حرفا أساتذتي الكرام من الطور الابتدائي الى يومنا هذا الى كل من ساهم في انجاح عملي من قريب وبعيد

الى كل هؤلاء اهدي ثمرة جهدي هذا.

نهى

الاهداء

الحمد لله حمدا طيبا كثيرا مباركا فيه، الحمد لله الذي أعاننا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وأجملنا بالعافية.

اهدي ثمرة نجاحي إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ال من تعجز الكلمات أن توفيها حقها و أجمل السطور تخر ساجدة أمام عظمة تضحيتها إلى الحروف المقدسة التي تشع حبا وعطفا إلى نبع الحنان إلى الغالية أمي ،إلى معلمي الأول في الحياة إلى من كان رمز النضال والمكافحة والصبر إلى من علمني أن بالحب يكبر الإنسان وبالعلم يتنور وبالإرادة يقهر الصعاب إلى بحر العطاء دون حساب إلى عظيم العظماء أبي، إلى من أبصرت بأحداقهم ضوء النهار إلى من شاركوني أحزاني و أفراحي و كانوا ومازالوا عونا لي في مشواري إلى من ملؤو قلبي إلى إخوتي،الى اختي التي لم تلدها امي لكن وهبتني إياها الحياة زوجة اخي الغالية، إلى البراءة التي لا طالما ساندتني بكلماتها البريئة الصادقة إلى من أحبتهم فوق المحبين حبا إلى أبناء وبناتي أختي وأخي إلى زميلتي في المذكرة وصديقتي ومعينتي وأختي نهى الشعوبي إلى من التقيتهم صدفة وأصبحوا اعز ما املك إلى أخواتي التي لم تلدهن أمي نرجس،ريان، جميلة،صابرينال ،سيرين،سلسبيل ،شروق،سليمة.

نور الهدى.

الشكر والعرفان:

قال الله تعالى: «ربي أوزعني أن اشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وان اعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين» . النمل (الآية **19**).

نشكر الله رب العالمين الذي خلق وهدى وسدد الخطى فخرج هذا العمل بعونه وتوفيقه نحمده حمدا كثيرا، نتقدم بالشكر الجزيل والعرفان بالجميل لكل من مد يد العون والمساعدة لإتمام هذا العمل وفي مقدمتهم أستاذتنا الفاضلة "مخرمش عبلة" التي لم تبخل علينا بأي شيء والتي أكرمتنا بتواضعها وحسن تعاملها، والتي شرفتنا بقبولها المتابعة والإشراف على هذه المذكرة والتي لمسنا عندها العناية والاهتمام طيلة هذه المدة بنصائحها القيمة.

كما لا ننسى أساتذة قسم العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي.

نشكر كل من حفزنا على العمل ولو بابتسامة أو كلمة مشجعة، كما نتقدم بالشكر لكل من ساهم من قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل.

ملخص

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990_2022)، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري ومنهج القياس الكمي في الجانب التطبيقي، وتمثلت متغيرات الدراسة في نمو الناتج المحلي كمتغير تابع، وكل من الصادرات والواردات كمتغيرين مستقلين. وذلك بالاعتماد على منهجية التكامل المشترك بتطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنيةARDL، وتوصلنا الى وجود علاقة طردية بين الصادرات والنمو الاقتصادي بينما علاقة الواردات والنمو الاقتصادي كانت عكسية.

الكلمات المفتاحية: التحرير التجاري، النمو الاقتصادي، الصادرات، الواردات، التكامل المشترك، ARDL.

Abstract:

This study aims to investigate the impact of trade liberalization on economic growth in Algeria during the period (1990-2022). The study employs a descriptive-analytical approach in the theoretical aspect and a quantitative measurement approach in the applied aspect. The study variables are represented by GDP growth as the dependent variable, and exports and imports as independent variables. The study relies on the cointegration methodology by applying the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model. The results indicate a positive relationship between exports and economic growth, while the relationship between imports and economic growth is negative.

Keywords: Trade liberalization, economic growth, exports, imports, cointegration, ARDL

قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1-1)	أنواع النمو الاقتصادي.	5
(2-1)	المقارنة بين الدراسات السابقة باللغة العربية والدراسة الحالية.	35-34
(3-1)	المقارنة بين الدراسات السابقة باللغة الأجنبية والدراسة الحالية.	36
(1-2)	متغيرات الدراسة.	40
(2-2)	بيانات الدراسة.	42-41
(3-2)	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة.	42
(4-2)	نتائج اختبارADF وpp لاختبار الاستقرارية.	54
(5-2)	نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدودBonds Test.	57-56
(6-2)	نتائج تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل.	57
(7-2)	نتائج تقدير العلاقة في الأجل القصير.	57
(8-2)	نتائج تقدير نموذج.ARDL	58

قائمة الاشكال البيانية:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
الشكل(1-1)	أشكال النمو الاقتصادي عبر الزمن.	3
الشكل(1-2)	مراحل النمو لروستو.	8
الشكل(1-3)	مصادر النمو الاقتصادي.	9
الشكل(1_4)	تسلسل عناصر تحرير التجارة.	25
الشكل(2-1)	تطور معدل نمو إجمالي الناتج المحلي في الجزائر للفترة (1990-2022).	43
الشكل(2-2)	تطور معدل نمو الصادرات في الجزائر للفترة(1990-2022).	44
الشكل(2-3)	تطور معدل نمو الواردات في الجزائر للفترة (1990-2022).	45
الشكل(2-4)	اختبارات دراسة الاستقرارية.	47
الشكل(2-5)	اختيار أفضل نموذج لاختبار جذر الوحدة.	50
الشكل(2-6)	مراحل تطبيق منهجية ARDL.	52
الشكل(2-7)	نتائج تحديد درجة التأخير المثلى لنموذج ARDL	56
الشكل(2-8)	نتائج اختبار استقرارية معلمات النموذج.	59
الشكل(2-9)	نتائج اختبار ثبات تباين الأخطاء لWhite	59
الشكل(2-10)	نتائج اختبار ثبات تباين الأخطاء ARCH	60
الشكل (2-11)	نتائج اختباراستقرارية النموذج (CUSUM-CUSUM of Squares).	60

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق 1	الإحصاءات الوصفية للدراسة	75
الملحق 2	النموذج الثاني لاختبار ADF لسلسلة الناتج المحلي الإجمالي عند المستوى.	75
الملحق 3	النموذج الثالث لاختبار ADF لسلسلة الصادرات عند الفرق الاول.	75
الملحق 4	النموذج الثالث لاختبار ADF لسلسلة الواردات عند الفرق الأول.	76
الملحق 5	النموذج الثاني لاختبار P.P لسلسلة الناتج المحلي الإجمالي عند المستوى.	76
الملحق 6	النموذج الثالث لاختبار P.P لسلسلة الصادرات عند الفرق الاول.	76
الملحق 7	النموذج الثالث لاختبار P.P لسلسلة الصادرات عند الفرق الاول.	77
الملحق 8	نتائج اختبار الحدود.	77
الملحق 9	نتائج تقدير العلاقة التوازنية طويلة الاجل.	77
الملحق 10	نتائج تقدير العلاقة التوازنية قصيرة الاجل.	78
الملحق 11	نتائج تقدير نموذج ARDL	78

قائمة الاختصارات والرموز:

الرمز	الدلالة
GDP	Gross Domestic Produit (نمو الناتج المحلي الإجمالي).
EXP	Exports(الصادرات).
IMP	Imports (الواردات).
ARDL	Auto regressive Distribution lages (الانحدار الذاتي للفترات المبطئة).
ECM	Error correction Model (نموذج تصحيح الخطأ)
VAR	Vactor Auto Regressive (نموذج شعاع الانحدار الذاتي)
AIC	Akaike Information Criteria
ACF	Auto Correlation Function (دالة الارتباط الذاتي)
SC	Schwartz (شوارتز)
D.W	Durbin-Watson (دربن واتسون)
ADF	Dickie Fuller Augmentés(ديكي فولر المطور)
DF	Dickie Fuller (ديكي فولر البسيط)
P.P	Philipset Perron (فيليبس وبيرو)

مقدمة

تعتبر التجارة الخارجية الركيزة الأساسية لبناء النمو الاقتصادي والذي يعتبر من أهم مؤشرات ازدهار ورفاهية المجتمع، حيث تؤثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بواسطة مجموعة من الخطط الإستراتيجية الموضوعة بغية تحقيق أهدافها المستقبلية وكذا الحالية ومن بين هذه الاخيرة رفع معدلات النمو الاقتصادي.

باعتبار أن الجزائر دول نامية كغيرها من الدول نجدها تسعى للتقليل أو إزالة مختلف الحواجز والقيود الجمركية والعراقيل بهدف تحرير تجارتها الخارجية، مما يؤذي إلى التنويع الاقتصادي والذي يعد إستراتيجية ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل من خلال تعزيز قدرة الدول على المنافسة في الاقتصاد العالمي وتحقيق النمو الاقتصادي عن طريق زيادة التصدير والتقليل أو التخلي نهائيا على الاستيراد,لذا قامت العديد من الدراسات العلمية بتقدير التأثير النوعي و الكمي للتحرير التجاري على النمو الاقتصادي باستخدام أنواع متعددة من مناهج الاقتصاد القياسي وذلك عن طريق العديد من المؤشرات الاقتصادية لقياس النمو الاقتصادي مستندا على النظريات و الأبحاث التجريبية التي تناولت موضوع التحرير التجاري .

وتبلغ أهمية دراسة العلاقة بين التحرير التجاري والنمو الاقتصادي في ترشيد صانعي السياسات لتعزيز النمو من خلال تحرير التجارة. مما سبق تبرز ملامح إشكالية بحثنا والتي يمكن صياغتها كالتالي:

كيف يؤثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990–2022)؟

الإشكاليات الفرعية:

حتى يتسنى لنا الإجابة عن الإشكالية الرئيسية من مختلف جوانبها، نتطرق الى مجموعة من الإشكاليات الفرعية وهي كالاتي:

- ✓ ما هو واقع واشكال التحرير التجاري في ظل التطورات الاقتصادية الحالية؟
- ✓ ما هو واقع ومحددات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)؟
- ✓ ما هي طبيعة العلاقة بين التحرير التجاري والنمو الاقتصادي؟
- ✓ ماهي المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على النمو الاقتصادي؟
- ✓ ماهي الطريقة الأنسب لقياس أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي؟

الفرضيات:

انطلاقا من الإشكالية الفرعية تمكن صياغة الفرضيات التالية والتي تعتبر إجابة مبدئية لهذه الأسئلة على النحو التالي:

- ✓ التحرير التجاري يخضع لعدة شروط واحكام تحكمها منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات الدولية؛
- ✓ نسب النمو الاقتصادي في الجزائر مستقرة في السنوات التي تشهد ارتفاع في أسعار النفط؛
- ✓ يوجد علاقة طردية بين التحرير التجاري والنمو الاقتصادي؛
- ✓ المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على النمو الاقتصادي هي الصادرات والواردات؛
- ✓ لقياس أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي يمكن استخدام طريقة التكامل المشترك.

مبررات اختيار الموضوع:

نوجز مبررات اختيار الموضوع في النقاط التالية:

مبررات ذاتية:

- ✓ التحولات التي شهدها الاقتصاد الجزائرية بعد الإصلاحات المنتهجة.
- ✓ تطبيق التقنيات الكمية في تحليل أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي.

مبررات موضوعية:

- ✓ اعتبار ان الانفتاح على العالم الخارجي وتحرير التجارة هدف تسعى له الدول
- ✓ لان النمو الاقتصادي هو الهدف الأساسي لمختلف السياسات الاقتصادية التي تضعها الدول.

أهمية الدراسة:

- اعتبار التجارة الخارجية مؤشر جوهري على قدرة الدولة التصديرية والاستيرادية وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وأثره على الميزان التجاري.
- المبالغ الضخمة التي تنفق في سبيل ترقية الصادرات خارج المحروقات قصد تنويع مصادر الدخل.
- هذه الأبحاث تظهر في ضوء الاهتمام المتزايد من قبل المسؤولين في حكومة الجزائر على ضرورة تشجيع وتنويع الأنشطة الاقتصادية.

أهداف الدراسة:

- تقديم المفاهيم الأساسية للتحرير التجاري والنمو الاقتصادي وفق الفلسفة الاقتصادية الكلية مع محاولة استعراض اهم النظريات المفسرة لهما؛
- معرفة هل ان التحرير التجاري وأثره على النمو الاقتصادي يختلف من دولة الى اخرى.
- ابراز تأثير التحرير على النمو الاقتصادي ونخص بالذكر الجزائر.

حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** سوف يتم في هذا البحث دراسة أثر سياسة التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر؛
- **الحدود الزمنية:** في هذه الدراسة سنعتمد على مجموعة من البيانات التي تخص مؤشرات التحرير التجاري والنمو الاقتصادي في الفترة الممتدة (1990-2022)؛

منهج الدراسة:

من اجل الإجابة على الأسئلة الواردة في الإشكالية سيتم الاعتماد على:

المنهج الوصفي والتحليلي لدراسة الإطار النظري للتحرير التجاري والنمو الاقتصادي وعلاقتهما ببعضهم البعض، ومنهج القياسي الكمي بالاعتماد على اختبارات النماذج القياسية والرياضية لدراسة الجانب التطبيقي من البحث باستخدام بيانات سنوية والتي تغطي الفترة الممتدة بين (1990-2022).

هيكل البحث:

في هذه الدراسة سوف نقوم بتقسيمها الى فصلين:

- **الفصل الأول: الادبيات النظرية للنمو الاقتصادي والتحرير التجاري.**
- **الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022).**

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للنمو الاقتصادي والتحرير التجاري.

تمهيد:

تُعد التجارة الخارجية من القطاعات الرئيسية لِما لها من دورٍ محوري في تعزيز النمو الاقتصادي، فهي بمثابة جسر يربط بين الاقتصاد المحلي واقتصاديات العالم الخارجي. وتكتسب التجارة الخارجية أهمية بالغة في ظل التطورات المتسارعة والعالم المترابط، حيث تسعى الدول جاهدةً لتحقيق النمو الاقتصادي ورفع مستوى معيشة الفرد والمجتمع. حيث لا يمكن تصور عملية التنمية الاقتصادية دون تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستمرة. ويعتمد الاقتصاد الوطني لكل دولة على مختلف الأنشطة الاقتصادية المتكاملة التي تؤثر على بعضها البعض بشكلٍ متبادل. كما يلعب التحرير التجاري دورًا هامًا في تحفيز معدلات النمو، حيث تشير العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية في مجال التجارة الخارجية إلى وجود علاقة وثيقة بين النمو الاقتصادي والتحرير التجاري.

في هذا الفصل سنحاول الإلمام بأهم جوانب النمو الاقتصادي، والتحرير التجاري لتوضيح مدى أهمية التحرير التجاري في الأدب الاقتصادي، وذلك من خلال التطرق إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي والتحرير التجاري.**
- **المبحث الثاني: الدراسات السابقة .**

المبحث الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي والتحرير التجاري.

من خلال هذه الدراسة سوف نقوم باستعراض اهم المفاهيم التي توضح لنا أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي والعلاقة بينهما.

المطلب الأول: مفاهيم حول النمو الاقتصادي.

تعتبر المواضيع المتعلقة بالنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من أكثر المواضيع التي حظيت بدراسات وبحوث من قبل الاقتصاديين ويرجع ذلك إلى أهمية هذه المواضيع للدول والشعوب، حيث تعتبر بمثابة المسار الأساسي لتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لكل بلد.

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والفرق بينهم.

هناك العديد من التعاريف المتعلقة بالنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وفيما يأتي إبراز لبعض تعاريفهم:

أولا: مفهوم النمو الاقتصادي: Economic Growth

- النمو الاقتصادي يقصد به: حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي او الدخل القومي الحقيقي، بها يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي.[1]
- يعني الزيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي دون ربطه بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية واجتماعية وعكسه الركود والكساد.[2]

حيث يعبر عن الدخل الفردي بالعلاقة التالية:[3]

متوسط الفرد من الدخل الحقيقي= إجمالي الدخل المحلي/ عدد السكان.

أي أن معدل النمو الاقتصادي لابد أن يفوق معدل النمو السكاني وبالتالي تكون العلاقة على الشكل الأتي:[4]

معدل نمو الاقتصاد الوطني= معدل نمو الدخل القومي _ معدل النمو

- يمكن تعريفه حسب "جون ريفوار" بانه: التحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية بحيث الوضعية التي يصل إليها الاقتصاد هي في اتجاه واحد نحو الزيادة لهذه الاخيرة.[5]

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية واخرون، **التنمية الاقتصادية المفاهيم والخصائص-النظريات الاستراتيجيات-المشكلات**، مطبعة البحيرة، بلد النشر مجهول، سنة النشر مجهولة، ص77.

[2] نزار سعد الدين العيسي، إبراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان, 2006، ص313.

[3] عامرية أولاد صالح، يمينة حاج حمو، **أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1970-2016)**، مذكرة ماستر، جامعة احمد دراية، ادرار, 2017-2018، ص17.

[4] محمد عبد العزيز عجمية واخرون، مرجع سبق ذكره، ص86.

[5] جلال خشيب، **النمو الاقتصادي**، الناشر مجهول، بلد النشر مجهول، سنة النشر مجهولة، ص6.

- من جانب أخر يعرف "SIMON KUZNETS" الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1971 على انه: "الزيادة طويلة الأجل في القدرة على عرض السلع الاقتصادية المتنوعة بشكل متزايد للسكان".[1]
- وحسب :Friedman Milton"النمو الاقتصادي يعني توسع الجهاز الإنتاجي في اتجاه أو أكثر، دون تغيرات في الهيكل الاقتصادي".[2]
- يعني حدوث زيادة حقيقية من الدخل الفردي وليس النقدي، فالدخل النقدي يعني عدد الوحدات النقدية التي يستلمها الفرد خلال فترة زمنية (عادة تكون سنة)، أما الدخل الفردي الحقيقي فهو عبارة عن الدخل النقدي مقسوم على المستوى العام للأسعار أي انه يشير إلى زيادة كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاقه دخله النقدي.[3]

وعلى الرغم من تعدد تعريفات النمو الاقتصادي إلا أنها جميعها تصب في معنى واحد ولذلك يعرف النمو الاقتصادي على انه: **تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن.**

كما يأخذ النمو الاقتصادي عموما ثلاث حالات:[4]

1. معدل نمو ثابت: أي نمو منتظم عبر الزمن.
2. معدل نمو متزايد: أي يزداد عبر الزمن.
3. معدل نمو متناقص: أي يتناقص عبر الزمن (أزمنة).

الشكل (1-1): اشكال النمو الاقتصادي عبر الزمن.

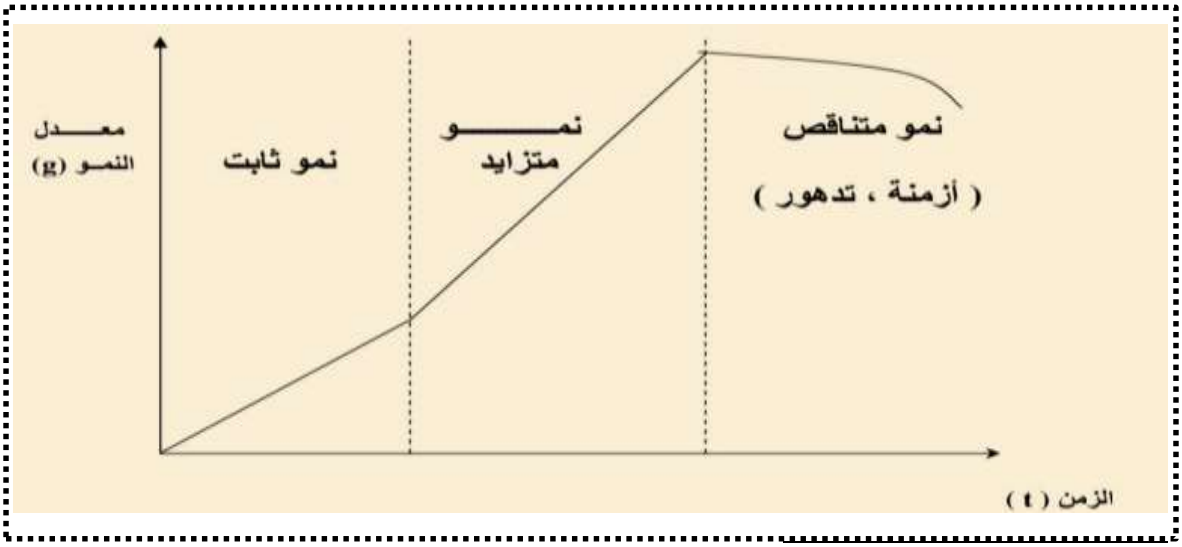

[1]بلقاسم الطراد، **تأثير تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في ظل التطورات الدولية الراهنة دراسة مقارنة (الجزائر، تونس، المغرب)**، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر –بسكرة, 2021-2022، ص61(بتصرف).

[2]خولة زرقاط، مسعودة لوجاني، **أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2020)**، مذكرة ماستر، جامعة العربي التبسي –تبسة، 2020-2021، ص13

[3]حمزة مرداسي، **دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجيستير، جامعة احاج لخضر-باتنة, 2009-2010، ص36.

[4]باية ساعو، **الانعاش الاقتصادي في الجزائر واقع وافاق**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بن يوسف بن خدة –الجزائر–, 2008-2009 ص50.

المصدر: باية ساعو، الانعاش الاقتصادي في الجزائر واقع وافاق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بن يوسف بن خدة –الجزائر–, 2008–2009 ص50.

ثانيا: مفهوم التنمية الاقتصادية:

- التنمية عملية اجتماعية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من اجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه.[1]
- التنمية عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع وتحدث نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع، وذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبية من افراد المجتمع عن طريق زيادة فاعلية افراده ف استثمار طاقات المجتمع الى الحد الأقصى.[2]
- التنمية الاقتصادية هي عملية مقصودة ومخططة تهدف إلى تغير البنيان الهيكلي للمجتمع بأبعاده المختلفة لتوفير الحياة الكريمة لأفراد المجتمع.[3]
- التنمية الاقتصادية عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي خلال فترة طويلة من الزمن.[4]
- التنمية الاقتصادية لا يقصد بها مجرد حدوث زيادة في الناتج أو الدخل القومي الحقيقي وفي متوسط نصيب الفرد منه في المجتمع فقط حيث يتضمن إلى جانب ذلك حدوث تغير جدري في هيكل النشاط الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع.[5]

من خلال الربط بين مختلف العناصر الواردة في التعاريف السابقة يمكن القول ان التنمية الاقتصادية هي **الحالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية لمجتمع ما من خلال الزيادة المستمرة والحقيقية في متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني بشرط توفير الحاجات الأساسية كما ونوعا بواسطة المساواة في توزيع الدخل.**

الفرع الثاني: أنواع النمو الاقتصادي، أهميته وتكاليفه.

يُعدّ النمو الاقتصادي مؤشرًا رئيسيًا يعكس مستوى تقدّم وازدهار أيّ دولة، فهو يشير الى مدى قدرة الدولة على تحسين نوعية حياة مواطنيها وتعزيز قدراتها الإنتاجية، الزيادة المستمرة في القيمة المضافة لجميع السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد خلال فترة زمنية مُحددة.

[1] عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمان سانية، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، الطبعة1، مكتبة حسن العصرية، بيروت لبنان،2014، ص ص14-15.
[2] حجيلةرحالي، رفيقة بوخالفة، **التنمية من مفهوم تنمية الاقتصاد الى مفهوم تنمية البشر**، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ص3.
[3] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات، سياسات وموضوعات**، الطبعة الأولى دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص125.
[4] مير بدوين ترجمة جرانت إسكندر، **التنمية الاقتصادية**، الدار القومية للطباعة والنشر، الإسكندرية، السنة مجهولة، ص5.
[5] محمد يونس واخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، قسم الاقتصاد-كلية التجارة الإسكندرية، الإسكندرية، 2000، ص ص300-301.

أولا: أنواع النمو الاقتصادي: يمكن تقسيم النمو الاقتصادي إلى مايلي:[1]

الجدول (1-1): جدول يوضح أنواع النمو الاقتصادي.

نوع النمو.	التعريف.
النمو الاقتصادي الطبيعي(التلقائي).	هو النمو الذي يأخذ بأسلوب الحرية الاقتصادية ويحدث تاريخيا وعبر الزمن بالانتقال من المجتمع الاقتصادي إلى المجتمع الرأسمالي.
النمو الاقتصادي العابر (غير المستقر).	هو ذلك النمو الذي لا يملك صفة الاستمرارية ويكون نتيجة عامل أو عوامل معينة يزول النمو بزوالها كما يعتبر نمو تابع لا يملك الحركة الذاتية حيث يمثل هذا النمو حالة الدول النامية.
النمو الاقتصادي المخطط.	هذا النمو يكون ناتج عن عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع كما أن نجاحه يعتمد على إمكانيات وقدرة المخططين وواقعية الخطط المرسومة وفاعلية التنفيذ والمتابعة والمشاركة من قبل الجماهير في عملية التخطيط وعلى جميع المستويات.
النمو الاقتصادي الموسع.	يتمثل في كون نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان أي أن الدخل الفردي ساكن.
النمو الاقتصادي المكثف.	يحدث عندما يكون معدل نمو الدخل أكبر من معدل نمو السكان حيث انه يحدث نقطة الانقلاب ومن ثم حدوث تغيرات شاملة على المجتمع يصاحبها تحسن في الظروف الاجتماعية.
النمو الاقتصادي الفعلي.	يعبر عن نتيجة ما توصلت إليه السياسات الاقتصادية المطبقة كما يعكس من الأداء الفعلي للاقتصاد.
النمو الاقتصادي الممكن.	يعتبر هدف لأي سياسة اقتصادية حيث يستدعي توفر شرطين: الأول يتمثل في أقصى حجم الإنتاج أما الثاني يرتبط بثبات معدل التضخم.

[1] سهيلةحسيب، **دراسة اقتصادية قياسية لتأثير التحرير المالي على النمو الاقتصادي دراسة حالة دول المغرب العربي**، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، 2020 -2021، ص ص96-98

المصدر: سهيلة حسيب، مرجع سبق ذكره، ص ص96-98.

ثانيا: أهمية النمو الاقتصادي: للنمو الاقتصادي أهمية كبيرة للاقتصاد، وتتمثل أهميته فيما يلي:[1]

- النمو الاقتصادي هو المحرك الذي يعمل على زيادة مستوى المعيشة ويوفر لنا الزيادة في السلع والخدمات وفرص العمل الإضافية، وعادة ما يرتبط النمو بالأهداف الاقتصادية حيث الزيادة في إجمالي الناتج عن الزيادة في السكان، يعني الزيادة في مستويات المعيشة ودخل الفرد والزيادة في الناتج الحقيقي تساهم في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، والاقتصاد المتنامي هو القادر على مقابلة الاحتياجات الحالية والمستقبلية على المستوى المحلي والعالمي؛
- يؤذي النمو الاقتصادي إلى زيادة في الأجور الحقيقية أو الدخول النقدية وبالتالي فرص أفضل من الخدمات والقضاء على الفقر وتلوث البيئة دون تناقض في مستوى الاستهلاك والاستثمار والإنتاج.

ثالثا: تكاليف النمو الاقتصادي: يقتضي النمو الاقتصادي الاستخدام المتزايد لعوامل الإنتاج والموارد الطبيعية وينتج عن ذلك بعض الأضرار المرتبطة بالموارد الطبيعية وكذا أضرار تمس ببعض الطبقات الاجتماعية من بينها:

- التضحية ببعض السلع الاستهلاكية في الوقت الحاضر من اجل زيادة الإنتاج في المستقبل؛
- مشاكل التلوث وازدحام المرور؛
- تحطيم الجمال الطبيعي والإضرار بالحياة البرية؛
- التكاليف المرتبطة بالتغير الاقتصادي السريع: حيث نجد أن اشد التكاليف الاجتماعية إزعاجا هي تلك المرتبطة بالتغير الاقتصادي السريع.[2]

الفرع الثالث: خصائص ومراحل النمو الاقتصادي.

تسعى جميع الدول إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة من خلال اتباع سياسات اقتصادية مُناسبة لما توفره للأفراد من عيش حياة كريمة تتميز بالرخاء والاستقرار وتحقيق الاحتياجات الأساسية.

أولا: خصائص النمو الاقتصادي: حسب **"كوزنتس"** فان للنمو الاقتصادي ستة خصائص تتميز بها الدول المتقدمة والموضحة فيما يلي:[3]

1. **المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج والنمو السكاني:** مرت كل الدول المتقدمة حاليا وهي في خبرتها التاريخية للنمو الاقتصادي في الفترة (1770-الوقت الحاضر) بتحقيق معدلات مرتفعة لكل من نصيب الفرد من الناتج والزيادة السكانية.[4]

---

[1]سعيدة فيصل، سعيدة ناجي، **انعكاسات تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الدول النامية دراسة حاله الجزائر**، مذكره ماستر جامعة محمد بوضياف، المسيلة؛2017-2018؛ ص 15.

[2]نهال طويل، سهام وهماني، **تحرير التجارة الخارجية واثارها على النمو الاقتصادي في الجزائر 1999-2014**، مذكره ماستر، جامعة8 ماي 2016،1945-2017، ص 58

[3]ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود عبد الرزاق، **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ للنشر، الرياض-السعودية، 2006، ص ص175-179(بتصرف).

[4]ميشيل تودارو، مرجع سبق ذكره، ص 176"بتصرف".

2. **المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج:** لقد أكدت الدراسات السابقة للبنك الدولي على ما توصل إليه **"كوزنتس"** أن إجمالي الإنتاجية لعناصر الإنتاج هي المحدد الأساسي للنمو الاقتصادي لنمو الدول النامية، كما أظهرت دراسات أخرى أن معدلات زيادة الإنتاجية الكلية المحسوبة في أي دولة تتراوح من 50% إلى 75% للنمو التاريخي بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج في الدول المتقدمة.
3. **المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي الاقتصادي:** لقد تميزت الدول المقدمة المعاصرة(الحديثة) بهذه الخاصية حيث يتمثل هذا التغيير الهيكلي في التحول التدريجي من الأنشطة الزراعية إلى الأنشطة غير الزراعية ومنذ وقت قريب كان التحول من القطاع الصناعي إلى القطاع الخدمي وصاحب هذا التحول تغييرات جوهرية في حجم الوحدات الإنتاجية(من خلال التطور من الشركات الأسرية والشخصية إلى المنظمات غير الشخصية الوطنية ومتعددة الجنسيات Multinational)و أخيرا التحول المماثل في الوضع المهني لقوى العمل من الأنشطة الزراعية والريفية إلى المناطق الحضرية والأنشطة الصناعية والخدمية.[1]
4. **المعدلات المرتفعة للتحول الاجتماعي والسياسي والإيديولوجي:** عادة ما يصاحب التغير في الهيكل الاقتصادي في أي مجتمع تغيرات في الاتجاهات والمؤسسات والإيديولوجيات وتعرف عملية التحول الحضري هذه بالتحديث «Modernisation»ولقد أوضح"**Myrdal**" (**ميردل**)أنها تمس الجوانب التالية:

أ. **الرشادة "Rationality"**: تتم من خلال تحديث طريقة التفكير والعمل والإنتاج والاستهلاك لجميع الأنشطة بما في ذلك التقليدية منها.

ب. **التخطيط الاقتصادي"Economic planning "**: حيث يتطلب الوصول إلى المراحل المتقدمة للنمو الاقتصادي وتحقيق التنمية وجود تخطيط اقتصادي سليم.

ت. **التعادل الاقتصادي"Social and Economic equalization"**: يجب أن تتحقق العدالة التوزيعية بين الطبقات الاجتماعية حيث تقل الفروق في توزيع الثروة والدخل ويرتفع المستوى المعيشي وتتكافأ الفرص بين أفراد المجتمع.

ث. **تحسين الاتجاهات والمؤسسات"improvedinstitution and attitude"**: وهو ضروري من اجل زيادة كفاءة وفعالية العمال وتشجيع المنافسة وتحقيق الحراك الاجتماعي وتشجيع المشروعات الفردية وتحقيق مساواة أكثر للفرص يساعد هذا على رفع الإنتاجية إلى ذروتها وكذا رفع مستوى المعيشة.

5. **الامتداد الاقتصادي الدولي:** ويتعلق بدور الدول المتقدمة في الساحة الدولية والمتمثل في سيطرتها على المنتجات الأولية والمواد الخام والعمالة الرخيصة، وكذلك فتح الأسواق المربحة بالنسبة لمنتجاتها الصناعية في المستعمرات السابقة والتي هي دول نامية.[2]

[1] بلقاسم طراد، مرجع سبق ذكره، ص77.وميشيل تودارو، مرجع سبق ذكره، ص 176"بتصرف".
[2] ميشيل تودارو، مرجع سبق ذكره، ص ص176-178"بتصرف".

6. **الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي:** وعلى الرغم من الزيادة الضخمة في الناتج العالمي عبر القرنين الماضيين نجد أن التوسع في النمو الاقتصادي الحديث مازال يقتصر على ما يعادل اقل من ربع سكان العالم.[1]

ثانيا: مراحل النمو(لروستو): ظهرت هذه النظرية مع نشر الاقتصادي الأمريكي **"والت روستو"** كتابة مراحل النمو سنة 1960حيث قسم "روستو" مراحل النمو الاقتصادي إلى خمسة مراحل متعاقبة يمر بها كل بلد في طريقه إلى التطور الاقتصادي وهي موضحة كالتالي:[2]

الشكل (1–2): مراحل النمو لروستو

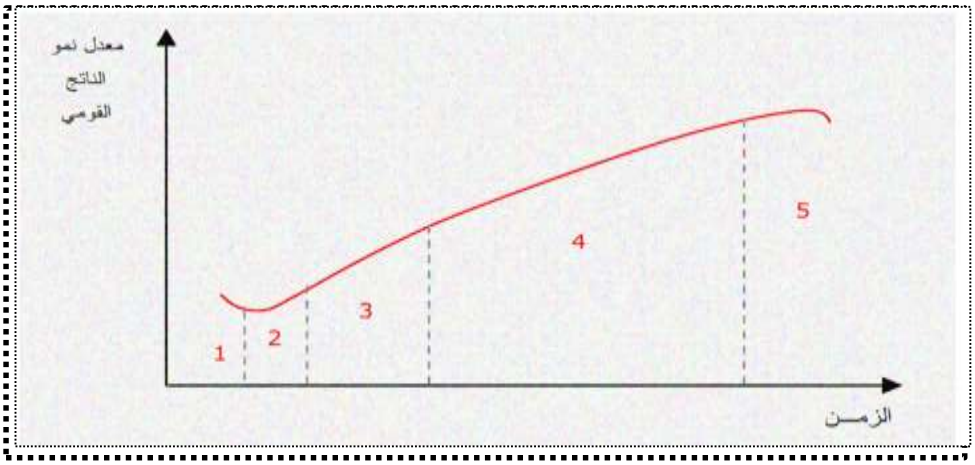

المصدر: عز الدين علي أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (2000–2012) مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2013– 2014 ص 4.

1. **مرحلة المجتمع التقليدي:** يعتبر القطاع الزراعي هو المسيطر على النظام الاقتصادي بحيث يعتمدون على الزراعة بشكل كبير وتتميز هذه المرحلة بضعف الدخل الفردي بسبب انخفاض مستوى الإنتاجية وهيمنة النظام الإقطاعي لتركيز ملكية الأراضي في أيدي قليلة (عدد محدود من المالكين).
2. **مرحلة التحضير للإقلاع:** من خلال هذه المرحلة ترتفع معدلات الاستثمار نتيجة الثورة الصناعية وذلك عن طريق استبدال وسائل الإنتاج القديمة بوسائل أكثر إنتاجية والتوجه للإنتاج الصناعي وتحول العمالة من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي.
3. **مرحلة الإقلاع:** في هذه المرحلة يتحرر النمو الاقتصادي نتيجة تغير أساليب الإنتاج ويرتفع فيها الاستثمار فوق 10% من الدخل بسبب ارتفاع معدل دخل الفرد وذلك لتمكين تحقق الزيادة في الادخار والاستثمار ويتم تأسيس

[1] نعيمة زيرمي، **أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان-الجزائر 2015-2016**، أطروحة دكتوراه، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسا-الجزائر،2015-2016، ص132.

[2] عز الدين علي، **أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (2000–2012)**، مذكرة ماجيستير، جامعة الجزائر 3، 2013–2014 ص 4(بتصرف).

قطاعات قائدة حيث يتم تمويلها من قطاع الزراعة وكذلك من ملاك الأراضي لأغراض الاستثمار في التجارة والصناعة إضافة إلى ظهور المؤسسات الاجتماعية والثقافية الجديدة.

4. **مرحلة النضوج:** وهي الفترة التي يطبق فيها المجتمع التكنولوجيا الحديثة إلى موارده الاقتصادية ويتحقق فيها النمو المستدام وتحل القطاعات القائدة الجديدة محل القطاعات القديمة ويرافق التغير الهيكلي في الصناعة تغيرات هيكلية اجتماعية ونمو سكان المدن.
5. **مرحلة الاستهلاك الوفير:** تتسم باتجاه المجتمع نحو تحسين مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية كما يتم إنتاج واستهلاك كميات كبيرة من السلع والخدمات.

الفرع الرابع: محددات وقياس النمو الاقتصادي:

يعتبر النمو الاقتصادي عملية معقدة تتداخل فيها العديد من العوامل سواء كانت داخلية أو خارجية، وفهم محددات النمو الاقتصادي ضروري لوضع سياسات اقتصادية فعالة تُساهم في تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة، كما يمكن قياس النمو الاقتصادي من خلال طرق مختلفة.

أولا: محددات (مصادر) النمو الاقتصادي: تتمثل مصادر النمو الاقتصادي في نوعين أساسين موضحين في الشكل الموالي:

الشكل (1-3): مخطط يوضح مصادر النمو الاقتصادي

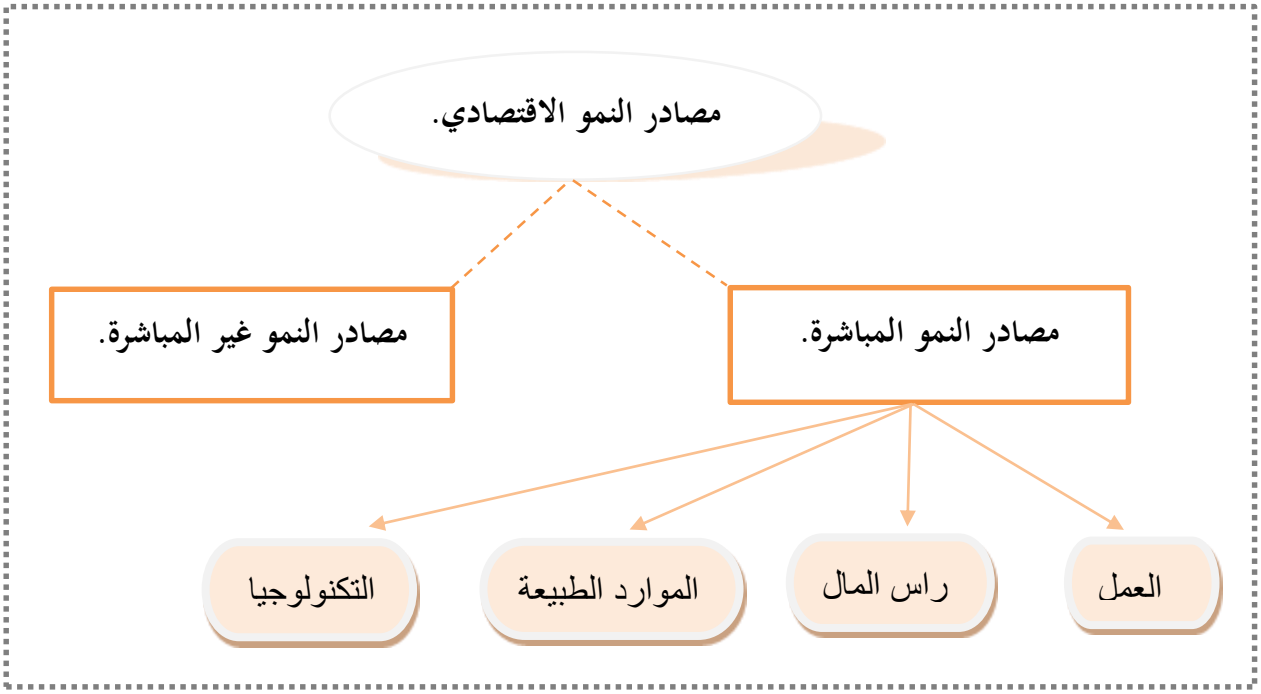

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على رائد خضير عبيس كاظم العيادي، دور البحث والتطوير في النمو الاقتصادي تجارب دولية مختارة مع الإشارة إلى العراق أطروحة دكتوراه، جامعة كربلاء،2018، ص06–08.

1. **مصادر النمو المباشرة:** وهي المصادر المرتبطة بزيادة مدخلات العملية الإنتاجية وتحسين كفاءتها مما يؤذي إلى التأثير في إنتاجيتها وتتمثل في العناصر التالية:[1]

أ. **عنصر العمل:** يعتبر العمل عامل مؤثر بشكل كبير في عملية الإنتاج وهو عبارة عن القدرات الجسمية والفكرية التي يمكن للإنسان استخدامها في العملية الإنتاجية، ويرتبط حجم اليد العاملة بعدد السكان الناشطين الجاهزين للعمل والقادرين عليه وبساعات العمل التي يبذلها كل عامل، حيث تساهم الزيادة في عدد السكان في ارتفاع حجم العمالة في الدولة ويتم تحسين وتطوير عنصر العمل عن طريق التدريب والتعليم.[2]

ب. **رأس المال:** يعتبر عنصر رأس المال عنصر تراكمي ويتشكل من الألات والمباني والأراضي وأصول مادية وغيرها التي تدخل في العملية الإنتاجية، حيث يتم تمويله من خلال الادخار الموجه للاستثمار لذلك تؤذي زيادة الادخار إلى زيادة الاستثمار الذي بدوره يؤذي إلى زيادة الدخل والإنتاج مما يزيد في القدرة على التكوين الرأسمالي في الاقتصاد كما يمكن أن يمول عن طريق الاقتراض الداخلي والخارجي والمساعدات الدولية.

ت. **الموارد الطبيعية:** يعد هذا العنصر مساعد فهناك من الدول التي لا تمتلك الثروات الطبيعية لكنها عملاق اقتصادي كاليابان بينما معظم الدول العربية تضم كميات هائلة من الثروات الطبيعية لكن هذه البلدان مازالت نامية.[3]

ث. **عنصر التكنولوجيا:** هي معرفة السبل الكفيلة بتحويل المواد الخام إلى سلع وخدمات ويظهر هنا دور التكنولوجيا أكثر من ظهوره في اختراع أنواع جديدة من السلع أو تطوير الموجود منها وبعبارة أخرى فعناصر الإنتاج المتمثلة في الأرض، العمل ورأس المال بحاجة إلى أنواع عديدة من التكنولوجيا التي تنتج العديد من السلع والخدمات.[4]

2. **مصادر النمو غير المباشرة:** وهي مرتبطة بالنظم الاقتصادية والسياسية المتوفرة في أي بلد، فالنمو الاقتصادي لا يعتمد فقط على توفر الموارد بل على وجود بيئة مواتية تتيح استغلال هذه الموارد بشكل فعال، تشمل هذه البيئة المؤسسات والقوانين والأنظمة التي تنظم النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى العادات والتقاليد والأعراف التي تشكل ثقافة المجتمع.[5]

ثانيا: قياس النمو الاقتصادي: هناك عدة طرق لقياس النمو الاقتصادي حيث يعتبر الناتج المحليPIBالمؤشر الأكثر انتشارا في قياس النمو حيث يعرف بأنه القيمة الاسمية أو الحقيقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية

[1] رائد خضير عبيس، كاظم العيادي، **دور البحث والتطوير في النمو الاقتصادي تجارب دولية مختارة مع الإشارة إلى العراق**، أطروحة دكتوراه، جامعة كربلاء،2018، ص06.
[2] منى برويس، هبة خياط، **أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية لحالة الجزائر(1990-2018)**، مذكرة ماستر المركز الجا معي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة،2019-2020، ص26.
[3] محمود علي الشرقاوي، النمو **الاقتصادي وتحديات الواقع**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص48.
[4] بلقاسم الطراد، مرجع سبق ذكره، ص69.
[5] رائد خضير عبيس، كاظم العيادي، مرجع سبق ذكره، ص8.

معينة عادة ما تكون سنة وباستخدام الموارد الاقتصادية للبلد أو الإقليم والخاضعة للتبادل في الأسواق وفق التشريعات المعتمدة.

يعتبر النمو الاقتصادي التغير الحاصل في حجم النشاط الاقتصادي الوطني ولتقييم هذا التغير نحتاج إلى دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعكس ذلك النشاط وفيما يلي سوف نتطرق إلى المقاييس البسيطة وليس المقاييس المركبة لقياسه:[1]

1) **المعدلات النقدية للنمو**: هي معدلات تستخدم لقياس النمو الاقتصادي تعتمد على تحويل المنتجات العينية للاقتصاد إلى قيمتها النقدية المتداولة ورغم وجود بعض التحفظات على هذا الأسلوب مثل سوء التقدير وإغفال أثر التضخم ونسب التحويل بين العملات إلا انه يعتبر أفضل وأسهل الأساليب المتاحة خاصة بعد التعديلات التي أجريت على التقديرات لتجنب هذه الملاحظات حيث يمكن التمييز بين ثلاث أنواع من المعدلات النقدية للنمو:

أ. **معدلات النمو بالأسعار الجارية (معدلات النمو الاسمية)**: عادة ما يتم قياس الاقتصاد الوطني باستخدام العملات المحلية، ويتم نشر البيانات الخاصة به سنويا، وبذلك يمكن قياس معدلات النمو السنوية أو معدلات النمو الخاصة بفترات معينة استنادا على هذه البيانات، وهذا الأسلوب يصلح عند دراسة معدلات النمو المحلية ولفترة قصيرة.

ب. **معدلات النمو بالأسعار الثابتة (معدلات النمو الحقيقية)**: حيث لا تعبر الأسعار الجارية تعبيرا صحيحا عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل على سبيل المثال، وعلى ذلك يتم استخدام نفس المؤشرات السابقة بحيث يتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالةأثرالتضخم، وذلك بالاعتماد على سنة مرجعية تدعى سنة الأساس.

ت. **معدلات النمو بالأسعار الدولية**: عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة لا يمكن استخدام العملات المحلية، نظرا لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد لأخر، لذلك يلزم تحويل العملات المحلية بعد إزالة أثر التضخم إلى ما يعادلها بعملة واحدة عادة ما تكون بالدولار الأمريكي ثم تحسب بعد ذلك المقاييس المطلوب حسابها.

2) **المعدلات العينية للنمو**: في الدول المتخلفة كثيرا ما تتساوى معدلات النمو السكاني مع معدلات نمو الدخل والناتج مما يؤذي إلى مواجهة صعوبة في تقييم النمو الاقتصادي باستخدام مؤشرات النمو التقليدية لذا أصبح من الضروري استخدام مؤشر معدلات نمو متوسط نصيب الفرد حيث أن هذا الأخير يقيس النمو الاقتصادي مع الأخذ بعين الاعتبار معدلات النمو السكاني.

3) **مقارنة القوة الشرائية**: لقد تبنى صندوق النقد الدولي مؤخرا مقياس جديد يعتمد على القدرة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها والذي يركز على حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنة بالقدرة الشرائية للعملات في البلدان الأخرى حيث كانت المنظمات الدولية تعتمد على مقياس الناتج الوطني مقوما بالدولار الأمريكي لترتيب الدول حسب درجة التقدم, كما تربط هذه الطريقة قوة الاقتصاد بمعدل تبادل

[1] احمد ضيف، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989–2012)**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2014-2015، ص12 (بتصرف).

العملة الوطنية بالدولار ورغم ذلك فان المؤسسات الدولية لم تعتمد على هذه الطريقة بشكل كامل بسبب إبرازها للتقدم الذي أحرزته بعض الدول التي تبنت اقتصاد مخطط في التسعينات من القرن الماضي.

الفرع الخامس: نظريات واستراتيجيات النمو الاقتصادي.

تُحرص جميع الدول على وضع سياسات واستراتيجيات تُساهم في تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة، حيث تُوجد العديد من النظريات والاستراتيجيات التي تُفسّر كيفية تحقيق النمو الاقتصادي، والتي يمكن للدول اتّباعها لتحقيقه.

أولا: نظريات النمو الاقتصادي:

برزت العديد من النظريات على مرّ التاريخ، ساهمت كلّ منها في تفسير آليات تحقيق هذا النمو الاقتصادي وفهم العوامل المؤثّرة فيه لعلا من أبرزها نجد:

1. **النظرية الكلاسيكية:** تتضمن نظرية النمو عند الكلاسيك آراء كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو المتعلقة بالنمو، بالإضافة إلى آراء التجاريين حول مصدر الثروة من التجارة الخارجية، ثم أراء كل من ستيوارت مل حول الأسواق وروبيرت مالتوس حول السكان.

حيث يمكن حصر عناصر النظرية فيما يلي:

- حرية التجارة بين الدول ن تلك سيعمل على زيادة سعة السوق مما يؤدي إلى نجاح تطبيق التخصيص وتقسيم العمل؛
- عدم تدخل الدولة في النشاط اقتصادي إلا في ادني الظروف بمعنى سيادة نظام المبادرة الفردية مع قيام الدولة بتصحيح مسار النمو وخاصة بالضغط على النمو السكاني؛
- إن النمو الاقتصادي يعتمد على الموارد الطبيعية والسكان ورأس المال والتقدم التكنولوجي، وقدم الاقتصاديون الكلاسيك بعض الفرضيات التي توضح العلاقة بين هذ العوامل؛
- يعتبر تراكم رأس المال هو المحرك الأساسي لعملية التنمية الآن لما له الفضل في تحقيق التقدم الفني وإمكانية تطبيق التخصيص وتقسيم العمل؛
- تطبيق التخصيص وتقسيم العمل يزيد من إنتاجية العمل ولكنه محدود بسعة السوق.
- ارجع الاقتصاديون الكلاسيك نمو المجتمع ووصوله إلى مرحلة الركود إلا سباق بين عاملين أساسيين:

✓ النمو السكاني وما ينتج عنه من ضغط على الأرض المحدودة المساحة مما يؤدي إلى ظهور الغلة المتناقصة.

✓ معدل التقدم الفني[1].

2. **النظرية النيو كلاسيكية:**

[1]خولة زرقاط، مسعودة لوجاني، **أثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2020)**، مذكرة ماستر اقتصاد كمي، جامعة العربي التبسي-تبسة، 2021-2022، ص ص17-18.

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في سبعينيات القرن التاسع عشر، بفضل مساهمات روّاد الفكر الاقتصادي أمثال ألفريد مارشال، فيكسل، وكلارك، يتميز هذا الفكر برؤيته للنمو الاقتصادي كعملية مترابطة ومتكاملة، ذات تأثير إيجابي متبادل بين مختلف القطاعات وفئات الدخل ويُرجع النيوكلاسيكيون عملية النمو إلى توفر العناصر الأساسية للإنتاج (العمل، الأرض، رأس المال، التكنولوجيا، والتنظيم)؛ حيث يرى جوزيف شومبيتر الذي يعتبر أحد أهم منظري هذا الفكر، أن الابتكار والتنظيم هما العاملان الرئيسيان المحركان للتنمية الاقتصادية.[1]

3. **النظرية الكينزية:** ترتبط هذه النظرية بأفكار الاقتصادي جون مينارد كينز(1883-1946) الذي تمكن من وضع الحلول المناسبة للازمة الاقتصادية العالمية للفترة (1929-1932)، وبموجب هذه النظرية فإن قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف؛ حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف الزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري، ومنِّ خلال الميل الحدي للاستهلاك، بحيث تفرق هذه النظرية بين ثلاثة معدلات للنمو، وهي:

معدل النُّمو الفعلي، معدل النمو المرغوب ومعدل النمو الطبيعي.

ويجب أن يتحقق التعادل بين معدل النمو الفعلي مع المعدلين المرغوب والطبيعي؛ فالتعادل الأول يؤدي لتوفر القناعة لدى المديرين بقراراتهم الإنتاجية، أما إذا تعادل معدل النمو المرغوب فيه مع معدل النمو الطبيعي فليس هناك اتجاه لنشوء البطالة والتضخم.[2]

4. **النظرية الحديثة:** ركزت هذه النظرية على النمو الاقتصادي في الاجل الطويل، نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية منها:

- نموذج بول رومر وروبرت لوكاس سنة 1986التي تمحورت حول تطوير الإطار التاريخي لتحقيق تحول نوعي ذاتي في مجال المعرفة والتقدم التقني.
- اما الاساتذة غريك مانكي، وديفيد رومر وديفيد ويل (1992) فقد استندت ابحاثهم على الصياغة الجديدة لدالة الانتاج بالترابط مع السلاسل الزمنية وإحصاءات النمو في البلدان النامية، التي ترتكز على أهمية التقدم التقني في النمو الاقتصادي من خلال الاكتشافات والاختراعات والابتكارات.

وفي نفس الوقت فإن مثل هذه الدالة لا تفسح المجال لرأس المال البشري لتوسيع مساهمته في العملية الانتاجية، لكون مجموع معاملات المرونة للعناصر الثلاثة مساوياً للواحد الصحيح، وبالتالي تنفرد هذه النظريات السابقة بأنها قسمت رأس المال الى جزئيين هما: رأس المال المادي، ورأس المال البشري.[3]

---

[1]صباح زروخي، **محددات النمو الاقتصادي خارج القطاع النفطي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية 1993-2015**، *دراسات اقتصادية* . 2018مج. 2، ع. 36، ص77.

[2]زروخي صباح، **محددات النمو الاقتصادي خارج القطاع النفطي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية 36، جامعة زيان عاشور الجلفة، ص77

[3]فضيلة ملواح، علي مكيد، **محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2018)**، Revue d'Economie et de Statistique Appliquée، Volume 17,Special Issue: Algeria, economic prospects, June 2020، ص128.

ثانيا: استراتيجيات النمو الاقتصادي:

تسعى جميع الدول جاهدةً إلى تنفيذ مجموعة من الخطط والبرامج بهدف تحقيق النمو الاقتصادي، وتشمل هذه الاستراتيجيات مختلف المجالات. فقد برزت العديد من الاستراتيجيات التي تعالج قضايا النمو الاقتصادي ونجذ من أهمها ما يلي:

1. إستراتيجية النمو المتوازن:

ترجع نشأتها إلى الاقتصاديين روزنشتين–رودان ونيركسه، اللذان أكدا على ضرورة توجيه دفعة قوية إلى جميع الصناعات الاستهلاكية والإنتاجية، والاستثمارات في رأس المال الاجتماعي، وذلك لمواجهة عقبة ضيق نطاق السوق المحلي في الدول النامية وكسر الدوائر المفرغة المؤدية للفقر، وتحقيق التوازن في كل المجالات، ولذلك يطلق عليه الأسلوب الشامل.[1]

كما وجهت العديد من الانتقادات الى هذه الاستراتيجية، من أهمها نجد:

- الاعتماد على الاكتفاء الذاتي، بحيث أن النمو المتوازن يرفض بصفة أو بأخرى التخصص حسب التفوق المطلق أو النسبي، وبالتالي جني ثمار التجارة الدولية، نظرا لاعتماد هذه الاستراتيجية على تطوير كل القطاعات في آن واحد .
- إهمال نشاطات القطاع الزراعي، حيث ال توجد أي طريقة من أجل تحسين إنتاجية هذا القطاع.
- احتمال الاستثمار في العديد من المشاريع الصغيرة غير قابلة للنجاح نظرا لكون حجمها أقل من الحجم الأمثل الذي يمكننا من الحصول على وفورات الحجم .لضرورة توفر أموال ضخمة لتنفيذه .
- عدم واقعية مشروع كهذا، نظرا لضرورة توفر أموال ضخمة لتنفيده.[2]

2. استراتيجية النمو غير المتوازن:

واجهت استراتيجية النمو المتوازن انتقادات من بعض الاقتصاديين لكونها تتطلب إنفاقاً استثمارياً ضخماً قد يفوق طاقة الدول المتخلفة. لذلك، يرى البعض أنه من الضروري التركيز على بعض القطاعات دون غيرها في ضوء الموارد المتاحة للاستثمار. وبما أن معظم الدول لا تبدأ عملية التنمية من فراغ، فقد يتوفر لديها بعض مرافق رأس المال الاجتماعي، بالإضافة إلى قطاع زراعي قديم يغطي نسبة كبيرة من قوة العمل والسكان. لذلك، يرى مؤيدو استراتيجية النمو غير المتوازن وجوب التركيز على الصناعة وتخصيص قدر أكبر من الاستثمار لها لتصحيح الخلل في هيكل الإنتاج، وهو ما لا يمكن تحقيقه دون ذلك.

ويعتقد بعض الكتاب أنه ليس من الضروري أن يكون الاقتصاد في حالة توازن أثناء عملية التنمية، حيث أن حالة التوازن هذه لا توجد إلا قبل بدء عملية التنمية. ويرون أن أفضل وسيلة لتحقيق النمو هو خلق خلل متعمد في شكل تتابعي يبعد عن التوازن، حيث يستفيد كل مشروع من المشاريع السابقة ويفيد المشاريع اللاحقة في ضوء الموارد المتاحة للاستثمار.[3]

---

[1] عبد الحليم شاهين، **التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي**، المعهد العربي للتخطيط بالكويت العدد 73، 2021، ص ص15-16.

[2] دليلة طالب، **النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات**، مطبوعة موجهة للسنة الثالثة ليسانس، جامعة ابي بكر بالقايد –تلمسان، ص23.

[3] احمد بوترعة، هاني شايع، عبد الباسط تركي، **أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر-تونس(2000-2015)**، مذكرة ماستر، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي,2016-2017.

كما واجهت هذه الاستراتيجية بعض الانتقادات من بينها:

- عدم تحديد تركيبة واتجاه ووقت النمو غير المتوازن؛
- التقليل من قيمة معيقات النمو غير المتوازن؛
- إمكانية التعرض للتضخم نتيجة زيادة الاستثمارات الخارجية؛
- الضغوط الناجمة من عدم التوازن قد تكبح عملية التنمية.[1]

المطلب الثاني: عموميات على التحرير التجاري.

تُعدّ منظمة التجارة العالمية محركا أساسيا لتحرير التجارة الخارجية، حيث تسعى جاهدةً لإزالة كافة القيود التي تُعيق حركة السلع والخدمات بين دول العالم بمساعدة الدول الراغبة في تحرير تجارتها الخارجية وذلك بغية تحقيق أهداف مختلفة ومتنوعة من بينها تحقيق النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر وغيرها من الأهداف الأخرى، وحاولنا في هذا المطلب إعطاء نظرة موجزة حول التجارة الخارجية والتحرير التجاري وسياسة التجارة الخارجية.

الفرع الأول: ماهية التجارة الخارجية

تُشكّل التجارة الخارجية ركيزة أساسية للاقتصاد العالمي حيث تُتيح للدول تبادل السلع والخدمات مع بعضها البعض، ممّا يُساهم في تحقيق النمو الاقتصادي والازدهار.

أولا: تعريف، أهداف وأهمية التجارة الخارجية.

تعتبر التجارة الخارجية أحد فروع علم الاقتصاد الذي يختص بدراسة الاعتماد المتبادل بين دول العالم ويتزايد هذا الاعتماد بصورة مستمرة مع تزايد درجة عولمة الاقتصاد والأسواق، وتركز التجارة على التبادل والتمويل الدولي من زاويتين النظرية والتطبيق حيث تسعى التجارة الخارجية إلى تحليل وتوضيح الأسس والمبادئ التي تقوم عليها نظريات التجارة الخارجية في السلع والخدمات والأصول المالية فضلا عن توضيح الوسائل التي يتم من خلالها تمويل التجارة الخارجية، ومنه سوف نتناول بعض التعاريف لمصطلح التجارة الخارجية.

1. تعريف التجارة الخارجية:

أ. هي انتقال وحركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين دول العالم المختلفة وما يترتب وما يتعلق بهذا الانتقال من عمليات مرتبطة بدرجة مباشرة بهذه الحركة.[2]

ب. هي عملية تبادل السلع ماديا عبر الحدود السياسية للدولة إما الداخلة إليها وتسمى "الواردات" أو الخارجة منها وتسمى "الصادرات" كما تأخذ أيضا على شكل خدمات تؤذى من رعايا دولة إلى رعايا دولة أخرى وتسمى

[1] اشواق بن قدور، **تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة 1965-2005**، مذكرة ماجيستير، جامعة بن يوسق بن خدة –الجزائر، 2007-2008، ص48

[2] محمود محمد أبو العلا، **نظم التجارة الدولية**، الناشر مجهول، بلد النشر مجهولة، سنة النشر مجهولة، ص.6

الخدمات التي تؤذى للغير ب "الصادرات غير المنظورة" وتسمى الخدمات التي يتم تلقيها من الغير بـ"الواردات غير المنظورة".[1]

ت. هي عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول.[2]

ث. هي المعاملات التجارية الدولية المجسدة في ثلاث صور وتتمثل هذه الصور في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال تنشا بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات أو منظمات اقتصادية تقطن في وحدات سياسية مختلفة. [3]

ج. هي مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي للسلع أو الأفراد أو رؤوس الأموال بين أفراد يقطنون في وحدات سياسية مختلفة لإشباع أكبر الحاجات الممكنة وتتكون من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة.[4]

من خلال ما سبق يمكن استنتاج تعريف شامل للتجارة الخارجية على أنها: **جميع المبادلات التجارية الدولية المتمثلة في انتقال السلع والخدمات وكذا الأفراد وكذلك رؤوس الأموال بغرض إشباع أكبر الحاجات الممكنة وتتكون من الصادرات والواردات بنوعيها المنظورة وغير المنظورة.**

2. : أهداف التجارة الخارجية: للتجارة الخارجية مجموعة من الأهداف تتمثل في:

- تصريف الفائض من الإنتاج والاستفادة منه؛
- تحقيق الإشباع من السلع الضرورية غير المنتجة محليا وذلك عن طريق استيرادها؛
- إحلال الواردات ويتحدد انطلاقا من عنصر التكلفة؛
- الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات بالإضافة إلى الاتجاه نحو العولمة وعولمة الأسواق العالمية؛
- نقل تقنيات التكنولوجيا الضرورية والأساسية لبناء وإعادة هيكلة البنية التحتية للدولة وتغيير سياستها العامة؛[5]
- تعد التجارة الخارجية عامل للنفوذ الاقتصادي كونها تزيد من قدرة الدولة على الاستهلاك كما تزيد الناتج العالمي وتمدنا بالموارد الناذرة؛
- تعمل التجارة الخارجية على تقريب مستويات الدخول المحلية والعالمية عن طريق تعادل أسعار عوامل الإنتاج كما تزيد من الدخل الحقيقي للدولة المشتركة في التجارة الخارجية؛

---

[1] خالد احمد علي محمود، **التجارة الدولية بين الحماية والتحرر والنظرية الحديثة واثارها في الفكر الاقتصادي العالمي**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية سنة النشر مجهولة، ص13.

[2] عطا الله الزبون، **التجارة الخارجية، دار اليازوري العالمية**، بلد النشر مجهول، سنة النشر مجهولة، ص9

[3] جمال جويدان الجمل، **التجارة الخارجية**، الطبعة العربية الأولى، الناشر مجهول، بلد النشر مجهول،2013، ص11

[4] عز الدين علي، مرجع سبق ذكره، ص4

[5] خالد بن جلول، **أثر ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر1970-2006**، مذكرة ماجيستير جامعة يوسف بن خدة –الجزائر، 2008-2009، ص20

- تعمل التجارة الخارجية على مساعدة الدول النامية في تحقيق أهدافها التنموية بتشجيع القطاعات الإنتاجية التي تتميز بها الدولة بميزة نسبية وكذا كفاءة استخدام مواردها بنوعيها (العمالة، موارد طبيعية).[1]

3. أهمية التجارة الخارجية:

تُمثّل التجارة الخارجية شراكةً عالميةً تُثري اقتصادات الدول وتُعزّز رفاهية شعوبها، فهي بمثابة جسرٍ يربط بين مختلف الأسواق ويُتيح تبادل السلع والخدمات بفعالية وكفاءة، حيث يمكن إبراز أهمية التجارة الخارجية من خلال ما يلي:

- تساعد على رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية لأي بلد من البلدان؛
- تعتبر أحد الدعامات الأساسية في البنيان الاقتصادي؛[2]
- تعتبر كوسيلة نقل للتكنولوجيا والمعلومات بين مختلف الدول وتزيد في تعزيز العلاقات؛
- تعتبر مؤشر لقدرة الدولة على المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية؛[3]
- تزيد معدل النمو الاقتصادي عن طريق الخفض في السلع للدولة لما فيها من ميزة نسبية وتنافسية وبالتالي زيادة الدخل الوطني وزيادة الرفاهية؛
- إن التجارة الخارجية تقوم على أساس توفير سلع لا توجد في الدول التي تستوردها وتصدر سلع يحتاجها الآخرون؛
- القدرة على تمويل الكثير من المشروعات عن طريق الاستثمار واستيراد رؤوس الأموال الأجنبية خاصة بالنسبة للدول النامية.[4]

ثانيا: أنواع التجارة الخارجية وخصائصها.

تتنوع أنواع التجارة الخارجية لتشمل مختلف السلع والخدمات، ممّا يُعزز الخيارات المتاحة للمستهلكين ويُحفّز الابتكار، كما تتمتع بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من أنواع التجارة، وتجعلها أداةً قويةً لتحقيق النمو الاقتصادي.

1. **أنواع التجارة الخارجية:** للتجارة الخارجية ثلاث أنواع رئيسية وهي:

---

[1] فاطمة الزهراء مكناسي، ايمان عمیار، الطرق المعتمدة في تمويل التجارة الخارجية "دراسة حالة الاعتماد المستندي –بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR-وكالة قالمة 821 " مذكرة ماستر جامعة 8ماي 1945، 2020-2021، ص6.

[2] احمد توفيق حسن، التجارة الخارجية (دراسة تطبيقية)، دار النهضة للعربية، القاهرة، ص10.

[3] سليمان قادي، حسام الدين التجاني، محمد عبسي، **أثر الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1980-2016**، مذكرة ماستر جامعة الشهيد حمى لخضر، الوادي،2017-2018، ص20.

[4] مراد عبدات، **التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية وامام تحديات التبادل الحر، دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر-3، 2013-2014، ص4.

أ. **تجارة الاستيراد:** تشير هذه التجارة إلى النشاط التجاري الذي يتم بموجبه شراء البضاعة من بلد خروجها إلى البلد الموطن.

ب. **تجارة التصدير:** تشير هذه التجارة إلى النشاط الذي يتم بموجبه بيع البضاعة من داخل بلد ما إلى خارج حدودها.

ت. **تجارة الترانزيت:** تشير هذه التجارة إلى النشاط التجاري الذي يتم من خلاله نقل البضاعة عن طريق تاجر وسيط من البلد المنشأ إلى بلد آخر لتتم معالجتها ثم نقلها إلى البلد المستورد.

2. **خصائص التجارة الخارجية:** للتجارة الخارجية عدة خصائص نلخصها في النقاط التالية:

- تتم التجارة الخارجية بين متعاملين من عدة دول مختلفة؛
- تتم التجارة الخارجية باستعمال العملة الصعبة؛
- تخضع التجارة الخارجية لقانون التجارة الدولية؛[1]
- التجارة الخارجية عبارة عن عملية تبادلية؛
- التجارة الخارجية تقوم على التخصص في الإنتاج؛
- التجارة الخارجية تخضع لمنظومة قانونية؛
- التجارة الخارجية خاضعة لمنطق العرض والطلب؛
- التجارة الخارجية مؤشر للتطور الاقتصادي.[2]

ثالثا: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية.

لقد شهدت النظريات المُفسّرة للتجارة الخارجية مساراً تطوّرياً هامًا عبر العصور، تجسد في مختلف المدارس الفكرية التي ظهرت، ونذكر من أهمها:

أ. **نظرية التكاليف المطلقة:** جاء بالنظرية **"ادم سميث"** حيث انتقد كل ما من شانه إعاقة تقسيم العمل داخل الدولة الواحدة أو بين مختلف الدول و أوضح أن المزايا الناتجة عن تقسيم العمل داخل الدولة الواحدة تتحقق نتيجة تقسيم العمل الدولي حيث يتيح هذا الأخير لكل دولة التخصص في إنتاج السلع ذات الميزة المطلقة في إنتاجها ثم تتبادل فائض إنتاجها عن استهلاكها منها بما يفيض عن حاجة الدول الأخرى من سلع تتمتع بإنتاجها بنفس الميزات المطلقة فالتجارة الدولية حسب **"ادم سميث"** تقوم بوظيفيتين هامتين الأولى هي خلق مجال لتصريف الإنتاج الفائض عن حاجة الاستهلاك المحلي واستبداله بشيء آخر ذي نفع اكبر أما الثانية هي التغلب على ضيق السوق المحلي وتصل كنتيجة لذلك بتقسيم العمل إلى أقصاه وترفع من إنتاجية البلد المتاجر عن طريق اتساع حجم السوق.

---

[1] أسامة ثنية الريح، عبد الحق معيطي، **دور التجارة الالكترونية في تعزيز حرية التجارة الدولية دراسة حالة**، مذكرة ماستر، جامعة ابن خلدون تيارت، 2020-2021، ص9

[2] حكيم لوح، **دورة الصادرات الصناعية كمحفز لزيادة معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر 1990-2013**، مذكرة ماجيستير، جامعة عبد الحميد باديس مستغانم، 2016-2017، ص ص4-5.

ب. **نظرية النفقات النسبية:** جاء بها المفكر **"دافيد ريكاردو"** فحسبه أن كل الدول لها المنفعة في المشاركة في التجارة الدولية معتمدا على العمل كعامل في قياس النفقة وعلى كمية عناصر الإنتاج اللازمة لإنتاج وحدة من السلعة بالإضافة إلى عوامل أخرى اعتبرها عوامل كامنة وان دوال الإنتاج لكل سلعة من دول العالم متجانسة ومتشابهة أي إنتاج سلعة معينة يتطلب نسبة محددة مع غياب الإحلال بين العوامل وكذا غياب الحواجز لتنقل السلع وعوامل الإنتاج داخل كل دولة لكن لا يمكن لهذه العوامل التنقل بين البلدان للتنافس بين الدول والسلع الناتجة عنها خاضعة للمنافسة التامة وان كميات الإنتاج ليس لها اثر وبالتالي الإنتاج خاضع لقانون ثبات الغلة ولتبسيط هذه النظرية اقترح **"دافيد ريكاردو"** حالة سلعتين حيث تصدر الدولة التي لها ميزة نسبية سلعتها مقابل استيراد سلع لدولة أخرى ذات ميزة نسبية اقل.

- تؤذي هذه النظرية إلى ثلاث نتائج أساسية هي أن التخصص الكلي للدولة في السلعة التي لديها ميزة نسبية كما نجد أن نموذج "دافيد ريكاردو" يبين أن وجود سياسة أحادية في تحرير التجارة كافية للحصول على الرفاهية وان التخصص الكلي عادة ما يؤذي إلى وجود رد فعل سلبي للتبادل الدولي.

ت. **نظرية القيم الدولية:** تسمى هذه النظرية بنظرية **"ريكاردو– ميل"** كونها عبارة عن توسع للنظرية التي سبقتها حيث قام **"جون ستيوارت ميل"** بالإضافة إلى هذه الاخيرة عامل الطلب لتحديد مستوى استقرار معدل التبادل حيث اكتفى **"دافيد ريكاردو"** في عرضه على أن التخصص الدولي يعود بالفائدة على الدولتين طالما معدل التبادل الدولي واقع بين الحد الأقصى والأدنى لثمن احد السلعتين بالنسبة للأخرى و أوضحت نظرية القيم الدولية أن معدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو المعدل نفسه الذي يجعل قيمة صادرات و واردات كل دولة متساوية.

ث. **نظرية الطلب المتبادل:** هي نظرية كلاسيكية مفادها أن عرض إحدى طرفي المبادلة للسلعة المنتجة يمثل طلبه على السلعة المنتجة من الطرف الآخر والعكس صحيح حيث يتحدد معدل التبادل الفعلي نتيجة لالتقاء طلب الطرف الأول بطلب الطرف الثاني على السلعتين.

ج. **نظرية تكلفة الفرصة البديلة:** حيث قام **"هابرلر"** صاحب النظرية بإعادة عرض نظرية النفقات النسبية متخليا عن نظرية العمل في تحديد القيمة مستخدما فكرة تكلفة الإحلال، ففي رأيه أن تكلفة إنتاج سلعة معينة لا تقاس بكمية العمل المبذولة لإنتاجها لكنها تتكون من جميع السلع الأخرى التي كان يمكن للمجتمع إنتاجها بذات الموارد المستخدمة في إنتاج هذه السلعة دون غيرها.

ح. **نظرية وفرة عوامل الإنتاج:** هي عبارة عن نظرية نيو كلاسيكية ل **"هيكشر–أولين"** تنص على أن التجارة الخارجية لا تقوم نتيجة للتفاوت النسبي بين تكاليف الإنتاج وإنما تقوم نتيجة للتفاوت الدولي في أسعار عوامل الإنتاج حيث ترتكز على مجموعة من الفرضيات وهي:

- ✓ التشغيل التام في سوق تسوده المنافسة التامة؛
- ✓ التخصص يرتبط بندرة ووفرة عوامل الإنتاج والتي يمكن فهمها اعتمادا على أسعارها النسبية قبل التبادل؛

- ✓ شروط الإنتاج متماثلة أي تجانس المستوى التكنولوجي للدول المتبادلة؛
- ✓ يتم الإنتاج بعوامل قابلة للإحلال؛
- ✓ عاملا الإنتاج ورأس المال والعمل متحركان تماما على صعيد الدولة وغير متحركين تماما فيما بين الدول؛
- ✓ من مصلحة كل بلد التخصص في إنتاج وتصدير السلع التي يتطلب صنعها عامل أو عدة عوامل يتمتع فيها بميزة نسبية اقل.

خ. **نظرية رأس المال البشري:** هي نظرية حديثة ل **"فيندلي–كيرزكوفسكي"** جوهرها أن الدولة التي بها رأس مال بشري وفير ستصدر سلع كثيفة من حيث العمالة الماهرة في حين أن الدولة ذات رأس المال البشري القليل نسبيا سوف تصدر سلع ذات كثافة من حيث العمالة غير الماهرة.

د. **نظرية التجارة على أساس الفجوة التكنولوجية:** يعود تفسير طبيعة التبادل الدولي عن طريق التطور التكنولوجي إلى **"بونسر"** حيث يعرف التغيير في دالة الإنتاج إلى الابتكار وبالتالي له دور أساسي في نظرة التحليل التكنولوجي الجديد وعند إدخال عامل الابتكار نضطر للتخلي عن فرضية دوال الإنتاج كما لاحظ **"بونسر"** أن الدول المتشابهة في عوامل الإنتاج تقوم بالتبادل التجاري فيما بينها وهذا ما يؤذي إلى وجود تناقض مع نتائج نظرية **"هيكشر–أولين"** فابتكار طرق جديدة في الإنتاج وسلع جديدة يمكن بعض الدول أن تكون مصدرة بغض النظر عن تفوقها في عوامل الإنتاج وبالنسبة ل **"بونسر"** فان درجة تأثير الفارق التكنولوجي مرتبط بالتأخر في التقليد من طرف الدولة التابعة حيث يتركب هذا التأخر من التأخر في طلب السلع الجديدة من طرف الدولة التابعة وكذلك التأخر في إنتاجها.

ذ. **نظرية التجارة على أساس الفجوة التكنولوجية ودورة حياة المنتج:** جاء بها **"ريموند فيرون"** مثيرة لطرح **"بونسر"** اخدة في الحسبان استراتيجيات الشركات المصاحبة للتغيرات التكنولوجية خلال دورة حياة المنتج وحسب هذه النظرية فان الشركات الأمريكية تنتج في البداية منتج بكميات قليلة وبتكاليف مرتفعة ثم تباع بالو.م.ا بأسعار مرتفعة لذوي الدخل المرتفع وتكون مرونة الطلب عليها ضعيفة بالنسبة للمنتج وللصناعة وعند بداية نمطية المنتج تنخفض منافسون أجانب فتنقل الشركات الأمريكية ميدان إنتاجها إلى البلدان الصناعية فتصبح التكنولوجيا مستقرة ومعروفة جيدا ويصبح المنتج نمطي وفي مرحلة أخيرة يتراجع الطلب في الو.م.ا والطلب المتبقي يتم إشباعه بالاستيراد من فروع شركاتها الموجودة بالخارج فالمنتج يتقادم وتبرز منتجات جديدة منافسة ويحدث انتقال جديد لإنتاجه في الدول النامية.

ر. **نظرية المنافسة غير الكاملة والمنافسة بين الفروع:** هي نظرية حديثة تميز التجارة الخارجية على أساس أنماط السوق الداخلية واعتمدت في نموذجها على عنصر العمل فقط مع فرض تزايد الغلة مع الحجم بسبب الوفرات

الداخلية الناتجة عن تحسن كفاءة الإنتاج وعلى افتراض سيادة المنافسة الكاملة المبني على سيادة تمايز السلع الصناعية مع حرية دخول وخروج سوق أي سلعة.[1]

رابعا: مزايا ومخاطر التجارة الخارجية.

تعتبر التجارة الخارجية عملية تبادل السلع والخدمات بين طرفين، يمكن أن يكون هذا التبادل بين الأفراد أو الشركات أو الحكومات. حيث تسمح هذه الأخيرة للبلدان بالاستفادة من ميزاتها النسبية وتلبية احتياجاتها.

1. **مزايا التجارة الخارجية:** يترتب على القيام بالتجارة الخارجية عدة مزايا أبرزها:

- الاستفادة من موارد الدول الأخرى؛
- الاستفادة من التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي؛
- منع الاحتكار؛
- توفير فرص عمل للعمال داخل كل دولة؛
- تحقيق موارد مالية عن طريق الرسوم الجمركية؛
- تخفيض تكاليف وأسعار السلع والخدمات.[2]

2. **مخاطر القيام بالتجارة الخارجية:** رغم أن للتجارة الخارجية مزايا عديدة إلا أن هذا لا يمنع وجود مجموعة من المخاطر، وتتمثل المخاطر المترتبة عن التجارة الخارجية في:

أ. **خطر عدم التسديد:** حيث نجده راجع لعدم قدرة أو رغبة المستورد في السداد وهناك حالتين:

ب. **خطر العجز البسيط:** وهو رفض المشتري الدفع عند تاريخ الاستحقاق ففي هذه الحالة يمنح للمشتري فترة معينة تدعى "الأجل المشكل للكارثة" عادة تكون 6 أشهر تسمح له بتسديد ديونه في حالة مواجهته لصعوبات او مشاكل البيروقراطية.

ت. **خطر عدم القدرة على الوفاء:** وهو راجع لقلة الإمكانيات المالية لدى المشتري حيث لا يمكنه تنفيذ التزاماته وهذا يكون في حالة الاعتراف قانونيا بإفلاس المشتري.

ث. **خطر الصرف:** وهو الخطر المرتبط بعمليات العمولات الأجنبية نتيجة تغير معدلات صرف هذه الاخيرة مقابل العملة الوطنية حيث يترجم هذا الخطر بإحدى الحالتين إما ربح أو خسارة.

ج. ونقصد بمخاطر الصرف خسارة سعر الصرف التي يتعرض لها كل من المصدر والمستورد.

---

[1] ميلود وعيل، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة الجزائر، مصر، السعودية دراسة مقارنة خلال الفترة 1990**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، 2013-2014، ص ص 37-40.

[2] سارة بوراس، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات الجزائرية في ظل المنظمة العالمية للتجارة دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب خلال الفترة 200-2014**، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، 2014-2015، ص32.

ح. **خطر الصرف بالنسبة للمصدر**: يتعرض له المصدر إذا نص العقد على الدفع بعملة أجنبية فعند انخفاضها مقارنة بالعملة الوطنية للمصدر يتحصل هذا الأخير على قيمة مالية اقل من القيمة المتفق عليها وبالتالي يتحمل خسارة الصرف.

خ. **خطر الصرف بالنسبة للمستورد**: حيث يجبر المستورد في بعض الأحيان على قبول الدفع بعملة المصدر لذلك فهو الأكثر عرضة لتحمل خسارة الصرف.

د. **الخطر الاقتصادي**: ويتعلق بتطور الوضعية الاقتصادية المحلية أو العالمية وتنعكس مباشرة على تكلفة إنتاج السلع المطلوبة مثل الارتفاع غير المتوقع في تكاليف شراء اللوازم الضرورية للسلع الموجهة للتصدير حيث ارتفاع سعر الشراء قد يدفع بالمؤسسة المصدرة إلى البيع بالخسارة.

ذ. **الخطر السياسي**: وهو عدم إمكانية دفع المشتري بسبب عوامل سياسية ويغطي مجال واسع مثل:

ر. **عجز المدين العمومي**: وهنا نجد أن المشتري هو هيئة دولة تضم معها المؤسسات العمومية وهيئات الدولة والجمعيات المحلية أو إدارات عمومية أخرى حيث يتمثل هذا الخطر في رفض الهيئة العمومية الدفع عند تاريخ الاستحقاق دون سبب حقيقي.

ز. **خطر الكوارث**: عادة تنقسم إلى فئتين فئة ناتجة من أعمال الإنسان كالحروب الأهلية، الثورات...الخ وأخرى ناتجة من الكوارث الطبيعية كالفيضانات، الزلازل والبراكين وهذه الظواهر ناذرة لكنها متوقعة.

س. **قرارات حكومية**: حيث يخص الأمر القرارات الحكومية التي يمكن أن تعرقل أو تمنع تطبيق العقد، ومن أبرز هذه القرارات نشر قوانين جديدة يمكنها تغيير شروط العقد وبالتالي عدم إمكانية تطبيقه جزئيا أو كليا وكذا إنشاء رخص الاستيراد أو تقليصها من ناحية كمية السلع المستوردة إضافة إلى رفض التعامل مع بلد معين.

ش. **خطر عدم التحويل**: حيث يرتبط بظروف لا دخل فيها للطرفين المتعاقدين وإنما يكون نتيجة ظروف سياسية أو تشريعات بلد إقامة المشتري بحيث تهدف إلى توقيف أو تأجيل عملية تحويل العملة الصعبة إلى الخارج.[1]

الفرع الثاني: ماهية التحرير التجاري.

تحرير التجارة هو عملية إزالة القيود الحكومية على التجارة الدولية، يهدف إلى تعزيز التجارة الحرة بين الدول، مما يسمح بتدفق السلع والخدمات بشكل أكثر كفاءة.

أولا: تعريف التحرير التجاري، أسبابه وأشكاله.

يعتبر التحرير التجاري من المواضيع المهمة المرتبطة بالصادرات والواردات لما له من أهمية في التبادل التجاري بين الدول نتيجة الصدى المتصاعد له بين دول العالم خاصة في مدى ارتباطه بالنشاط الاقتصادي للدول والذي يعد من بين أحد العوامل

[1] روميساء مرواني، **مؤسسات الصناعات الغذائية وأثرها في ترقية التجارة الخارجية الواقع والمأمول دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماستر، جامعة 8ماي1945-قالمة، 2019-2020، ص ص50-52.

المساعدة على الاندماج في الاقتصاد العالمي الذي أصبح ضرورة تمليها التحديات الاقتصادية العالمية، وعليه يمكن سرد بعض التعاريف التي وردت في ذلك:

1. **تعريف التحرير التجاري:**

يوجد العديد من التعريفات الخاصة بالتحرير التجاري لعلا من أبرزها نجد:

- **حسب العالم الاقتصادي"Kekkonen" (صندوق النقد الدولي)**: يقصد به تحرير القطاع الخارجي أمام تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال من والى الخارج من كافة القيود والحواجز المتمثلة في الرسوم الجمركية، القيود الكمية والإدارية والفنية.[1]
- يمكن تعريف سياسة تحرير التجارة الخارجية على أنها جملة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية تجاه الحياد بمعنى عدم تدخل الدولة التفضيلي تجاه الصادرات والواردات.[2]
- هو التخلي بشكل عام على قيود التجارة وأسعار الصرف.[3]
- إن حرية التجارة وحرية انتقال رؤوس الأموال تعنيان أن الدول الصناعية المتقدمة من خلال الشركات الدولية النشاط سوف تبحث عن أفضل الفرص لها، وهي في هذا السياق تتجه إلى الدول كثيفة السكان والتي يمثل فيها رخص الأيدي العاملة وتمثل في الوقت نفسه سوق واسع.[4]
- مما سبق نستخلص أن تعريف التحرير التجاري عموما هو **مجموعة الإجراءات والتدابير التي تهدف إلى التخلص من جميع القيود التجارية قصد تحويل نظام التجارة الخارجية تجاه الحياد أي عدم تدخل الدولة تجاه الصادرات والواردات لتمكين المتعاملين التجاريين من الوصول إلى الأسواق الخارجية للاستفادة من وفرة السلع والخدمات وفرص الاستثمار.**

2. **أسباب التحرير التجاري:** تتمثل أسباب التحرير التجاري في:

- تدهور شروط التبادل التجاري خصوصا فيما يتعلق بزيادة أسعار البترول واتجاه أسعار المواد الأولية نحو الانخفاض مع مرور الزمن؛[5]
- كون تحرير التجارة الخارجية (أو القطاع الخارجي) يعد جزء من برامج الإصلاحات الهيكلية الهادفة أساسا إلى دفع عجلة النمو؛

---

[1]محمد الأمين بومدين، احمد صديقي، **قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الاقتصاد الجزائري للفترة1900-2012باستخدام التكامل المشترك**، اسم الدورية، ص68.
https://www.facebook.com/100074160444327/posts/pfbid0R4xLUN2TeRS8iUG2ca969oFANZS7ovkW3nhPiR9j/hLPyXSo5oXkepH4vmWC42J2Xl

[2]نعيمة زيرمي، 2016مرجع سبق ذكره، ص64

[3]مراد باريك، **التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجيستير، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان –الجزائر، 2013-2014، ص37.

[4]عبد الرحمان أسامة، **تنمية التخلف وإدارة التنمية: إدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت سنة النشر مجهولة، ص87.

[5]احمد بوترعة، هاني شايعي، عبد الباسط تركي، مرجع سبق ذكره، ص19.

- تفاقم أزمة الديون في البلدان النامية في فترة الثمانينات والضغوط الممارسة عليها من المؤسسات الدولية والدول الدائنة الغربية، بحيث أجمعت على أن تحرير التجارة هي العنصر الأساسي في إنعاش الاقتصاد العالمي، وكذلك قامت بممارسة الضغط على تلك الدول من خلال هذه القروض.[1]

3. **أشكال التحرير التجاري:** حيث تتمثل أشكال التحرير التجاري في:

- **التحرير الإقليمي:** هو إجراء إداري من قبل دولتين أو أكثر يهدف إلى إزالة كافة القيود والعراقيل الجمركية وغير الجمركية على تدفق السلع وعناصر الإنتاج في إطار التجارة الدولية ما بين الدول.[2]
- **التحرير من جانب واحد:** تقوم فيه الدولة بمفردها بإزالة الحواجز الحماية حيث ترى الدولة أنها تصبح أكثر استفادة من التجارة الدولية من خلال خفض القيود أمام باقي الدول.
- **التحرير الثنائي:** حيث تتفاوض دولتين على تخفيض الحماية بالنسبة لتجارتهما معا.
- **التحرير متعدد الأطراف:** وفيه يتم التحرير على مستوى العالم من خلال اتفاقيات مفتوحة لانضمام الدول إليها.[3]

ثانيا: مراحل تطور التحرير التجاري وشروط نجاحه.

مر التحرير التجاري عبر مراحل مختلفة لتطويره، كما ان نجاحه يعتمد على توفر عدد من الشروط الأساسيةفما يأتي سوف نستعرض هذا.

1. **مراحل تحرير التجارة الخارجية:** يمكن تقسيم مراحل تحرير التجارة الخارجية إلى 3 مراحل ملخصة كالتالي:

أ. **المرحلة الأولى(1498–1763):** ظهرت هذه المرحلة عن طريق الاكتشافات التي تمت في هذه الفترة وغزو القارات التي قام بها التجار الأوروبيين، وهي تبدأ مع اكتشاف طريق الرجاء الصالح من طرف "**بارثولوميودياز**" "**Bartholomew Diaz**"(1488) واكتشاف "**كريستوف كولومب**" "**Christoph Colomb**"لأمريكا، وفتح الطريق التجاري نحو الهند من طرف "**فاسكوندوقاما**""**Vasco de Gama**" عام 1488، منه لعبت التجارة دور المحرك في فك العزلة ما بين القارات.

ب. **المرحلة الثانية(1763–1883):**يعود ظهور هذه المرحلة إلى النظام الإنتاجي الرأسمالي في الجزء الثاني من القرن الثامن عشر والذي كان مركزه "انجلترا" والتي كانت تعتبر في ذلك الوقت لب الاقتصاد العالمي, ويتميز الإنتاج في هذه المرحلة بالوفرة, مما أدى إلى تصدير الفائض المنتج إلى المستعمرات والتي كانت مجبرة على شراء هذه المنتجات والتي بدورها كانت تمون الدول بالمواد الأولية وبالتالي سمحت هذه المرحلة بتقسيم التجارة ما بين الدول

[1]عبد الغفار غطاس، **أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر في الفترة الممتدة بين 1990-2006**، مذكرة ماجيستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2009-2010، ص85.
[2]شرف الدين ملال، **أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، ماليزيا، والبرازيل خلال الفترة 1990-2016**، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2020-2021، ص85.
[3]محمد الأمين بومدين، احمد صديقي، مرجع سبق ذكره، ص69.

الأوروبية والدول المستعمرة, والتي سمحت بظهور ما يسمى بالتبادل اللامتكافئ "Standard oiltust" ل"**جون روكفلر**""**John D Rockefeller**"وعليه من مميزات هذه الفترة هو ظهور الشركات متعددة الجنسيات وسيطرة العالم الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

ت. **المرحلة الثالثة(1980–الوقت الحالي)**:تتمثل هذه المرحلة بظهور الشركات العابرة للقارات والتي تتميز بطابع متميز بحكم وضعيتها المتمثلة في إمكانياتها المالية والتكنولوجية والتي تتعدى حدود البلدان وسلطة الدول بالإضافة إلى ذلك تتميز هذه المرحلة بإعادة الهيكلة التي تربط بين الدول النامية وصندوق النقد الدولي والتي من شروطها سياسة الانفتاح وتبني اقتصاد السوق, وفي هذه المرحلة ظهرت تسمية العولمة والتي تدل على اندماج أسواق السلع وعوامل الإنتاج, بالإضافة إلى الآثار السلبية على البيئة, وزيادة تعرض البلدان للصدمات الخارجية, بالإضافة إلى زيادة نسبة السلع الداخلة في التجارة التي يتم تصديرها.[1]

الشكل (1–4): مخطط يمثل تسلسل عناصر تحرير التجارة

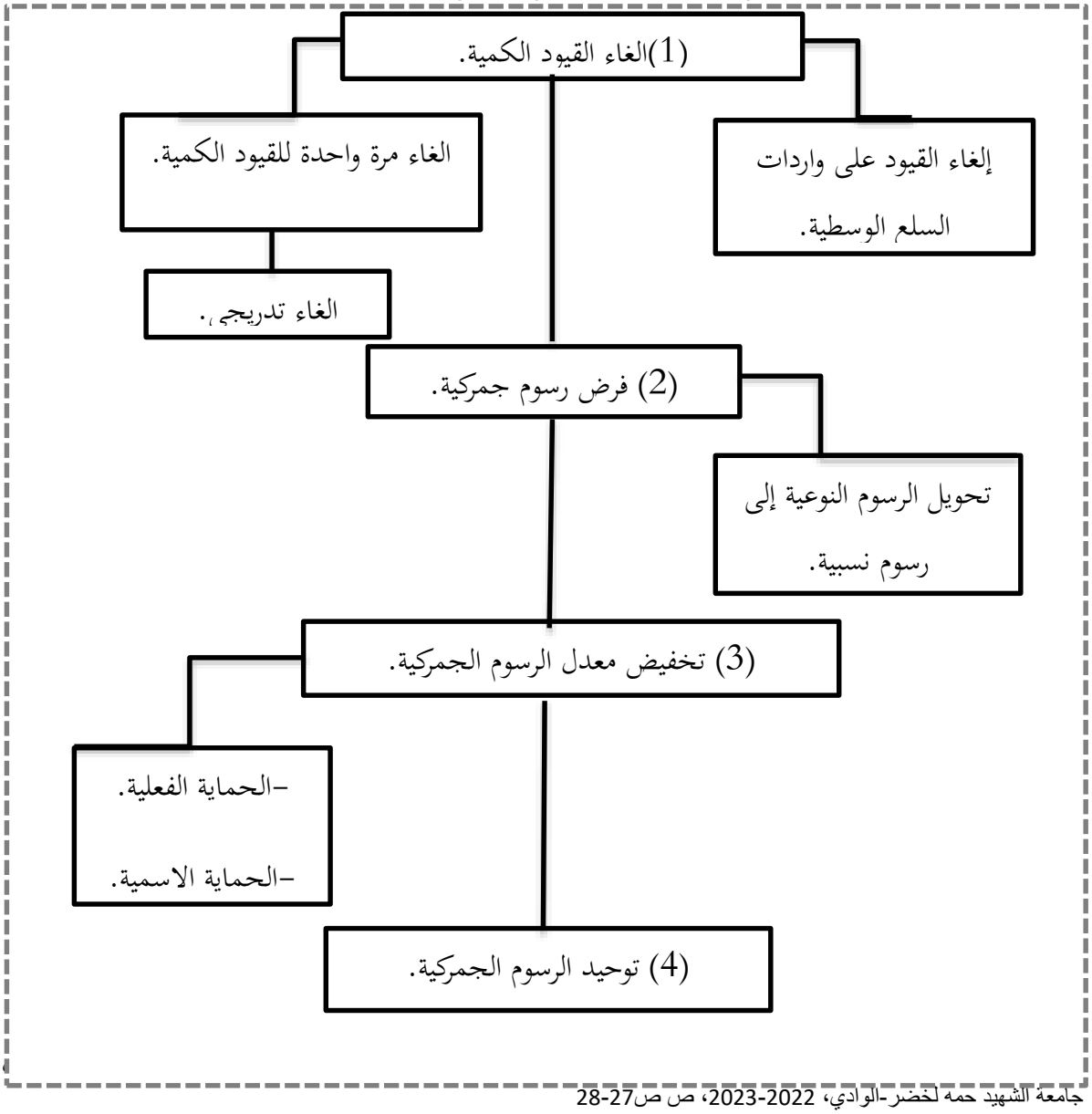

جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي، 2022-2023، ص ص27-28

المصدر: حسان خضر، **برامج إصلاح التجارة الخارجية وتقييمها**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ص61 محمل على الموقع.

2. **شروط نجاح التحرير التجاري**: تعتمد سياسة تحرير التجارة الخارجية على مجموعة من الأدوات المختلفة، واستنادا إلى التجارب السابقة التي عرفتها مختلف دول العالم في سياساتها لتحرير تجارتها الخارجية فان نجاح هذه السياسة يتوقف على وجود وتحقيق بعض الشروط الأساسية ومن هذه الشروط نجد:

- يتطلب تحرير التجارة الخارجية وجود سياسة اقتصادية كلية سليمة وأسعار صرف واقعية تعكس الواقع الاقتصادي؛
- أن تكون السياسات الأخرى خاصة المتعلقة بالاستثمار والأسعار تعمل في اتجاه التحرير ودعمه.
- من المفيد الابتداء في التحرير بإلغاء الحصص والقيود الكمية المماثلة والتي يمكن في البداية استبدالها بتعريفة جمركية؛
- من المفيد قبل الشروع في إجراء تخفيضات في مستويات التعريفية الجمركية القيام بإجراءات لزيادة الصادرات؛
- يتوقف نجاح أو استمرار برامج تحرير التجارة الخارجية على توفر بيئة عالمية تشجع تحقيق المزيد من التحرير التجاري وتقوم فيها مختلف الدول بالالتزام بقواعد التحرير.[1]

ثالثا: أثار التحرير التجاري

يترتب على عملية التحرير التجاري العديد من الآثار منها الايجابية وأخرى سلبية نوجزها كالتالي:

أ. الآثار الايجابية:

- تحسين المعاملات الفنية للإنتاج بحيث أن المنافسة تقتضي الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج والموارد المتاحة بتكلفة منخفضة؛
- البحث عن أسواق جديدة لضمان زيادة الصادرات المؤذية إلى رفع المدخولات المالية للدولة؛
- يسمح تحرير التجارة الخارجية بإنشاء شراكة مع الأطراف الأجنبية في مجال البحوث والتطوير نتيجة لارتفاع تكلفتها وبالتالي تضييق الفجوة التكنولوجية والحد من التبعية المطلقة؛
- إن تحرير التجارة الخارجية يزيد إمكانية نفاذ السلع التي تنتجها الدول النامية وتصدرها أسواق الدول المتقدمة؛
- زيادة الكفاءة الإنتاجية في الدول النامية نتيجة تحرير التجارة الخارجية وذلك من خلال تصاعد المنافسة الدولية؛
- ينعكس أثر انتعاش اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة على الدول النامية من خلال زيادة حجم التبادل الدولي؛
- إن تحرير التجارة الخارجية يسهل من عملية الوصول إلى الأسواق العالمية.

ب. الآثار السلبية:

[1] عطا الله بن طيرش، **أثر تغيير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجيستير، المركز الجامعي بغرداية، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،2010-2011، ص ص24-25.

- هيمنة الدول الصناعية الكبرى على الاقتصاد العالمي؛
- يؤذي تحرير التجارة الخارجية إلى خلق صعوبات شديدة للدول النامية في منافسة الدول المتقدمة تؤثر سلبا على اقتصادياتها؛
- يعتبر تحرير التجارة الخارجية سببا يخسر الحكومة في حصيلتها الجمركية؛
- يساعد تحرير التجارة الخارجية في دعم موقف المحتكرين ويقضي على المنافسين الصغار في السوق؛
- يؤذي تحرير التجارة الخارجية إلى حرمان الدول من أكفا العناصر الإدارية والفنية وفئات العمالة الماهرة وذلك نتيجة هجرة العمالة للخارج ويكونون من ذوي الخبرات الطويلة للعمل؛
- يؤذي الانخفاض التدريجي للرسوم الجمركية إلى عجز الموازنة العامة وزيادة الضرائب مما يزيد من تكاليف الإنتاج؛
- فرض ضغوط على المشروعات المحلية وكيفية مواجهتها للمنافسة الأجنبية لاسيما في السوق الوطنية.[1]

الفرع الثالث: ماهية سياسة التجارة الخارجية.

تعتبر السياسات التجارية من أهم الأدوات التي تستخدمها الدول لتحقيق عملية النمو الاقتصادي والتي من خلالها يمكن التأثير على حجم واتجاه صادراتها ووارداتها وتختلف هذه السياسات من دولة لأخرى وذلك وفقا للتوجهات الاقتصادية والسياسية التي تتبناها الدولة.

أولا: تعريف سياسة التجارة الخارجية.

- هي مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة في المجال الاقتصادي لتحقيق أهداف معينة.
- هي التي تدور فيما بين سياسة الحرية وسياسة التقييد بهدف الوقوف على مزايا وعيوب كل منها ودوافع إتباع أي من السياستين في كل دولة.[2]
- هي المجهود الذي تبدله جماعة وطنية من اجل التحكم أو مراقبة محيطها الخارجي سواءا من خلال تكريس الوضعيات الايجابية أو تعديل تلك الوضعيات السلبية التي لا تخدم مصالحها.[3]
- هي برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرامجية المتاحة من اجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي.[4]

[1] عبير العابد، عبد السلام رزيف، سامي السبوعي، مرجع سبق ذكره، ص ص28-29.
[2] محمود يونس، واخرون، **التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص10.
[3] احمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، 2010، ص21.
[4] سليم محمد السيد، **تحليل السياسة الخارجية**، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية، 1998، ص12.

- مما سبق نستنتج تعريف شامل لسياسة التجارة الخارجية على أنها **مجموعة من الإجراءات تتخذها الدولة اقتصاديا للتحكم في أو مراقبة محيطها الخارجي وهذا بإتباع سياستي الحرية والتقييد بغرض تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي.**

ثانيا: أنواع سياسة التجارة الخارجية: يوجد نوعان رئيسيان لسياسة التجارة الخارجية وهما:

أ–سياسة الحرية: هي تلك السياسة القائمة على ترك التجارة حرة دون أي تدخل أو تقييد بوضع التشريعات والقوانين التي تحظر وضع القيود أمام التدفق الحر للسلع والخدمات والاستثمارات عبر الحدود الوطنية.

ب –سياسة الحماية: تتمثل في قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة مما يوفر نوع من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية.[1]

ثالثا: أهداف سياسة التجارة الخارجية: لسياسة التجارة الخارجية مجموعة من الهداف نوجزها فيما يلي:

- تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي؛
- التشغيل الكامل؛
- استقرار الأسعار؛
- أهداف استراتيجية ويقصد بها كل ما يتعلق بأمن المجتمع.[2]

المطلب الثالث: علاقة التحرير التجاري والنمو الاقتصادي.

تُعدّ العلاقة بين التحرير التجاري والنمو الاقتصادي موضوعًا هامًا ناقشه الاقتصاديون لقرون، ويرى البعض أنّ تحرير التجارة يُساهم بشكل كبير في تعزيز النمو الاقتصادي، بينما يرى آخرون أنّ له تأثيرات سلبية على بعض القطاعات والبلدان.

الفرع الأول: العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.

هناك الكثير من الآليات التي يتم من خلالها التأثير المتبادل بين التجارة الخارجية والنمو, فزيادة الصادرات من شانها تعظيم نمو الناتج المحلي الإجمالي ضمن متطابقة الناتج حسب الإنفاق وكذلك خفض الواردات كما أن تنامي الصناعات الموجهة للصادرات من شانها تعظيم فرص العمل وتعظيم الأجور وبالتالي تعظم من نمو الناتج ضمن متطابقة الناتج حسب الدخول بالإضافة إلى أن تعاظم القيمة المضافة للقطاع الصناعي الموجهة للصادرات من شانها أن تعظم نمو الناتج ضمن متطابقة

[1] حسيبة مامش، **العامل الدولي والإقليمي في تصويب سياسات التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجيستير، جامعة الجزائر3، 2010-2011، ص25.
[2] سارة بوراس، مرجع سبق ذكره، ص ص34-35.

القيمة المضافة, إضافة إلى ذلك نجد التأثيرات غير المباشرة بفعل التأثيرات على الإنتاجية (باعتبارها مصدر رئيسي من مصادر النمو) وعلى إعادة تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة وغيرها من الآليات غير المباشرة.[1]

الفرع الثاني: العلاقة بين التحرير التجاري والنمو الاقتصادي.

تتنوع النظريات الاقتصادية التي تُفسر العلاقة بين التحرير التجاري والنمو الاقتصادي، وسنعرض بعضًا من أهمها:

أولا: النظرية الكلاسيكية: تعد هذه النظرية مثالا للنظريات المعالجة للنمو الاقتصادي ضمن فرض ثبات المعرفة الفنية والتكنولوجيا, فهي بذلك لا ترى مجال للابتكار أو التحسن في طرق وأساليب الإنتاج, لذلك كان التجاريون الأوائل الذين وضعوا نظرية اقتصادية للنمو الاقتصادي وبشكل واضح كما يرون أن رخاء الأفراد يأتي من رخاء الدولة, ويتحقق هذا الوضع عند قيام الدولة بالاستيراد أكثر من التصدير ويعالج هذا الفرق بين الصادرات والواردات بتدفق المعادن النفيسة إلى الداخل, أي أن هذه السياسة تهدف إلى تحرير التجارة الخارجية في نظرهم وفق جملة من الإجراءات أهمها:

- تنمية الصادرات وتقييد الواردات.
- يجب أن تكون الدولة قوية وتكمن قوتها في اقتصادها المبني على تراكم المعادن النفيسة.
- سعي كل دولة للحصول على الذهب سواءا بشكل مباشر بامتلاك المستعمرات أو غير مباشر عن طريق التجارة الخارجية.
- أن التجارة والصناعة يعتبران أكثر أهمية للاقتصاد من الزراعة، ويتعين الاهتمام بالتجارة الخارجية.

ثانيا: النظرية النيوكلاسيكية:وجهت لهذه النظرية عدة انتقادات نتيجة سكون نموذج التجارة الدولية, والقائم على عامل واحد متغير وهو تكلفة العمالة, وفقا لهذه النظرية فان التجارة الدولية تؤذي في حدود توفرها على الحرية إلى تركيز الطلب الأجنبي على عناصر الإنتاج الوفيرة نسبيا لدى الدولة, وتحويل الطلب الوطني عن العناصر الناذرة نسبيا إلى الدول الأخرى, ويترتب على ذلك اتساع نطاق التخصص والتبادل الدولي, والذي بدوره يساهم في إعادة توزيع الدخل القومي في كل دولة, مما يسمح بإحداث توازن على مستوى القطاعات الإنتاجية مما يساهم في عملية تسريع النمو الاقتصادي.

ثالثا: النظرية الحديثة في تفسير دور التجارة الدولية: حاول كل من **"هيكشر–أولين"** تقديم نموذج قائم على تفسيرات واقعية أكثر لأنماط التجارة الدولية وتدفقاتها, وهذا بدراسة العلاقة بين الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج وتدفق التجارة الخارجية المنعكسة على هيكل الاقتصاد القومي والنمو الاقتصادي من خلال عوائد عناصر الإنتاج, وبناءا على هذه النظرية تتأثر قيم وأسعار السلع بمدى توفر أو نذرة عناصر الإنتاج, وتتناسب أسعار السلع عكسيا مع مقدار عناصر الإنتاج المتوفرة وعليه يتطلب قيام تجارة مربحة بين دولتين تخصص كل دولة في إنتاج وتصدير السلعة المتطلب إنتاجها استخدام

[1] احمد الكوزان، **التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط-الكويت، العدد 81، مارس 2009، ص9.

كثيف لعنصر الإنتاج المتوفر في الدولة نسبيا, ومنه يستطاع إنتاج هذه السلعة بأسعار نسبية اقل نتيجة انخفاض سعر هذا العنصر داخل الدولة, كما تستورد الدولة السلع المتطلب إنتاجها استخدام كثيف لعنصر الإنتاج الناذر نسبيا.[1]

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

في هذا المبحث سيتم استعراض مجموعة من الدراسات السابقة العربية والأجنبية ومقارنتها مع الدراسة الحالية.

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة.

قمنا بتقسيم هذا المطلب الى فرعين وهما كالتالي:

الفرع الأول: الدراسات السابقة بالغة العربية

❖ **الدراسة الأولى**: قام بها "**بلوكاريف نادية ود.العقريب كمال**" تحت عنوان "**أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الدول الصاعدة خلال الفترة 1980–2014**"، جوان 2018.

هدفت الدراسة إلى تقصي أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي لعينة 19 دولة صاعدة للفترة (1980-2014) باستخدام نماذج البانل الديناميكية ومتوسطات 5 سنوات والاعتماد على طريقة Blondel وBond(1998) للتقدير GMM System وانتهاج المنهج التحليلي والقياسي، تمثلت متغيرات الدراسة في نمو الدخل الفردي الحقيقي كمتغير تابع و (متغير وهمي، الانفتاح التجاري، "نسبة الصادرات، نسبة الواردات" الى اجمالي الناتج الداخلي الخام ومتغيرات Solow إضافة الى الانفاق الحكومي) كمتغيرات مستقلة حيث أسفرت نتائج الدراسة القياسية:

عن وجود أثر ايجابي ومعنوي في المتوسط للتحرير التجاري على النمو الاقتصادي، كما تؤكد النتائج أيضا وجود أثر إيجابي ومعنوي لكل من الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي، ولكن أثر الصادرات أكبر من أثر الواردات.

❖ **الدراسة الثانية**: قام بها "**د. زدون جمال د. بن ديمة نسرين ود. بن جدو عائشة**" تحت عنوان "**الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980_2014**" جوان 2019.

هدف هذا البحث الى دراسة وتحليل أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في المدى الطويل بالجزائر خلال الفترة 1980_2014 وهذا باستخدام نموذج التكامل المشترك لجوهانسن باتباع المنهج التحليلي، الوصفي والقياسي، حيث شملت متغيرات الدراسة الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، الانفتاح التجاري ومعدل سعر الصرف كمتغيرات مستقلة ومن بين اهم النتائج المتوصل اليها ان هناك تأثير إيجابي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في المدى الطويل بمعنى ان هناك علاقة طردية بينهما.

[1] شرف الدين ملال، مرجع سبق ذكره، ص ص136-137.

❖ **الدراسة الثالثة:** قام بها الباحث **ملال شرف الدين**، تحت عنوان "**أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، ماليزيا والبرازيل خلال الفترة 1990–2016**" أطروحة دكتوراه علوم في العلوم التجارية جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2020-2021.

عاج الباحث من خلا هذه الدراسة أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر، ماليزيا والبرازيل خلال الفترة 1990-2016؟ استخدم نموذج الانحدار المتعدد بطريقة المربعات الصغرى وعبر (عن المتغير التابع بالنمو الاقتصادي، المتغيرات المستقلة بالانفتاح التجاري والائتمان الموجه للقطاع الخاص)، بانتهاج الأسلوب النظري والتطبيقي لذلك، وتوصل الباحث من خلال الدراسة إلى جملة من النتائج، نذكر أهمها:

أن التحرير التجاري لا يخدم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال هذه الفترة، بل له أثر سلبي، في حين كان له أثر موجب على النمو الاقتصادي في البرازيل وماليزيا ناتج عن تنويع الصادرات.

❖ **الدراسة الرابعة:** قام بها الباحث "**بقاسم طراد**" تحت عنوان "**تأثير تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في ظل التطورات الدولية الراهنة دراسة مقارنة (الجزائر، تونس، المغرب)** " أطروحة دكتوراه علوم في الاقتصاد الدولي جامعة محمد خيضر-بسكرة 2021-2022.

هدفت هذه الأطروحة إلى اختبار العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية التي طبقتها دول المغرب العربي الثلاث (الجزائر، تونس، المغرب) والنمو الاقتصادي الذي حققته هذه البلدان في الفترة 2005-2018 حيث، اعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي ,التاريخي, التحليلي والمنهج المقارن والاحصائي لدراسة مؤشرات النمو الاقتصادي المتمثلة في(الناتج المحلي الإجمالي، نصيب الفرد منه والنمو الاقتصادي)وتطور التجارة الخارجية من خلال (الصادرات، الواردات، رصيد الميزان التجاري ودرجة الانفتاح التجاري)في كل دولةحيث توصل الباحث إلى العديد من النتائج، نذكر أهمها:

- أداء الدول المغاربية الثلاث في إطار النمو الاقتصادي له أوجه تشابه وأوجه اختلاف.
- للتجارة الخارجية أهمية قصوى في حياة الأمم ولها أثر بالغ على الجوانب الاقتصادية للدول.
- التحرير التجاري يدعم النمو الاقتصادي في الاقتصاد التونسي فقط حيث يصعب تحليل تأثير تحرير التجارة الخارجية على الاقتصاد الجزائري والمغربي.

❖ **الدراسة الخامسة:** قامت بها الطالبتين "**بكي نور الايمان. وعويشات سمية**" تحت عنوان "**دراسة تحليلية قياسية للتجارة الخارجية وأثرها على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990_2021**" مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2022_2023.

هدفت هذه الدراسة الى قياس مدى تأثير التجارة الخارجية على الاقتصاد الوطني في الجزائر خلال الفترة(1990_2021)، من خلال متغيرات ذات أهمية في التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي والتي تمثلت في (الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الواردات، سعر الصرف) باتباع المنهج الوصفي، التاريخي والقياسي، باستخدام نموذجالانحدار الذاتي الإبطاء الموزعARDL حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين تذبذب نمو الناتج المحلي الإجمالي وصادرات وواردات الجزائر.

- **الدراسة السادسة:** قامت بها الطالبتين "**أولاد صالح عامرية وحاج حمو يمينة**" تحت عنوان "**أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية من (1970_2016)**"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة احمد دراية ادرار,2017_2018.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2016 من خلال الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، الصادرات والواردات كمتغيرات مستقلة، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي والقياسي، وبتطبيق التقنيات الكمية بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة، وأثبتت الدراسة القياسية وجود علاقة تكامل مشترك وعلاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات.

- **الدراسة السابعة:** قام بها الطالب "**خويذري عيسى**" تحت عنوان "**أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1990_2021**"مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: تجارة ومالية دولية، جامعةغرداية,2019-2020.

هدفت هذه الدراسة الى معرفة أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990_2021، اعتمد الباحث في دراسته على تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئةARDLمن خلال اعتماده على الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع وكل من الصادرات والواردات كمتغيرين مستقلين باتباع المنهج الوصفي التحليلي ومنهج القياس الكمي، وتوصل الى ان التجارة الخارجية تحتل مكانة مهمة في الاقتصاد الجزائري كما اثبتت النتائج وجود علاقة إيجابية بين التحرير التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر.

الفرع الثاني: الدراسات السابقة بالغة الاجنبية

- **الدراسة الاولى:** دراسة " **Muhammad Adnan Bachir ; Neelam Younes ;Muhammad Qayyum**" تحت عنوان**"Trade The Impact of Liberalation Economic Growth: Acase Study of Pakistan**، **journal of Economic and Sustainable Développent**", 2018

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير تحرير التجارة على النمو الاقتصادي لبكستان خلال الفترة من 1972 إلى 2014 حيث تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع (مقياس للنمو الاقتصادي) وكل من (إجمالي تكوين رأس المال الثابت، تحرير

التجارة، مشاركة القوى العاملة، التضخم وسعر الفائدة) متغيرات مستقلة وهذا باستخدام طريقة جوهانسن للتكامل المشترك باتباع المنهج الوصفي التحليلي و القياسي, أظهرت النتائج أن تحرير التجارة وإجمالي رأس المال الثابت لهما تأثير ايجابي وكبير على النمو الاقتصادي، في حين أن التضخم وسعر الفائدة لهما تأثير سلبي على النمو الاقتصادي بينما للقوى العاملة تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي.

❖ **الدراسة الثانية**: دراسة**"Muhammad Rizwan Yaseen 1،Rabail Amna Intisar 1 ، Muhammad Usman 1 and Muhammad Sohail ،Rakhshanda Kousar 2 Amjad Makhdum 1"**تحت عنوان **" Impact of Trade Openness and Human Capital on Economic Growth: A Comparative Investigation of Asian Countries ,** 7 April 2020.

هدف هذا المقال إلى فحص تأثير كل من الانفتاح التجاري ورأس المال البشري على النمو الاقتصادي في أسيا الغربية والجنوبية خلال1985-2017 حيث تم استخدام اختبارات جذر الوحدة والتكامل المشترك ونماذج لتحليل البيانات وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة طويلة الأجل وسببية بين المتغيرات كما أظهرت النتائج أن الانفتاح التجاري ورأس المال البشري لهما تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في كلا المنطقتين بينما له تأثير سلبي على القوى العاملة وإجمالي السكان.

❖ **الدراسة الثالثة**: دراسة" **Malik Shahrazade Shabbir ;Sharjeel Saleem ; Reenu Kumari and Ghulam Yahya Khan**" تحت عنوان **Anempiricalana Lysisamong Forgien direct investment ;tared openess and economic Growth: évidence frome the indien economiy، Article in South journal of business Studies،** 2021jeune.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الهند على المدى الطويل حيث تم استخدام نموذج جوها نسن للتكامل المشترك والانحدار الذاتي المتجه(var) لتحليل البيانات1985_2018 واتباع المنهج الوصفي التحليلي والقياسي ، وأكدت النتائج المتوصل إليها إلى عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين جميع المتغيرات إضافة إلى أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي وفي المقابل وجدت انه لا توجد علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي.

❖ **الدراسة الرابعة**: دراسة **" Maxwell Chukwudi Udeagha ;Nicholas Ngeph "**تحت عنوان **The asymmetric affect of Trade Openness on economic Growth in South Africa، Articlin economic change and Restructuring،** May 2021.

بحثت هذه الدراسة في تحليل العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا للفترة 1960 إلى 2016باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الموزع غير الخطي "NARDL"حيث توصلت النتائج إلى أن الانفتاح التجاري أثار قصيرة وطويلة الأجل على النمو الاقتصادي وهذا التأثير يكون ايجابيا على المدى القصير ولكن على المدى الطويل يكون تأثير سلبي.

❖ **الدراسة الخامسة**: دراسة" **Christiana Twi-، Yu Bo،Tetelesti Oppong-Baah Mabel ، Nana Ama Prempeh، Elsie Odame Amoah،Brempong Addai."**تحت عنوان " **The Impact of Trade Openness on Economic Growth: The Case of Ghana and Nigeria**2022, 10،

هدفت هذه الدراسة إلى فحص تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في غانا ونيجيريا خلال الفترة 1998-2017.باستخدام طريقة المربعات الصغرىOLSونموذج التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية واختبار هوسمان واتباع المنهج الوصفي التحليلي والقياسي ، حيث تمثلت متغيرات الدراسة في (الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، الانفتاح التجاري، سعر الصرف، التضخم و الاستثمار متغيرات مستقلة) أظهرت النتائج أن الانفتاح التجاري وسعر الصرف الحقيقي يسهمان إيجابياً وبشكل ملحوظ في النمو الاقتصادي، في حين أن التضخم والاستثمار لديهما تأثير غير ملموس. يُوصَى باتخاذ تدابير لإدارة سعر الصرف والتجارة لحماية النمو، والتحكم في التضخم لتجنب آثاره السلبية على النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة.

الفرع الأول: المقارنة بين الدراسات السابقة بالغة العربية والدراسة الحالية.

الجدور رقم (1-4): المقارنة بين الدراسات السابقة بالغة العربية والدراسة الحالية.

	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
الدراسة 1	المتغير التابع (النمو الاقتصادي). المنهج المستخدم. المتغيرين المستقلين (الصادرات والواردات).	مجتمع الدراسة (19 دولة صاعدة). الحدود الزمنية(1980_2014). أداة القياس المستخدمة (DPANAL، GMM System). المتغيرات المستقلة الأخرى. أثر إيجابي ومعنوي لكل من الصادرات والواردات
الدراسة 2	المتغير التابع (النمو الاقتصادي). المنهج المستخدم. مجتمع الدراسة.	الحدود الزمنية(1980_2014) أداة القياس المستخدمة (التكامل المشترك لجوهانسن). المتغيرات المستقلة (الانفتاح التجاري، سعر الصرف).
الدراسة 3	المتغير التابع (النمو الاقتصادي). المنهج المستخدم.	مجتمع الدراسة (الجزائر، ماليزيا والبرازيل). الحدود الزمنية(1990-2016) أداة القياس المستخدمة (نموذج الانحدار المتعدد باستعمال طريقة المربعات الصغرى). المتغيرات المستقلة (الانفتاح التجاري، الائتمان الموجه للقطاع الخاص).
الدراسة 4	المتغير التابع (النمو الاقتصادي). المتغيرين المستقلين (الصادرات والواردات)	مجتمع الدراسة (الجزائر، المغرب وتونس). الحدود الزمنية (2005-2018). بعض المتغيرات المستقلة (رصيد الميزان التجاري، الانفتاح التجاري). دراسة مقارنة.

		يصعب تحليل تأثير تحرير التجارة الخارجية على الاقتصاد الجزائري .
الدراسة 5	المتغير التابع (النمو الاقتصادي). المتغيرين المستقلين (الصادرات والواردات). المنهج المستخدم. مجتمع الدراسة.	الحدود الزمنية (1990-2021) المتغير المستقل (سعر الصرف)
الدراسة 6	المتغير التابع (النمو الاقتصادي) المتغيرين المستقلين (الصادرات والواردات) المنهج المستخدم. مجتمع الدراسة. وجود علاقة تكامل مشترك وعلاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات	الحدود الزمنية (1970-2016).
الدراسة 7	المتغير التابع (النمو الاقتصادي). المتغيرين المستقلين (الصادرات والواردات). المنهج المستخدم. مجتمع الدراسة.	الحدود الزمنية(1990-2021). وجود علاقة إيجابية بين التحرير التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر.
المصدر: من اعداد الطالبتين.		

الفرع الثاني: المقارنة بين الدراسات السابقة بالغة الأجنبية والدراسة الحالية

الجدول رقم (1–5): المقارنة بين الدراسات السابقة بالغة الأجنبية والدراسة الحالية.		
	أوجه التشابه	**أوجه الاختلاف**
الدراسة 1	المتغير التابع. المنهج المستخدم.	مجتمع الدراسة (باكستان) الحدود الزمنية (1972-2014 أداة القياس المستخدمة (التكامل المشترك لجوهانسن) المتغيرات المستقلة.
الدراسة 2	المتغير التابع. المنهج المستخدم. أداة القياس المستخدمة.	مجتمع الدراسة (اسيا الغربية والجنوبية) الحدود الزمنية (1985-2017) المتغيرات المستقلة.
الدراسة 3	المتغير التابع. المنهج المستخدم.	مجتمع الدراسة (الهند) الحدود الزمنية (1985-2018) أداة القياس المستخدمة (التكامل المشترك لجوهانسن والانحدار الذاتي Var). المتغيرات المستقلة (الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح الاقتصادي).
الدراسة 4	المتغير التابع. المنهج المستخدم.	مجتمع الدراسة (جنوب افريقيا) الحدود الزمنية (1960-2016) أداة القياس المستخدمة (NARDL). المتغيرات المستقلة.
الدراسة 5	المتغير التابع. المنهج المستخدم.	مجتمع الدراسة (غانا ونيجيريا) الحدود الزمنية (1998-2017). أداة القياس المستخدمة (OLS، نموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية واختبار هوسمان) المتغيرات المستقلة.
المصدر: من اعداد الطالبتين.		

خلاصة:

لقد حاولنا في هذا الفصل التطرق الى الإطار النظري لمتغيرات الدراسة وذلك من خلال تقديم بعض المفاهيم الأساسية لكل من النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية والتحرير التجاري وكذا أبرز النظريات المفسرة لكل من النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية؛ كما عرضنا العلاقة النظرية بين النمو الاقتصادي والتحرير والتجاري وناقشنا بعض الدراسات السابقة ذات الأهمية بموضوع الدراسة مع الإشارة الى أوجه التشابه واوجه الاختلاف بينهم وبين الدراسة الحالية سعيا منا لإعطاء نظرة أوسع للدراسة وتوصلنا الى ان:

- تُعدّ التجارة الخارجية أحد العناصر الأساسية لنمو وتطور الاقتصادات الوطنية، فهي بمثابة أداة فعّالة لمكافحة الاحتكار، وتحفيز الابتكار، وتطوير الإنتاج.
- تُشير النظريات الاقتصادية إلى وجود علاقة طردية إيجابية قوية بين التحرير التجاري والنمو الاقتصادي.
- يعتبر النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية، حيث يُشير إلى ازدهار الاقتصاد وتحسّن مستوى معيشة السكان

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2022).

تمهيد:

تسعى الجزائر، كغيرها من الدول النامية، إلى تبني سياسات تحرير تجاري تهدف إلى تعزيز اندماجها في الاقتصاد العالمي وتحقيق التنمية الاقتصادية، ممّا يدفعها إلى البحث عن مُحرّكات فعّالة تُساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المُستدام؛ ويُعدّ تحرير التجارة الخارجية أحد أهمّ هذه المحركات ، حيث يُتيح للدول الانخراط في الأسواق العالمية، وتبادل السلع والخدمات، والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة، ممّا يُؤدّي إلى زيادة الإنتاجية، وخلق فرص عمل جديدة، وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين وتؤكد الدراسات الاقتصادية أنّ تحرير التجارة يُساهم في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال مُختلف قنواته.

من خلال هذا الفصل سنحاول الاجابة على إشكالية الدراسة، وذلك من خلال التطرق إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة**
- **المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج.**

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.

في هذا المبحث سنتعرف على الطريقة المعتمد عليها والأدوات المستخدمة في الدراسة.

المطلب الأول: الطريقة المعتمد عليها في الدراسة.

من خلال هذا المطلب سوف نتطرق الى الطريقة المستخدمة في هذه الدراسة.

الفرع الأول: مجتمع، عينة ومنهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا هذه على بيانات اقتصادية سنوية لدولة الجزائر باعتبارها دولة نامية تهدف إلى تحرير تجارتها مما يؤذي إلى جذب الاستثمار الأجنبي, الوصول إلى الأسواق العالمية, وأيضا خلق فرص العمل لمواطنيها ; وهذه البيانات متعلقة بالفترة الممتدة من (2022/1990) حيث بلغ حجم العينة محل الدراسة 32 مشاهدة, و تم تطبيق المنهج التحليلي لدراسة الإحصاءات الوصفية للمتغيرات ،والمنهجالقياسي لاختبار العلاقة التوازنية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وهذا باستخدام التكامل المشترك لنموذج الانحدار الذاتي للفترات الموزعة المبطئة ARDL ,كما يتميز هذا الأخير بإمكانية تطبيقه على مختلف أنواع السلاسل الزمنية سواءا كانت متكاملة من الدرجة الأولى I(1) أو من الدرجة الصفرية I(0) أو مزيجا بينهما وهذا بالاستعانة ببرنامج Eviews 12

الفرع الثاني: متغيرات الدراسة، مصادرها والخصائص الإحصائية لها.

أولا: متغيرات الدراسة ومصادرها

لقياس أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي قمنا بدراسة بعض المتغيرات التي تم جمعها من قاعدة البنك الدوليWorld Bankوهذا بالاعتماد على النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة وتمثلت متغيرات الدراسة

فيما يلي:

الجدول رقم (2-1): متغيرات الدراسة.

اسم المتغير	رمزه	طبيعته	الوحدة	المصدر
الناتج المحلي الإجمالي	GDP	تابع	القيمة الحالية للدولار الأمريكي	***البنك الدولي***
الصادرات	EXP	مستقل	القيمة الحالية للدولار الأمريكي	
الواردات	IMP	مستقل	النسبة المؤية	

المصدر: من إعداد الطالبتين.

من خلال الجدول رقم (2-1) سيتم التعرف على متغيرات الدراسة وهي كالاتي:

- **الناتج المحلي الإجمالي**: يعتبر من المؤشرات المعبرة عن مستوى النمو الاقتصادي وهو عبارة عن إجمالي قيمة السلع والخدمات النهائية التي يقوم بها المجتمع إنتاجها خلال سنة معينة.
- **الصادرات**: تمثل طلب العالم الخارجي على السلع المنتجة محليا وبعبارة أخرى تشمل الصادرات السلع المنظورة والخدمات غير المنظورة.
- **الواردات**: تعكس الواردات جزء من الطلب المحلي للمقيمين في الاقتصاد المحلي على السلع المنتجة في الخارج ويتم استيرادها وشرائها بواسطة المقيمين في الاقتصاد المحلي بمعنى أخر أنها تمثل تسرب من الدخل إلى الخارج لشراء السلع والخدمات التي لا تنتج محليا.

الجدول رقم (2-2): بيانات الدراسة

السنوات	EXP	IMP	GDP
1990	1,45E+10	24,9370286	6,2E+10
1991	1,33E+10	23,5997645	4,57E+10
1992	1,22E+10	23,86949	4,8E+10
1993	1,09E+10	23,1389364	4,99E+10
1994	9,59E+09	26,0537125	4,25E+10
1995	1,09E+10	28,9962292	4,18E+10
1996	1,4E+10	23,9446996	4,69E+10
1997	1,49E+10	21,3376001	4,82E+10
1998	1,09E+10	22,5160965	4,82E+10
1999	1,37E+10	22,7789962	4,86E+10
2000	2,31E+10	20,7886259	5,48E+10
2001	2,01E+10	22,0168588	5,47E+10
2002	2,02E+10	25,6296347	5,68E+10
2003	2,6E+10	23,8759436	6,79E+10
2004	3,42E+10	25,6481979	8,53E+10
2005	4,87E+10	24,0734059	1,03E+11
2006	5,71E+10	21,9193259	1,17E+11
2007	6,35E+10	24,8699642	1,35E+11
2008	8,2E+10	28,7111752	1,71E+11
2009	4,85E+10	35,9526787	1,37E+11
2010	6,2E+10	31,4221139	1,61E+11
2011	7,76E+10	28,6861831	2E+11
2012	7,71E+10	28,5144314	2,09E+11

2013	6,97E+10	30,4009258	2,1E+11
2014	6,52E+10	31,9266588	2,14E+11
2015	3,85E+10	36,5233506	1,66E+11
2016	3,34E+10	35,0531827	1,6E+11
2017	3,85E+10	32,6891707	1,7E+11
2018	4,52E+10	32,2043788	1,75E+11
2019	3,9E+10	29,0953259	1,72E+11
2020	2,55E+10	27,8607342	1,46E+11
2021	4,37E+10	26,4609838	1,63E+11
2022	6,89E+10	23,7070584	1,95E+11

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

ثانيا: الخصائص الاحصائية لمتغيرات الدراسة.

الجدول رقم (2-3): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة.

	الوسط الحسابي	**الانحراف المعياري**	**أعلى قيمة**	**أدنى قيمة**
GDP	1.17E+11	6.22 E+10	2.14 E+11	4.18 E+10
EXP	3.42 E+10	2.33 E+10	8.20 E+10	9.59 E+09
IMP	25.648	4.384	36.523	20.788

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق(1).

يظهر الجدول أعلاه الإحصاءات الوصفية المتعلقة بمتغيرات الدراسة والمتمثلة في النتائج المحلي الإجمالي GDPالصادرات EXPالواردات IMPحيث نلاحظ:

- نمو الناتج المحلي الإجمالي: اتضح من قيم المتغير(GDP) أن نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة كان محصورا بين أدنى قيمة 4.18 E+10 مسجلة سنة 1995وأعلى قيمة 2.14 E+11مسجلة سنة2014، بوسط حسابي بلغ 1.17 E+11وانحراف معياري قدره6.22 E+10.
- نمو الصادرات :اتضح من قيم المتغير(EXP) أن نمو الصادرات خلال فترة الدراسة كان محصورا بين أدنى قيمة 9.59 E+10مسجلة سنة1994 وأعلى قيمة 8.20 E+10مسجلة سنة 2008، بوسط حسابي بلغ 3.42 E+10وانحراف معياري قدره2.33 E+10.
- نمو الواردات: اتضح من قيم المتغير(IMP) أن نمو الواردات خلال فترة الدراسة كان محصورا بين أقل قيمة 20.788مسجلة سنة2000 وأعلى قيمة36.523 مسجلة سنة2015، ووسط حسابي بلغ 25.648 وانحراف معياري قدره 4.384.

ثالثا: التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة.

1. نمو اجمالي الناتج المحلي:

الشكل رقم (2-1): تطور معدل نمو اجمالي الناتج المحلي في الجزائر للفترة (1990-2022).

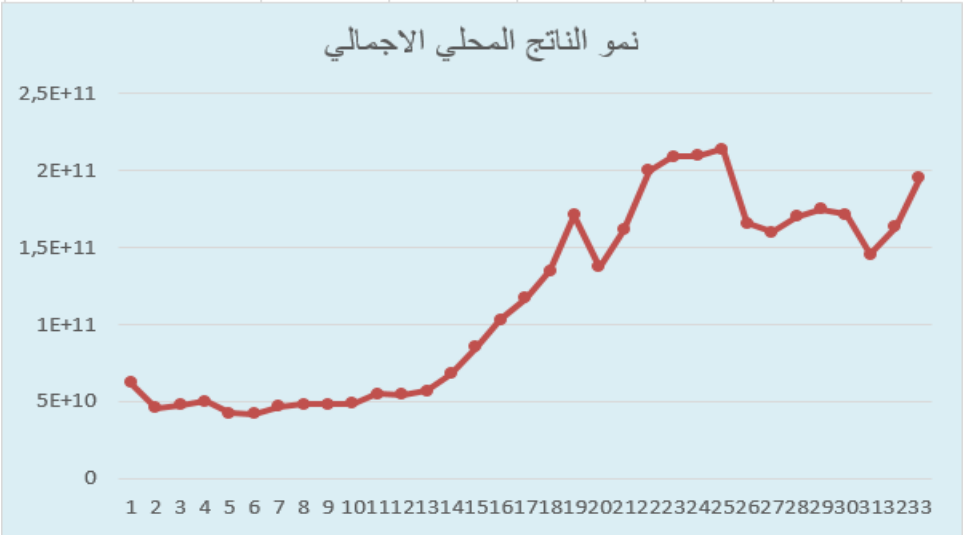

المصدر من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وبرنامج Excel

يظهر التمثيل البياني نمو إجمالي الناتج المحلي للجزائر من سنة 1990 حتى سنة 2022 حيث نلاحظ:

في الفترة الممتدة من 1990 _ 2000 وجود نمو متوسط في إجمالي الناتج المحلي حيث يعود هذا النمو إلى ارتفاع أسعار النفط الذي يعتبر من الصادرات الرئيسية للجزائر وفي الفترة من 2000 _ 2010 شهدت تباطؤ في نمو إجمالي الناتج المحلي يعود هذا التباطؤ إلى انخفاض أسعار النفط و تأثير الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 كما شهدت الفترة 2010 _ 2022 انتعاش في نمو إجمالي الناتج المحلي وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار النفط مرة أخرى بالإضافة إلى تنويع الاقتصاد الجزائري من خلال الاستثمار في قطاعات أخرى مما ساعد على تنويع النمو الاقتصادي في السنوات الاخيرة,حيث قدرت أعلى قيمة بـ 2.14E+11 ووصلت أدنى قيمة إلى 4.18 E+10.

2. نمو الصادرات:

الشكل رقم (2-2): تطور معدل نمو صادرات السلع والخدمات في الجزائر للفترة (1990_2022)

المصدر من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وبرنامج Excel

يوضح المنحنى البياني نسبة صادرات السلع والخدمات إلى إجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة 1990 حتى 2022 حيث نلاحظ:

أن صادرات السلع والخدمات في الجزائر شهدت نمو سريع خلال الفترة 1990 حتى 2000, استمر هذا النمو ولكن بمعدل أبطئ خلال الفترة (2000_2010)ويعود هذا إلى عدة أسباب أبرزها اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات, ضعف التنويع الاقتصادي, الأزمات المالية العالمية, زيادة المنافسة, مشاكل البنية التحتية كما شهدت الفترة 2010 _ 2022 نمو أبطئ مرة أخرى للصادرات من السلع والخدمات ويعود هذا إلى العديد من الأسباب أهمها نقص المهارات, التبعية للهيدروكاربونات,بيئة الأعمال غير المواتية, التباطؤ الاقتصادي العالمي, ارتفاع تكاليف الشحن, بلغت أعلى قيمة قدرت ب48.810 كما وصلت أدنى قيمة إلى 17.469.

3. نمو الواردات:

الشكل رقم (2–3): تطور معدل نمو واردات السلع والخدمات في الجزائر للفترة (1990_2022).

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي وبرنامج Excel

يظهر الرسم البياني تطور نسبة واردات السلع والخدمات إلى إجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة 1990 حتى 2022 حيث نلاحظ:

شهدت الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2022 تذبذب ملحوظًا في الواردات.حيث تشير البيانات إلى تسارعٍ ملحوظٍ في وتيرة النمو بعد عام 2000 حيث وصلت الواردات إلى ذروتها في عام 2008 وبالرغم من تسجيل انخفاضٍ طفيفٍ في السنوات اللاحقة إلا أن الواردات ظلت مرتفعةً نسبيًا مما يعكس اعتماد الجزائر الكبير على الواردات لتلبية احتياجاتها من السلع والخدمات وتشمل السلع المستوردة الرئيسية الغذاء والوقود والأدوية والمعدات.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة.

في هذا المطلب سوف نتعرف على الأداة الإحصائية المستخدمة في الدراسة الا وهي التكامل المشترك.

الفرع الأول: السلاسل الزمنية.

تعتبر السلاسل الزمنية أداة قوية يمكن استخدامها لفهم الماضي والتنبؤ بالمستقبل.

أولا: تعريف السلسلة الزمنية ومركباتها.

1. **تعريف السلسلة الزمنية:** هي مجموعة من المشاهدات المأخوذة عن متغير واحد او أكثر مرتبة وفقا لزمن حدوثها في فترات زمنية متتالية ومتساوية.
2. **مركبات السلسلة الزمنية:** للسلسلة الزمنية أربعة مركبات متمثل في:
مركبة الاتجاه العام، تغيرات الدورية، تغيرات الموسمية وتغيرات العشوائية.[1]

ثانيا: السلاسل الزمنية المستقرة وغير المستقرة: قبل الشروع في دراسة الاتجاه الأساسي نحو الزيادة أو النقصان لابد من التأكد أولا من وجود اتجاه في السلسلة الزمنية، وحسب طبيعة نمو السلسلة يمكننا أن نميز بين سلاسل زمنية مستقرة، وسلاسل زمنية غير مستقرة.

1. **السلاسل الزمنية المستقرة:** هي تلك السلسلة الزمنية التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون أن يتغير المستوى المتوسط فيها وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا[2].بحيث تكون السلسلة مستقرة إذا توفرت الشروط التالية:
   - ✓ المتوسط الحسابي للسلسة ثابت ومستقل عن الزمن؛
   - ✓ التباين محدود ومستقل عن الزمن؛
   - ✓ التباين المشترك بين أي قيمتين لنفس المتغير وفي فترتين زمنيتين مختلفتين $(t ;k)$ مستقل عن الزمن.

   حيث نميز بين نوعين من الاستقرارية: استقرارية مشددة واستقرارية ضعيفة.[3]

[1] ايمان العزازي، **التنبؤ باستعمال السلاسل الزمنية دراسة تحليلية حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بسور الغزلان CRMAخلال الفترة 01\1\2013 حتى 31\2\2019**، مذكرة ماستر، جامعة أكلي محند أولحاج-البويرة،2019\020.ص ص12-23.
[2] محمد شيخي، **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، سنة النشر مجهولة، ص200.

[3] لزهر شين، **محاضرات في النمذجة القياسية**، مطبوعة موجهة لسنة ثانية ماستر مالية وتجارة دولية، جامعة أمحمد بوقرة –بومرداس، 2021-2022، ص ص37-38.

2. **السلاسل الزمنية غير المستقرة**: في السلسلة الزمنية غير المستقرة المتوسط فيها يتغير باستمرار سواء نحو الزيادة او النقصان.[1]

الفرع الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية.

تُعدّ دراسة استقرارية السلاسل الزمنية خطوة أساسية في تحليلها فهي تكشف لنا ما إذا كانت خصائص السلسلة الزمنية ثابتةً على بمرور الزمن أم تتغير.

1. من اجل معرفة استقرارية السلسلة الزمنية من عدمها لابد أولا من تمثيلها بيانيا لان المنحنى البياني يمثل نظرة أولية للطبيعة المحتملة للسلسلة الزمنية؛
2. بعد ملاحظة الرسم البياني واخذ نظرة أول على استقرارية السلسلة الزمنية من عدمها نذهب الان الى اجراء بعض الاختبارات الخاصة بالاستقرارية للتأكد من صحة ذلك.

الشكل رقم (2-4): اختبارات الاستقرارية.

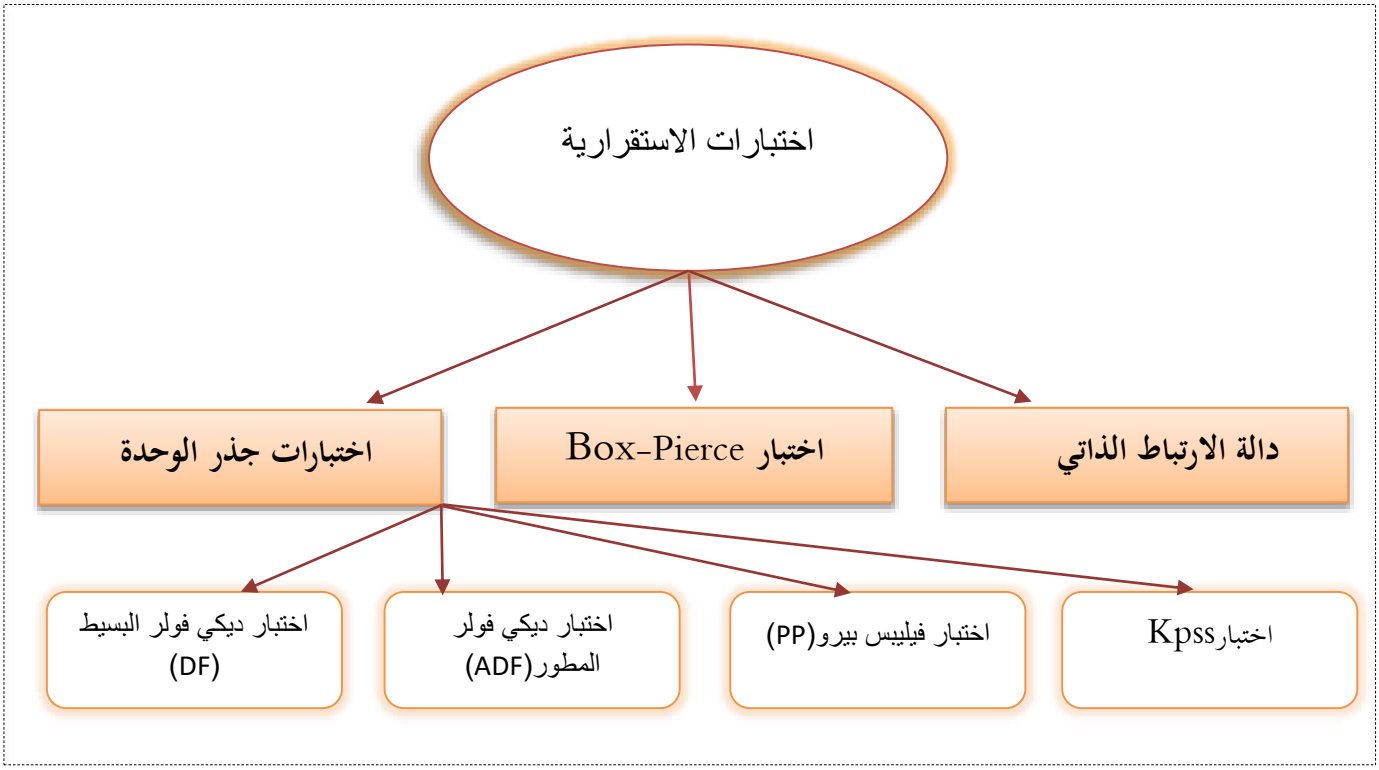

المصدر: من اعداد الطالبتين.

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا وجود ثلاثة اختبارات أساسية لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية وهي كالتالي:

[1] محمد شيخي، مرجع سبق ذكره، ص200.

أ. **دالة الارتباط الذاتي**:Auto-correlation function (ACF)

تعرف دالة الارتباط الذاتي بانها مقياس لدرجة العلاقة بين قيم السلسلة مع نفسها لمدة زمنية مزاحة وتعد الارتباطات الذاتية صفة مميزة للعملية العشوائية وهي ذات أهمية كبيرة لأنها تعتبر أحد أساليب التحديد فيما إذا كانت العملية العشوائية مستقرة او لا فاذا كانت كذلك فيتم اختيار أحد النماذج المناسبة من مجموع نماذج العمليات العشوائية المستقرة.

ب. **اختبار Box–Pierce**:

يسمح لنا هذا الاختبار بمعرفة ما إذا كانت السلسلة الزمنية تشكل لنا تشويش ابيض، واختبار معنوية معامل الارتباط الذاتي، ولإجراء اختبار مشترك لمعنوية معاملات الارتباط الذاتي، نستخدم احصائيةQحيث: $Q=n\sum_{k=1}^{m}\hat{\rho}_k^2$

حيث n حجم العينة وm عدد التأخيرات.

ت. **اختبارات جذر الوحدة:** يوجد أربعة اختبارات أساسية لاختبارات جذر الوحدة للاستقرار وهي كالتالي:

✓ **اختبار ديكي فولرالبسيط(DF)**:

يعمل هذا الاختبار في البحث في الاستقرارية من عدمها لسلسلة زمنية ما وذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام سواءا كانت تحديدية أو عشوائية.

فرضياته: الفرضية الصفرية :$|\emptyset| = 1$

الفرضية البديلة : $|\emptyset| < 1$

لاختبار هذه الفرضية نقوم بتقدير النماذج الثلاث التالية باستخدام طريقة المربعات الصغرى:

النموذج الأول: نموذج السير العشوائي البسيط: $\Delta Y_t = (\emptyset - 1)Y_{t-1} + \boldsymbol{\varepsilon}_t$

النموذج الثاني: نموذج السير العشوائي: $\Delta Y_t = (\emptyset - 1)Y_{t-1} + C + \boldsymbol{\varepsilon}_t$

النموذج الثالث: نموذج السير العشوائي بثابت واتجاه عام: $\Delta Y_t = (\emptyset - 1)Y_{t-1} + C + bt + \boldsymbol{\varepsilon}_t$فإذا تحققت فرضية العدم في أحد النماذج الثلاثة فان السلسلة تكون غير مستقرة.

✓ **اختبار ديكي فولر المطور(ADF)**:

ان اختبارات ADF ترتكز على الفرضية البديلة $\{|\emptyset| < 1 : H_1\}$ وعلى التقدير بطريقة المربعات الصغرى للنماذج:

النموذج الرابع:$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{P} \emptyset_j \Delta Y_{t-j+1} + \boldsymbol{\varepsilon}_t$

النموذج الخامس: $\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{P} \emptyset_j \Delta Y_{t-j+1} + C + \boldsymbol{\varepsilon}_t$

النموذج السادس: $\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{P} \emptyset_j \Delta Y_{t-j+1} + C + bt + \boldsymbol{\varepsilon}_t$

كما ان اختبار ADF يحمل نفس خصائص اختبارDF ، بحيث يستخدم الفروق ذات الفجوة الزمنية ΔY_{t-j+1} حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي.[1]

✓ **اختبار فيليبس وبيرون(PP)**:

اختبار فليبس بيرو(1988): يعتبر هذا الاختبار غير المعلمي فعالا حيث يأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء وهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية حيث اعتمدا نفس التوزيعات المحددة لاختباري ADF وDF ويجرى هذا الاختبار في 4 مراحل:

- تقدر النماذج الثلاث القاعدية باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية لاختبار ديكي فولر مع حساب الإحصائيات المرافقة؛
- تقدير التباين قصير المدى $\widehat{\ }^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=}^{T} \hat{\varepsilon}_t^2$ ؛
- تصحيح المعامل المصحح والمسمى بالتباين طويل المدى المستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة $s_1^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T} \hat{\varepsilon}_1^2 + 2\sum_{i=1}^{l}(1 - \frac{i}{l+1})\frac{1}{T}\sum_{t=i+1}^{T} \hat{\varepsilon}_t\, \hat{\varepsilon}_{t-i}$؛

حساب إحصائية فيليبس وبيرون: $t^*_{\emptyset=\sqrt{k}} \times \frac{(\widehat{\emptyset}-1)}{\widehat{\delta}\widehat{\emptyset}} + \frac{t(k-1)\widehat{\delta}\widehat{\emptyset}}{\sqrt{k}}$

مع $K=\frac{\widehat{\delta}^2}{s_1^l}$.[2]

✓ **اختبار Kpss**

في 1992 اقترح كل من kwiatkowski و alاستخدم اختبار مضاعف **لاغرونج**، لاختبار فرضية العدم التي تقرر الاستقرارية للسلسلة، ويكون اختبار Kpss كما يلي:

- بعد تقدير النموذج (2) و (3) نحسب المجموع الجزئي للبواقي: $S_t=\sum_{i=1}^{t} e\ i$
- نقدر التباين الطويل الأجل s_t^2 بنفس طريقة فيليبس بيرون.
- نحسب إحصائية اختبارKPSS كما يلي: $LM=\frac{1}{s_t^2}\frac{\sum_{t=1}^{n} s_t^2}{n^2}$

[1] لزهر شين، مرجع سبق ذكره، ص ص40-43.
[2] محمد شيخي، مرجع سبق ذكره، ص.210

نرفض فرضية العدم إذا كانت هذه الإحصائية أكبر من القيمة الحرجة المستخرجة من الجدول من طرف kwiatkowski و al.

نقبل فرضية العدم إذا كانت الإحصائية LM أصغر من القيمة الحرجة.[1]

الشكل رقم(2-5): اختيار أفضل نموذج لاختبار جذر الوحدة.

المصدر: فضيلة ملواح، علي مكيد، مرجع سبق ذكره، ص141.

الفرع الثالث: التكامل المشترك ونماذجه.

أولا: التكامل المشترك

1. **تعريف التكامل المشترك:** تتميز مختلف السلاسل الزمنية بعدم الاستقرارية لذا وجب القيام بإجراء انحدار سلسلة غير مستقرة على سلسلة أخرى غير مستقرة بحث نحصل على ما يسمى بالانحدار الزائف ولتجنب حدوث هذا الإشكال وجب تحويل السلاسل غير المستقرة إلى سلاسل مستقرة بالطريقة الملائمة لذلك، إلا أن هذه العملية ليست بالضرورة أن تكون ناجحة وفعالة لبعض السلاسل لذا نجد أن تحليل التكامل المشترك يسمح لنا بتحديد جيد وواضح للعلاقة الحقيقية بين المتغيرات وهذا بإيجاد شعاع إدماج ثم إزالة أثره.
2. **خصائص التكامل المشترك:**

نقول عن سلسلة زمنية X_t انها متكاملة من الرتبة d ونكتب $X_t \rightarrow I(d)$ ، اذا تطلب اجراء الفروقات d لجعلها مستقرة.

3. **شروط التكامل المشترك:** تكون السلسلتان في حالة تكامل مشترك إذا تحقق الشرطان التاليان:

أ. السلسلتان لهما اتجاه عشوائي من نفس درجة التكامل؛

ب. التركيبة الخطية للسلسلتين تسمح بالحصول على سلسلة ذات درجة تكامل اقل من درجة تكامل السلسلتين.

[1] لزهر شين، مرجع سبق ذكره، ص44.

4. أسباب استعمال نموذج التكامل المشترك: يتم استعمال هذا النموذج نظرا لوجود مشكلتين ألا وهما:

أ. تكامل المتغيرات محل الدراسة من نفس الرتبة؛

ب. عدم دقة النتائج نظرا لصغر عينة الدراسة (عدد المشاهدات صغير).

5. أبرز طرق اختبار وجود تكامل مشترك بين المتغيرات:

أ. اختبار انجل وكرا نجر (1987): يتم استخدامه في النماذج المحتوية على متغير واحد تابع ومتغير أخر مستقل فقط (متغيرين فقط)؛

ب. اختبار جوهانسن (1988-1991) اختبار جوهانسن وجوسيليوس(1990): ويتم استعمالها إذا كان النموذج متعدد المتغيرات كما نجده يستخدم أيضا في إطار نموذج ال VAR.

ثانيا: نموذج تصحيح الخطأ ECM

إن وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الشعاع $X(N\times 1)$، يعني وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين هذه المتغيرات بالرغم من إمكانية حدوث اختلال في التوازن في الأجل القصير يعبر عنه بخطأ التوازن Z، وبالتالي يمكن استعمال هذا الأخير لغرض ربط سلوك المتغيرات في الأجل القصير بقيمتها في الأجل الطويل من خلال نماذج تصحيح الخطأ التي تسمح بنمذجة الآليات والتعديلات المؤذية إلى حالة التوازن في الأجل الطويل.

ثالثا: نموذج ARDL:

وضع Persarane et al (2001) منهجية **ARDL**للتكامل المشترك ودمج فيها نماذج الانحدار الذاتي ونماذج فترات الإبطاء الموزعة, وفي هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية العالية و إبطائها بفترة واحدة أو أكثر ويتم التقدير باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية كما يتيح إمكانية تطبيق اختبار الحدود للتكامل المشترك بغض النظر على درجة الاستقرارية للسلسلة ومع ذلك يتطلب أن يكون المتغير التابع ساكن في المستوى و أن لا تكون أيا من المتغيرات التفسيرية مستقرة من درجة أعلى من الدرجة الأولى.

1. مميزات نموذج ARDL:

أصبح منهج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة شائع الاستخدام في الفترة الأخيرة فهو يستند الى تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد حيث يمتاز هذا الأخير على النوع التقليدي لتقنيات التكامل المشترك بما يلي:

- قدرته على التمييز بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة؛
- إمكانية تقدير المركبات قصيرة وطويلة الأجل في نفس الوقت وبشكل أني؛

- عدم تحيز المقدرات الناتجة وكفاءتها؛
- يخلصنا من المشكلات المتعلقة بحذف المتغيرات ومشكلات الارتباط الذاتي.[1]

2. خطوات النمذجة القياسية لمنهجية ARDL:

- التأكد من أن المتغيرات ليست متكاملة من الرتبة الثانية وذلك باستخدام اختبارات جذر الوحدة؛
- صياغة نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد؛
- تحديد فترة التباطؤ المناسب للنموذج؛
- التأكد من أخطاء النموذج مستقلة ذاتيا؛
- التأكد من أن النموذج مستقر ديناميكيا؛
- تنفيذ اختبار الحدود لرؤية ما إذا كان هناك دليل على علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات؛
- وإذا كانت النتيجة ايجابيا في الخطوة 6 يتم تقدير العلاقة في الأجل القصير والطويل فضلا عن فصل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد؛
- استعمال نتائج النموذج المقدر في الخطوة 7 لقياس حركية تأثيرات العلاقة قصيرة الأجل والعلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.[2]

الشكل رقم(2–6): مراحل تطبيق منهجية ARDL.

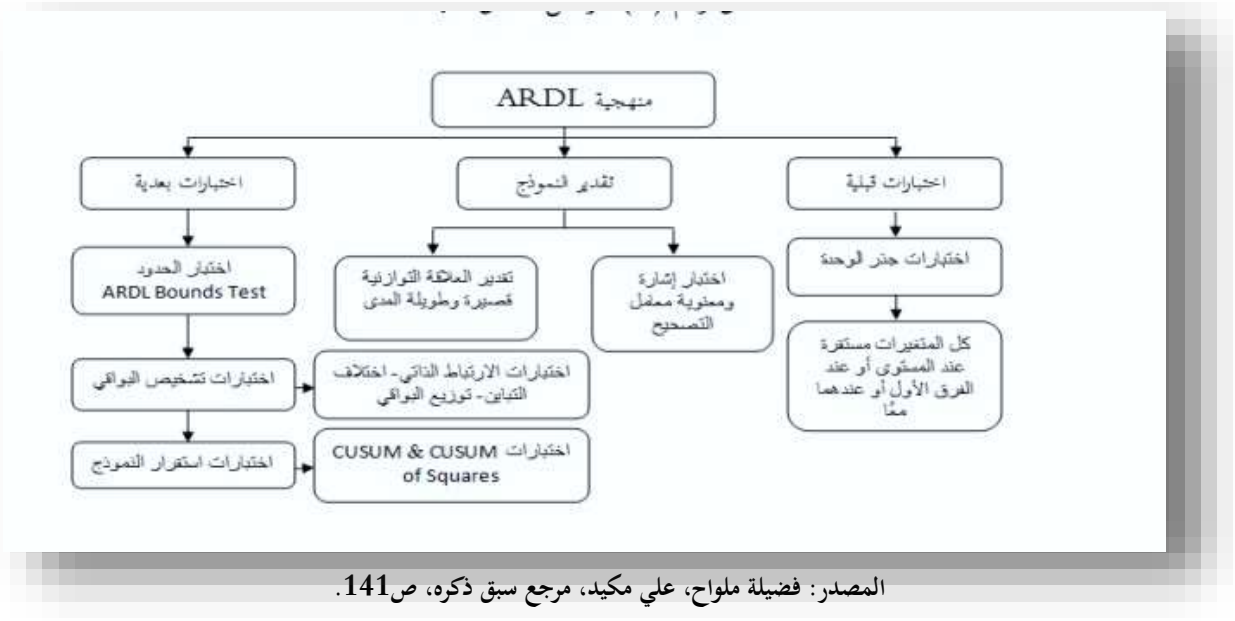

المصدر: فضيلة ملواح، علي مكيد، مرجع سبق ذكره، ص141.

رابعا : نموذج شعاع الانحدار الذاتيVAR

[1] لزهر شين، مرجع سبق ذكره، ص ص57-69.
[2] عبد الرزاق بن عمرة، خطوات تطبيق تقنية ARDL باستخدام برنامج Eviews10، دار النشر مجهولة، 31 ديسمبر 2018، ص1.

يعتبر سيمس اول من جاء بفكرة شعاع الانحدار الذاتي VAR؛ وذلك في مقاله الشهير الذي يحمل العنوان (Macroeconomics and Reality) في سنة 1980.تعتبر نماذج الانحذار الذاتي الشعاعية في الأصل نماذج سلاسل زمنية متعددة بسيطة لا يتم فيها تفسير المتغير التابع الا بسلوكه الماضي وماضي المتغيرات الداخلية الأخرى المدرجة في النموذج والهدف منه التنبؤ لأنظمة مختلف المتغيرات الاقتصادية، كما ترتكز هذه النماذج على فرضية تقارب التطور الاقتصادي لوصف السلوك الديناميكي لشعاع يتكون من nمتغيرX مرتبطة خطيا بالماضي.

$$X_t=A_0+\sum_{i=1}^{n} Aix_{t-i}+\varepsilon_t$$

$X_t= (X_{1t}X_{2t}X_{3t} \dots \dots \dots \dots X_{nt})^t$ حيث

خامسا: فرضيات اختبار معنوية المعلمات والمعنوية الكلية للنموذج.

1. فرضيات اختبار معلمات النموذج:

الفرضية الصفرية : لا يوجد معنوية $H_0 : B1 = B2 = B3 = \cdots = BK = 0$

الفرضية البديلة : يوجد معنوية $^{1}H_1: B\,j \neq 0 \;\; j = 1.2 \dots . k$

2. فرضيات اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

الفرضية الصفرية : لا يوجد معنوية $H_0 : B1 = B2 = B3 = \cdots = BK = 0$

الفرضية البديلة: يوجد معنوية $^{2}H_1: B\,j \neq 0 \;\; j = 1.2 \dots . k$

سادسا: اختبارات مشاكل القياس.

1. اختبار ثبات التباين الشرطي للأخطاءWhiteو ARCH :

يعدا من الاختبارات المهمة للكشف عن وجود مشكلة عدم تجانس التباين من عدمها، اذ تم اقتراح اختبار White عام (1980) بينما تم اقتراح اختبار ARCH سنة

فرضياته: الفرضية الصفرية H_0:يوجد استقلال(عدم ارتباط بين الاخطاء) بين البواقي .

الفرضية البديلة H_1: لايوجد استقلال بين البواقي (هناك ارتباط بين الاخطاء) .[3]

2. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

[1]رائد اسمر عبد الله، **اختيار أفضل طريقة اختبار لمشكلة عدم تجانس التباين في نموذج الانحدار المتعدد (مع تطبيق عملي)**، مذكرة ماجيستير، جامعة كربلاء، 2018، ص25.

[2]احمد سلامي، عيسى حجاب، **كيفية تقييم واختيار نماذج الانحدار في القياس الاقتصادي (دراسة تطبيقية: حالة نموذج الانحدار لدالة الادخار في الجزائر)**، مجلة البديل الاقتصادي، مج الخامس، العدد الأول، 15-06-2018، ص37."بتصرف"

[3]رائد اسمر عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص35."بتصرف"

ليتسنى لنا استخدام اختباري فيشر وستيودنت بغض النظر على نوع معنوية نموذج الانحدار يلزم توفر شرط اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي بحيث أن التقيد بهذا الشرط يرتبط بحجم العينة ويعتبر هذا الأخير ضروري في حالة العينات الصغيرة وذلك وفقا لنظرية النهاية المركزية التي تنص على أن التوزيعات الاحتمالية تؤول إلى أن التوزيع الطبيعي يكون في حالة العينات التي يزيد حجمها على 30 مشاهدة.

فرضياته:

الفرضية الصفرية H_0: يتبع التوزيع الطبيعي

الفرضية البديلة H_1: لا يتبع توزيع طبيعي.[1]

المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج

في هذا المبحث سوف نتطرق الى عرض نتائج الدراسة والتعليق عليها احصائيا، اقتصاديا ومناقشتها.

المطلب الأول: عرض النتائج.

لأجراء الدراسة القياسية لأثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي وجب اتباع مجموعة من الاختبارات الخاصة لذلك.

الفرع الأول: دراسة الاستقرارية.

لدراسة استقرارية السلاسل سوف نأخذ بنتيجة اختبارين (اختبار ديكي فولر المطور(ADF)واختبار فيليبس بيرون(PP)؛ حيث لخصنا نتائج الاختبارين في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-4): نتائج اختبار ADFوPP لاختبار الاستقرارية.

		الاختبارات	اختبار ديكي فولر المطور (ADF)			اختبار فيليبس بيرو (PP)		
الاستقرار	المتغيرات		اتجاه عام وثابت	بثابت	بدون اتجاه عام وثابت	اتجاه عام وثابت	بثابت	بدون اتجاه عام وثابت
عند المستوى	GDP	القيمة المقدرة	0.427	0.249	_	0.427	0.294	_
		القيمة الحرجة	_	_	0.880	_	_	0.821
		احتمال القيمة الحرجة	_	_	0.894	_	_	0.884
عند الفرق الأول		القيمة المقدرة	0.597	0.180	_	0.597	0.180	_
		القيمة الحرجة	_	_	**-4.694**	_	_	**-4.705**
		احتمال القيمة الحرجة	_	_	**0.000**	_	_	**0.000**
عند المستوى	EXP	القيمة المقدرة	0.469	0.134	_	0.469	0.134	_
		القيمة الحرجة	_	_	0.001	_	_	0.064

[1] احمد سلامي، عيسى حجاب، مرجع سبق ذكره، ص47."بتصرف".

		احتمال القيمة الحرجة		_	0.675	_	_	0.696
عند الفرق الأول		القيمة المقدرة	0.829	0.432	_	0.829	0.432	_
		القيمة الحرجة	_	_	**-4.896**	_	_	**-4.840**
		احتمال القيمة الحرجة	_	_	**0.000**	_	_	**0.000**
عند المستوى	IMP	القيمة المقدرة	0.069	0.090	_			_
		القيمة الحرجة	_	_	-0.350	_	_	-0.321
		احتمال القيمة الحرجة	_	_	0.550	_	_	0.561
عند الفرق الأول		القيمة المقدرة	0.534	0.997	_	0.534	0.997	_
		القيمة الحرجة	_	_	**_4.862**	_	_	**-4.835**
		احتمال القيمة الحرجة	_	_	**0.000**	_	_	**0.000**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق ص ص(2.3.4.5.6.7) وأخرى لم تدرج

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ: عند مستوى معنوية $\alpha=5\%$

أولا: اختبار ADF.

1. بالنسبة لسلسلة :GDP نستخدم النموذج الأول عند الفرق الأول للإجابة عن الاستقرارية حيث نجد أن:

$prob\ (\Phi) = 0.0000 < \alpha = 0.05$ ومنه نرفض الفرضية H_0(القائلة بعدم استقرارية السلسلة) وعليه السلسلة مستقرة عند الفرق الأول I(1).

2. بالنسبة لسلسلةEXP: نستخدم النموذج الأول عند الفرق الأول للإجابة عن الاستقرارية لان السلسلة لم تستقر عند المستوى الأول حيث نجد:

$Prob\ (\Phi)=0.0000 < a = 0.05$ ومنه نرفض الفرضية H_0(القائلة بعدم استقرارية السلسلة) وعليه السلسلة مستقرة عند الفرق الأول(1)I.

3. بالنسبة لسلسلة IMP: نستخدم النموذج الأول عند الفرق الأول للإجابة عن الاستقرارية بمعنى ان السلسلة لم تستقر عند المستوى حيث نجد:

$Prob\ (\Phi)=0.0000 < \alpha = 0.05$ ومنه نرفض الفرضية H_0(القائلة بعدم استقرارية السلسلة) وعليه السلسلة مستقرة عند الفرق الأول I(1).

ثانيا: اختبار PP:

بالنسبة لسلسلة GDP: نستخدم النموذج الثالث عند المستوى للإجابة عن الاستقرارية حيث نجد

أن $prob(\Phi)=0.0000 < \alpha = 0.05$: ومنه نرفض الفرضية H_0(القائلة بعدم استقرارية السلسلة) وعليه السلسلة مستقرة عند الفرق الأول I(1).

بالنسبة لسلسلةEXP: نستخدم النموذج الأول عند الفرق الأول للإجابة عن الاستقرارية يعني ان السلسلة غير مستقرة في المستوى حيث نجد أن:

$Prob\ (\Phi)=0.0000< a = 0.05$نرفض الفرضية H_0(القائلة بعدم استقرارية السلسلة) وعليه السلسلة مستقرة عند الفرق الأول$I(1)$.

بالنسبة لسلسلة IMP: نستخدم النموذج الأول عند الفرق الأول للإجابة عن الاستقرارية اي أن السلسلة غير مستقرة في المستوى ونجد أن:

$Prob\ (\Phi)=0.0000<\alpha=0.05$وعليه نرفض الفرضية H_0 (القائلة بعدم استقرارية السلسلة) وعليه السلسلة مستقرة عند الفرق الأول $I(1)$.

من الاختبارات السابقة اتضح لنا ان جميع السلاسل والمتمثلة في (النمو الاقتصادي، الصادرات والواردات) استقرت عند الفروقات من الدرجة الأولى.

وبهذا فإننا سوف نستخدم منهجية ARDL (بما ان جميع المتغيرات استقرت عند الفرق الأول).

الفرع الثاني: اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية ARDL

بعد التأكد من استقرار سلاسل متغيرات الدراسة، سوف يتم استكمال باقي خطوات منهجية ARDL على النحو التالي:

أولا: تحديد درجة التأخير المثلى.

لتحديد طول فترة الابطاء الموزعة(n) عادة ما يستخدم معياريين هما (AIC)و (SC) حيث يتم اختيار طول التأخير الذي ينتج عنه أدنى قيمة لAIC وأيضا اختيار طول التأخير الذي ينتج عنه أدنى قيمة لSC والشكل التالي يوضح ذالك:

الشكل رقم (2-7): نتائج تحديد درجة التأخير المثلى

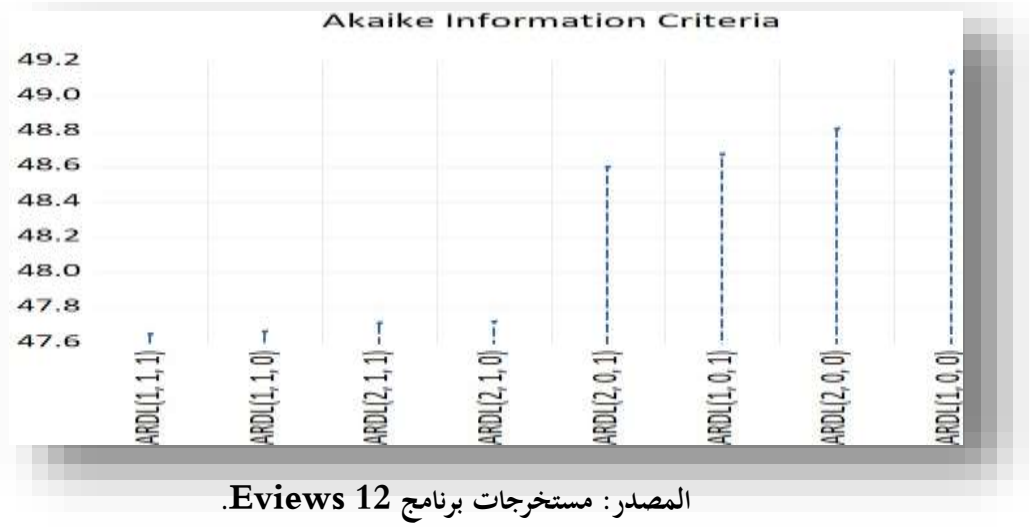

المصدر: مستخرجات برنامج Eviews 12.

من خلال الشكل رقم (2-7) يتضح لنا أن أفضل نموذج هو(1،1،1)ARDL حسب معيار(AIC).

ثانيا: اختبار الحدود Bunds Test

لتقييم وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المستقلة، تم استخدام اختبار الحدود النتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-5): نتائج اختبار الحدود (Bounds Test).

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	**Value**	**Signif I(0)**	I(0)	
			Finite sample: n=35	
F-Statistics	**7.4870**	**10%**	**2.845**	3.623
Actuel Sample	**32**	**5%**	**3.478**	4.335
Size		**1%**	**4.948**	6.028

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (8).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان قيمة الاختبار F-Statistics قد بلغت 7.4870 وهي أكبر من القيمة الجدولية للحد الأعلى عند مستويات المعنوية الثلاث 10%، 5% و1%.

ثالثا: تقدير العلاقة في الاجل الطويل:

الجدول رقم (2-6): نتائج تقدير العلاقة التوازنية طويلة الاجل.

Variable	Coefficient	Prob
EXP	3.2718	0.0000
IMP	-3.27 E+09	0.1628
C	8.31 E+10	0.1228

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (9).

من الجدول أعلاه نلاحظ: عند مستوى معنوية 5%

معلمة الاجل الطويل لنمو الصادراتEXP لها معنوية ومعلمة نمو الواردات IMP ليست لها معنوية كما ان

إشارة كل منهما جاءت موجبة.

رابعا: تقدير العلاقة في الاجل القصير ونموذج تصحيح الخطأ (ECM)

الجدول رقم (2–7): نتائج تقديرات العلاقة في الاجل القصير ونموذج تصحيح الخطأ (ECM)

Variable	Coefficient	Prob
D(EXP)	0.601	0.0000
D(IMP)	-76376006	0.0000
CointEq (-1)	-0.266	0.0000

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (10).

تظهر نتائج تقدير المعلمات في الاجل القصير: عند مستوى معنوية 5%

ان معلمة تصحيح الخطأ ومعلمة نمو الواردات جاءت سالبة ومعنوية، في حين نجد ان معلمة الصادرات جاءت موجبة وذات معنوية أيضا.

خامسا: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزعARDL

بعد التأكد من وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة يتم تقدير نموذجARDLونتائج التقدير موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2–8): نتائج تقدير نموذج ARDL.

متغيرات الدراسة	Coeff	t–statistic	Prob
GDP (–1)	0.8536	18.8022	**0.0000**
EXP	1.4517	14.0161	**0.0000**
EXP (–1)	-0.9730	-6.5034	**0.0000**
IMP	-76376006	-0.1451	**0.8857**
IMP (–1)	5.55 E+08	1.1451	**0.2626**
C	-1.22 E+10	-1.3518	**0.1881**
n =32	**F–statistic= 808.0024**	**prob(F–statistic)=0.0000**	
	R^2=0.9936		

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (11).

1. تقييم النموذج قياسيا:

من الجدول أعلاه الخاص بنتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDLالذي بلغ عدد مشاهداته 32 مشاهدة نلاحظ ان:

معامل التحديد R^2=0.9936 ومنه القدرة التفسيرية للنموذج تقدر ب% 99.36 وهي نسبة عالية.

بلغت احتمال إحصائية فيشرprob(F-statistic) =0.0000 وهي اقل من مستوى المعنوية.

جاءت معلمة كل من EXP و(1-)GDP ذات إشارة موجبة ولها معنوية في حين نجد معلمة (1-) EXPلها معنوية لكن تحمل إشارة سالبة، كما نجد ان معلمة IMP ليس لها دلالة إحصائية وتحمل الإشارة السالبة، أيضا معلمة (-1) IMPليس لها معنوية وتحمل الإشارة الموجبة .

2. تقييم النموذج احصائيا:

أ. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

الشكل رقم (2-8): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

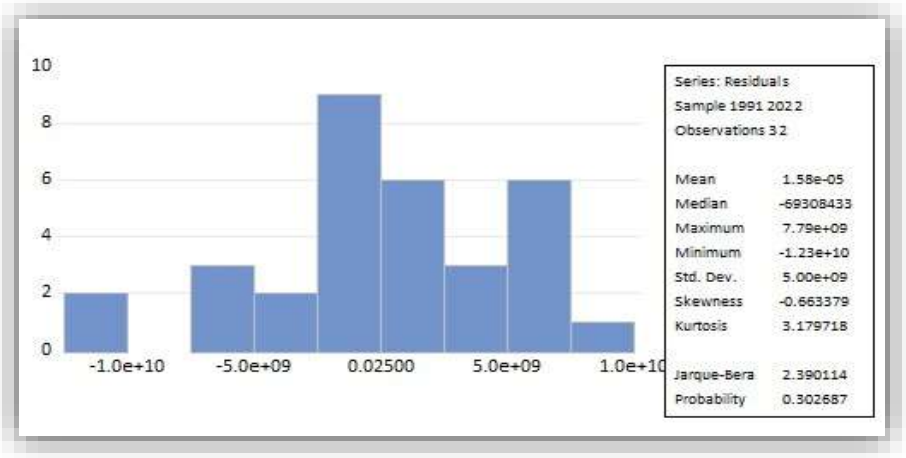

المصدر: مستخرجات برنامج Eviews 12.

من خلال الشكل السابق نلاحظ ان قيمة اختبار Jarque-Bera=2.3901 وان احتمال المقابل له Prob=0.3026 وهي أكبر من $\alpha = 0.05$ وعليه نقبل الفرضية الصفرية.

ب. اختبار ثبات تباين الأخطاء:

- **اختبار White**:

الشكل رقم (2–9): نتائج اختبار ثبات تباين الأخطاء White

Heteroskedasticity Test: White
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	1.304999	Prob. F(20,11)	0.3320
Obs*R-squared	22.51213	Prob. Chi-Square(20)	0.3134
Scaled explained SS	16.19696	Prob. Chi-Square(20)	0.7043

المصدر: مستخرجات برنامج Eviews 12

حيث نلاحظ أن قيمة إحصائية فيشر بلغتF-statistic=1.3049 ونجد ان الدلالة الإحصائية له prob=0.3320وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، وعليه نقبل الفرضية الصفرية.

- **اختبار ARCH**:

الشكل رقم (2–10): نتائج اختبار ثبات تباين الأخطاء ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.003593	Prob. F(1,29)	0.9526
Obs*R-squared	0.003840	Prob. Chi-Square(1)	0.9506

المصدر: مستخرجات برنامج Eviews 12

حيث نلاحظ أن قيمة إحصائية فيشر بلغتF-statistic=0.0035 ونجد ان الدلالة الإحصائية له prob=0.9526وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، وعليه نقبل الفرضية الصفرية.

ت. اختبار استقرار النموذج:

الشكل رقم (2–11): نتائج اختبار استقرارية معلمات النموذج (COSUM_ COSUM of squares)

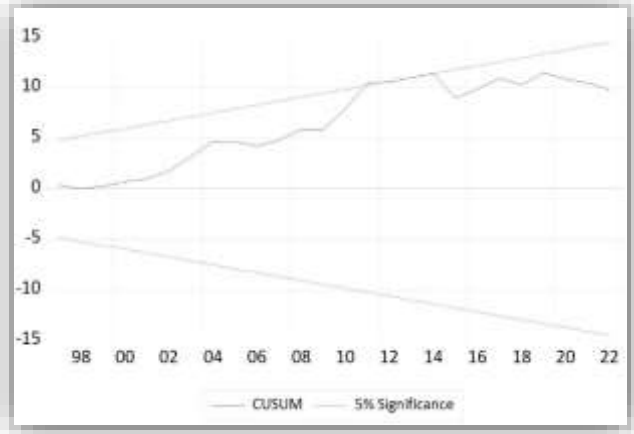

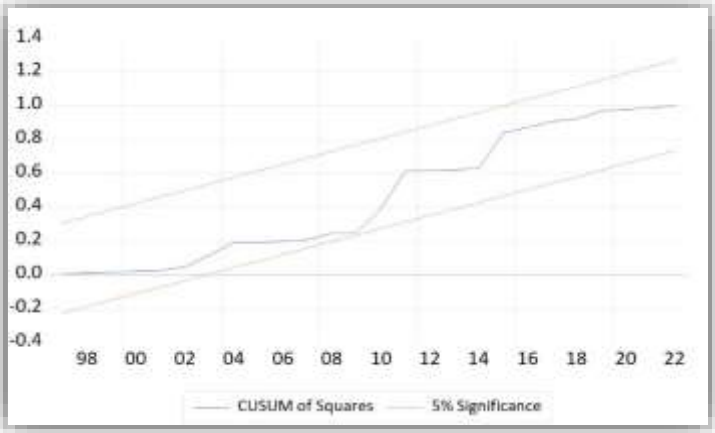

المصدر: مستخرجات برنامج Eviews 12

من الشكلين نلاحظ ان الرسم البياني للمجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي يمران داخل حدود المنطقة الحرجة عند مستوى 5%.

المطلب الثاني: مناقشة النتائج.

- يتميز الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في الجزائر باستقراره عند الفرق الأول خلال فترة الدراسة (1990-2022)، ، أي ان معدلات النمو الاقتصادي تتغير بوتيرة شبه ثابتة ويعود هذا الاستقرار إلى عوامل متعددة، تشمل الاستقرار السياسي النسبي، وارتفاع أسعار النفط، وخلق بيئة مواتية للاستثمار والنمو الاقتصادي، وهذا ما يوضحه شكل المنحنى(2-1).
- شهدت الصادرات EXPاستقرار عند الفرق الأول في الجزائر وهذا يشير الى تغيير شبه ثابت لمعدلات نمو الصادرات خلال هذه الفترة، وهذا راجع الى عدت عوامل أبرزها، عائدات النفط والغاز وتنويع الصادرات ما يوضحه شكل المنحنى(2-2)
- استقرار سلسلة الواردات IMP عند الفرق الأول خلال فترة الدراسة يعني ان معدلات نمو الواردات تتغير بشكل منتظم وهذا عائد الى السياسة النقدية المنتهجة آنذاك وتقلبات أسعار النفط حيث نلاحظ من خلال الشكل (2-3) ازدياد ملحوظ في الواردات.
- عدم استقرار كل من سلسلة الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات والواردات عند المستوى يدل على ان خصائصهم غير ثابتة بمرور الوقت نتيجة التغيرات الحاصلة في السياسة الاقتصادية إضافة الى بعض العوامل الهيكلية مثل التكنولوجيا خلال فترة الدراسة.
- درجة الابطاء المثلى*(1.1.1)* يعني ان لكل من النمو الاقتصادي والواردات والصادرات درجات ابطاء أفضل.
- مستوى المعنوية$(1\% - 5\% - 10\%) >$F-Statisticsفي اختبار جذر الوحدة يدل على وجود علاقة توازنية مستقرة طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة (النمو الاقتصادي و الصادرات و الواردات).
- معنوية معلمة EXP في الاجل الطويل يدل على انها تؤثر على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، والاشارة الموجبة دليل على وجود علاقة طردية أي زيادة الصادرات بوحدة واحدة يؤذي الى زيادة النمو الاقتصادي بـ3.271.
- عدم معنوية معلمة IMP في الاجل الطويل يدل على انها لا تؤثر على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، والاشارة السالبة يشير على وجود علاقة عكسية بمعنى ان زيادة الواردات بوحدة واحدة يؤذي الى نقصان النمو الاقتصادي بـ3.27 E+09.

- معنوية معلمة الصادرات في الاجل القصير دليل على تأثير هذه الأخيرة على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، والإشارة الموجبة تشير الى وجود علاقة طردية؛ بمعنى ان ارتفاع (نمو الواردات ونمو الواردات المبطئة بسنتين) بوحدة واحدة تؤدي الى ارتفاع النمو الاقتصادي بـ0.601.
- معنوية معلمة نمو الواردات في الاجل القصير دليل على تأثيرها على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، والإشارة السالبة تشير الى وجود علاقة عكسية؛ أي ان ارتفاع الواردات بوحدة واحدة يؤدي الى انخفاظ النمو الاقتصادي بـ .76376006
- قدرت القدرة التفسيرية لنموذج $ARDL$ بـ 99.36% وهي نسبة عالية، أي ان الصادرات والواردات تفسر النمو الاقتصادي بنسبة 99.36% والباقي (1.64%) تفسيره متغيرات أخرى من غير الصادرات والواردات لم تدرج في النموذج.
- إحصائية فيشر اقل من مستوى المعنوية تدل على ان النموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع جيد أي ان هذا الأخير يفسر النمو الاقتصادي.
- تدل معنوية $GDP(-1)$ و EXP على انهما يؤثران على النمو الاقتصادي بينما تعني اشارتهما الموجبة على وجود علاقة طردية، أي ان زيادة وحدة واحدة من الصادرات تزيد من النمو الاقتصادي بمقدار 1.451 كما ان زيادة وحدة واحدة من نمو الناتج المحلي الإجمالي في فترة سابقة(سنة)تزيد من مقدار النمو الاقتصادي بـ0.853.
- تشير معنوية EXP (-1) الى انها تؤثر على النمو الاقتصادي في حين تدل اشارتها السالبة على وجود علاقة عكسية بينها وبين النمو الاقتصادي بحيث نجد ان زيادتها بوحدة واحدة تؤذي الى انخفاض النمو الاقتصادي بـ0.973.
- تدل عدم معنوية IMP على عدم تأثيرها على النمو الاقتصادي في حين تدل اشارتها السالبة على وجود علاقة عكسية بينها وبين النمو الاقتصادي فنجد ان زيادة وحدة واحدة من الواردات تخفض من النمو الاقتصادي بمقدار .76376006
- تدل عدم معنوية $IMP(-1)$ على عدم تأثيرها على النمو الاقتصادي بينما تفسر اشارتها الموجبة على وجود علاقة طردية بينهما وبين النمو الاقتصادي حيث ان زيادة الواردات في فترة سابقة (سنة) بوحدة واحدة يزيد من النمو بـ .5.55 E+08
- قبول الفرضية الصفرية في اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي يدل على ان النموذج يتبع التوزيع الطبيعي.
- قبول الفرضية الصفرية في اختبار ثبات التباين بين الأخطاء دلالة على وجود ثبات في التباين.
- وجود كل من المجموع التراكمي للبواقي CUSUM والمجموع التراكمي لمربعات البواقي of CUSUM Squares داخل حدود المنطقة الحرجة يدل على استقرار المعلمات المقدرة للنموذج بمعنى لا يوجد تغيير هيكلي ومنه فان النموذج مستقل.
-

خلاصة:

من خلال هذا الفصل وبعد دراستنا القياسية للعلاقة بين النمو الاقتصادي و الصادرات و الواردات ، التي استعرضنا فيها كل من مجتمع ،عينة ومنهج الدراسة ومتغيراتها وما يتعلق بها من خصائص واحصائيات وكذلك اهم المفاهيم المتعلقة بالسلسلة الزمنية واختبارات استقراريتها ،ثم عرض اختبار التكامل المشترك ونماذجه ونتائج الدراسة ومناقشتها، توصلنا الى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغير التابع النمو الاقتصادي والمتغيرات المستقلة(الصادرات والواردات) وان نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة ARDL محل الدراسة كان جيد وأيضا توصلنا الى ان النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة كان مستقرا مما يدل على انه يتغير بوتيرة شبه ثابتة.

خاتمة

لا شك أن تحرير التجارة الخارجية يؤذي إلى تطور اقتصاديات الدول ومرونة الجهاز الإنتاجي ما يحقق نمو اقتصادي، الآمر الذي تسعى إليه الدول السائرة نحو النمو والتي تعد الجزائر واحدة منها لذا نجد أن معظم المفكرون اهتموا بدراسة هذه الاخيرة وفق أسس علمية.

حيث تناولت هذه الدراسة فصلين الفصل الأول خصص الفصل الأول للأدبيات النظرية لمتغيرات الدراسة بينما خصص الفصل الثاني للدراسة القياسية لهاته المتغيرات وهذا بهدف الإجابة على الإشكالية:

ما مدى تأثير التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة (1990–2022)؟

❖ **نتائج الدراسة.**

- **نتائج الدراسة النظرية:**

- يعرف النمو الاقتصادي على انه: تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن.
- بينما تقر نظريات النمو بالتحرير التجاري كمحرك للنمو الاقتصادي، يظلّ تأثيرها على الدول النامية موضع للنقاش، مع بروز تساؤلات حول مدى فعاليتها في ظلّ وجود عوائق داخلية كما تعود هذه الشكوك إلى جملة من العوامل الداخلية التي تعرقل مسار التنمية في الدول النامية، حتى مع انفتاحها على التجارة الخارجية.
- التجارة الخارجية تعرف على أنها: جميع المبادلات التجارية الدولية المتمثلة في انتقال السلع والخدمات وكذا الأفراد وكذلك رؤوس الأموال بغرض إشباع أكبر الحاجات الممكنة وتتكون من الصادرات والواردات بنوعيها المنظورة وغير المنظورة.
- تُقدم النظريات الاقتصادية المتنوعة أدوات تحليلية قيّمة لفهم آليات التجارة الخارجية، لكنّ فعاليتها تختلف باختلاف الظروف والمنتجات. لذا، فإنّ فهم نقاط القوة والضعف لكل نظرية، ودمجها بشكل مناسب، ضروري لتحليل دقيق للتجارة الدولية
- التحرير التجاري هو مجموعة الإجراءات والتدابير التي تهدف إلى التخلص من جميع القيود التجارية قصد تحويل نظام التجارة الخارجية تجاه الحياد أي عدم تدخل الدولة تجاه الصادرات والواردات لتمكين المتعاملين التجاريين من الوصول إلى الأسواق الخارجية للاستفادة من وفرة السلع والخدمات وفرص الاستثمار

- تُشير النظريات الاقتصادية إلى وجود علاقة وثيقة بين التحرير التجاري والنمو الاقتصادي، حيث يُعدّ التحرير التجاري أحد العوامل الرئيسية التي تُحفز النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

- **نتائج الدراسة التطبيقية**

- من خلال نتائج الاستقرارية توصلنا الى ان جميع متغيرات الدراسة والمتمثلة في (نمو كل من اجمالي الناتج المحلي، الصادرات والواردات) مستقرة عند الفرق الأول.
- أفضل درجات الابطاء لمتغيرات الدراسة هي(ARDL(1.1.1 .
- خلصت الدراسة الى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين النمو الاقتصادي والصادرات والواردات خلال فترة الدراسة.
- وجود علاقة طردية بين الصادرات والنمو الاقتصادي.
- وجود علاقة عكسية بين الواردات والنمو الاقتصادي.
- من خلال نتائج نموذج ARDL توصلنا الى ان النموذج جيد وانه يتبع التوزيع الطبيعي.
- عدم وجود ثبات في تباين الأخطاء.
- استقرار النموذج في الاجلين الطويل والقصير بناءا على المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي.

❖ **نتائج اختبار الفرضيات:**

- من خلال الدراسة القياسية لأثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة من 1990 حتى 2022 اثبتت النتائج انانه توجد مجموعة من الشروط لنجاح التحرير التجاري كما انه خاضع لأحكام منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات الدولية، وهذا **ما يثبت صحة هذه الفرضية.**
- من خلال الدراسة القياسية لأثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة من 1990 حتى 2022 اثبتت النتائج ان نسب النمو في الجزائر كانت مستقرة في السنوات التي تشهد ارتفاع النفط، **وهذا ما تثبته هذه الفرضية.**
- من خلال الدراسة القياسية لأثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة من 1990 حتى 2022 اثبتت النتائج انه وبالفعل توجد علاقة طردية ما بين النمو الاقتصادي والتحرير التجاري، وهذا **ما تثبته صحة هذه الفرضية.**

- من خلال الدراسة القياسية لأثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة من 1990 حتى 2022 اثبتت النتائج انه توجد متغيرات أخرى تؤثر على النمو الاقتصادي وهذا ما ينفي صحة الفرضية
- من خلال الدراسة القياسية لأثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة من 1990 حتى 2022 اثبتت النتائج انه يتم استخدام طريقة التكامل المشترك لكن يتم استعمال نموذج ARDL وهذا ما يثبت صحة هذه الفرضية.

❖ **توصيات الدراسة:**

- ادراج متغيرات أخرى قد تؤثر على العلاقة بين التحرير التجاري والنمو الاقتصادي.
- لتعزيز النمو الاقتصادي وتوفر فرص عمل لأفراد المجتمع وجب التنويع في الاقتصاد الذي بمقتضاه يزيد في قدرة المنتجات على المنافسة في الأسواق العالمية.
- يمكن إجراء دراسة مقارنة تشمل دول أخرى لمقارنة نتائج الجزائر وتحديد العوامل التي تساهم في اختلافات النتائج.
- توسيع نطاق الدراسة لتشمل فترات زمنية أطول للحصول على نتائج أكثر دقة.

أفاق الدراسة: بالرغم من محاولتنا للإلمام بجوانب موضوع أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر في هذه الدراسة قدر الإمكان إلا أن هذا لا يمنع وجود محدودية هذه الدراسة كون أنها اعتمدت على متغيرين مستقلين فقط ومتغير تابع، كما يلي:

- كيفية الموازنة بين متطلبات واحتياجات الدولة للقيام بعملية التحرير التجاري والنمو الاقتصادي.
- اعتبار قطاع التحرير التجاري في الاقتصاد الوطني خيار استراتيجي للنهوض باقتصاد الدولة وأداة لتعزيز القدرة التنافسية والحصول على مركز تنافسي في السوق العالمية.
- مدى فعالية كثافة المهارة لليد العاملة في التجارة الخارجية كمحفز على النمو في الاقتصادي في البلد.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر باللغة العربية:

الكتب:

1. احمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية,2010.
2. أسامة عبد الرحمان، **تنمية التخلف وإدارة التنمية: إدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سنة النشر مجهولة.
3. جراهم دونكلي، ترجمة مصطفى محمود، **التجارة الحرة الأسطورة والواقع والبدائل**، الطبعة الأولى، المركز القومي للترجمة، القاهرة,2009.
4. جلال خشيب، **النمو الاقتصادي**، الناشر مجهول، بلد النشر مجهول، سنة النشر مجهولة.
5. جمال جويدان الجمل، **التجارة الخارجية**، الطبعة العربية الأولى، الناشر مجهول، بلد النشر مجهول,2013.
6. حسن احمد توفيق، **التجارة الخارجية (دراسة تطبيقية)**، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة النشر مجهولة.
7. خالد احمد علي محمود، **التجارة الدولية بين الحماية والتحرر والنظرية الحديثة وأثارها في الفكر الاقتصادي العالمي**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، سنة النشر مجهولة.
8. سعد حسين فتح الله، **التنمية المستقلة المتطلبات، الاستراتيجيات والنتائج**، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت–لبنان، سنة النشر مجهولة.
9. سليم محمد السيد، **تحليل السياسة الخارجية**، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة,1998.
10. سمير شنين، **التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة**، الناشر مجهول، بلد النشر مجهولة، سنة النشر مجهولة.
11. عبد اللطيف مصطيفى، عبد الرحمان سانية، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت–لبنان,2014.
12. عطا لله الزبون، **التجارة الخارجية**، دار اليازوري العالمية، بلد النشر مجهولة، سنة النشر مجهولة.
13. عمر صقر، **سياسات التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار المهندس للطبع والنشر، بلد النشر مجهولة,2005.
14. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية (المفاهيم والخصائص، النظريات، الاستراتيجيات والمشكلات)**، مطبعة البحيرة، بلد النشر مجهول، سنة النشر مجهولة.
15. محمد يونس وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، قسم الاقتصاد–كلية التجارة الإسكندرية، الإسكندرية,2000.
16. محمود علي الشرقاوي، **النمو الاقتصادي وتحديات الواقع**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان,2016.
17. محمود محمد أبو العلا، **نظم التجارة الدولية**، الناشر مجهول، بلد النشر مجهولة، سنة النشر مجهولة.
18. محمود يونس وآخرون، **التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية,2015.
19. مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان,2007.
20. محمد شيخي، **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن–عمان،2012.

21.مبير بودوين، ترجمة جرانت إسكندر، **التنمية الاقتصادية**، الدار القومية للطباعة والنشر، الإسكندرية، سنة النشر مجهولة.
22.نزار سعد الدين العيسي، ابراهيم سليمان قطف، **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان,2006.

الأطروحات والمذكرات:

الأطروحات:

1. احمد ضيف، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر(1989–2012)**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر2014، 3-2015.
2. بلقاسم طراد، **تأثير تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في ظل التطورات الدولية الراهنة دراسة مقارنة (الجزائر، تونس، المغرب)**، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2021-2022.
3. رائد خضير عبيس، **دور البحث والتطوير في النمو الاقتصادي، تجارب دولية مختارة مع الإشارة إلى العراق**، أطروحة دكتوراه، جامعة كربلاء,2018.
4. سهيلة حسيب، **دراسة اقتصادية قياسية لتأثير التحرير المالي على النمو الاقتصادي دراسة حالة دول المغرب العربي**، أطروحة دكتوراه، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة,2020-2021.
5. شرف الدين ملال، **أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، ماليزيا، البرازيل خلال الفترة1990–2016**، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة، 2020-2021.
6. مراد عبدات، **التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية وأمام تحديات التبادل الحر، دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3،2013-2014.
7. نعيمة زيرمي، **أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان-الجزائر,2015-2016.
8. وعيل ميلود، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة الجزائر، مصر، السعودية دراسة مقارنة خلال الفترة1990حتى 2010**، أطروحة دكتوراه، جامعةالجزائر3، 2013-2014.

مذكرات الماجستير:

1. أشواق بن قدور، **تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة 1965–2005**، مذكرة ماجستير، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر,2007-2008.
2. حسيبة مامش، **العامل الدولي والإقليمي في تصويب سياسات التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر2010، 3-2011.
3. حكيم لوح، **دور الصادرات الصناعية كمحفز لزيادة معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات دراسة حالةالجزائر1990–2013**، مذكرة ماجستير، جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم، 2016-2017.
4. حمزة مرداسي، **دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2009-2010.

5. خالد بن جلول، **أثر ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر1970–2006**، مذكرة ماجستير، جامعة بن يوسف بن خذة–الجزائر,2008–2009.
6. رائد اسمر عبد الله، **اختيار أفضل طريقة اختبار لمشكلة عدم تجانس التباين في نموذج الانحدار المتعدد (مع تطبيق عملي)**، مذكرة ماجيستير، جامعة كربلاء، 2018.
7. عبد الغفار غطاس، **أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر في الفترة الممتدة بين1990–2006**، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة,2009–2010.
8. عز الدين علي، **أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2000–2012**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر3، 2013–2014.
9. عطا الله بن طيرش، **أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، المركز الجامعي بغرداية معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير,2010–2011.
10. مراد باريك، **التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان–الجزائر,2013–2014.

مذكرات الماستر:

1. احمد بوترعة، هاني شايع، عبد الباسط تركي، **أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر–تونس(2000–2015)**، مذكرة ماستر، جامعة الشهيد حمه لخضر–الوادي,2016–2017.
2. أسامة ثنية الريح، عبد الحق معيطي، **دور التجارة الالكترونية في تعزيز حرية التجارة الدولية دراسة حالة**، مذكرة ماستر، جامعة ابن خلدون–تيارت,2020–2021.
3. العزازي إيمان، التنبؤ باستعمال السلاسل الزمنية دراسة تحليلية حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بسور الغزلان CRMA خلال الفترة 2013/01/01 – 2019/12/31، مذكرة ماستر، جامعة أكلي محند اولحاج–البويرة،2019–2020.
4. أمين ناموس، وليد ناموس، **أثر سياسات تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة2010–2021**، مذكرة ماستر، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2022–2023.
5. بكي نور الإيمان، سمية عويشات، **دراسة تحليلية قياسية للتجارة الخارجية وأثرها على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة1990–2021**، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة، 2022–2023.
6. خالد زيادي، **دراسة قياسية لأثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990–2020**، مذكرة ماستر، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي–تبسة,2022–2023.
7. خولة زرقاط، مسعودة لوجاني، **أثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990–2010**، مذكرة ماستر، جامعة العربي تبسي–تبسة، 2021–2022.
8. روميساء مرواني، **مؤسسات الصناعات الغذائية وأثرها في ترقية التجارة الخارجية الواقع والمأمول دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماستر، جامعة 8ماي 1945–قالمة,2019–2020.

9. سارة بوراس، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات الجزائرية في ظل المنظمة العالمية للتجارة دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب خلال الفترة 2000-2014**، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، 2014-2015.

10. سليمان قادي، حسام الدين التجاني، محمد عبسي، **أثر الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر في الفترة 1980 حتى2016**، مذكرة ماستر، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي,2017-2018.

11. عامرية أولاد صالح، يمينة حاج حمو، **أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماستر، جامعة احمد دراية-ادرار,2017-2018.

12. عبير العابد، عبد السلام رزيق، سامي سبوعي، **واقع التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التوجهات الحديثة للتجارة الدولية**، مذكرة ماستر، جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي,2022-2023.

13. فاطمة الزهراء مكناسي، إيمان عماري، **الطرق المعتمدة في تمويل التجارة الخارجية "دراسة حالة الاعتماد المستندي-بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR-وكالة قالمة 821"**، مذكرة ماستر، جامعة 8 ماي 1945 قالمة,2020-2021.

14. فيصل سعيدة، ناجي سعيدة، **انعكاسات تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الدول النامية دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف المسيلة,2017-2018.000.

15. منى بورويس، هبة خياط، **أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية لحالة الجزائر1990-2018**، المركز الجامعي عبد الحفيظ بالوصوف-الميلة,2019-2020.

16. هال طويل، سهام همامي، **تحرير التجارة الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر1999-2014**، مذكرة ماستر، جامعة 8ماي 1945-قالمة,2016-2017.

المجلات:

1. احمد الكواز، التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، **مجلة جسر التنمية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد81.

2. فضيلة كشيدة، أثر جائحة فيروس كوفيد-19 على الأسواق المالية العالمية –دراسة قياسية لسوق أسهم بورصة شنغهاي، **مجلة نور للدراسات الاقتصادية**، مكان الصدور مجهول، مجلد06 العدد10، جوان2020

3. حسان خضر، برامج إصلاح التجارة الخارجية وتقييمها، **المعهد العربي للتخطيط**، الكويت،2024.

4. زروخي صباح، محددات النمو الاقتصادي خارج القطاع النفطي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية 1993-2015، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، جامعة زيان عاشور بالجلفة.

5. عبد الحليم شاهين، **التطور التاريخي نظريات-النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، سلسلة دراسات التنموية المعهد العربي للتخطيط**، الكويت، العدد 73، 2021، مارس2009.

6. فضيلة كشيدة، أثر جائحة فيروس كوفيد-19 على الأسواق المالية العالمية –دراسة قياسية لسوق أسهم بورصة شنغهاي، **مجلة نور للدراسات الاقتصادية**، مكان الصدور مجهول، مجلد06 العدد10، جوان2020.

7. محمد الأمين بومدين، احمد صديقي، **قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الاقتصاد الجزائري للفترة 1990-2012 باستخدام نموذج التكامل المشترك، اسم الدورية.**

المطبوعات:

1. بن حركو غنية، **نظريات التجارة الدولية**، مطبوعة موجهة لطلبة سنة ثالثة اقتصاد دولي، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2 ,2018-2019.
2. حمد شتوح، **محاضرات في مقياس الاقتصاد الكلي سنة ثانية جذع مشتركLMD**، ميدان العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجلفة,2019-2020.
3. شين لزهر، **محاضرات في النمذجة القياسية**، مطبوعة موجهة لطلبة سنة ثانية ماستر تخصص مالية وتجارة، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس،2021-2022.
4. دليلة طالب، **النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات**، مطبوعة موجهة لطلبة سنة الثالثة ليسانس، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، 2020-2021.

ملاحق

	EXPORTS	GDP	IMP
Mean	3.73E+10	1.15E+11	26.94554
Median	3.42E+10	1.17E+11	25.64820
Maximum	8.20E+10	2.14E+11	36.52335
Minimum	9.59E+09	4.18E+10	20.78863
Std. Dev.	2.33E+10	6.22E+10	4.384971
Skewness	0.441835	0.141793	0.636986
Kurtosis	1.861970	1.417936	2.401448
Jarque-Bera	2.854480	3.552104	2.724247
Probability	0.239970	0.169305	0.256116
Sum	1.23E+12	3.81E+12	889.2029
Sum Sq. Dev.	1.74E+22	1.24E+23	615.2950
Observations	33	33	33

الملحق رقم(1): الإحصاءات الوصفية للدراسة.

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.694324	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

الملحق رقم(2): النموذج الاول لاختبار ADF لسلسلة الناتج المحلي الإجمالي عند الفرق الأول.

Null Hypothesis: D(EXPORTS) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.896179	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

الملحق رقم(3): النموذج الاول لاختبار ADF لسلسلة الصادرات عند الفرق الأول.

Null Hypothesis: D(IMP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.862168	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

الملحق رقم(4): النموذج الثالث لاختبار ADF لسلسلة الواردات عند الفرق الأول.

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.705146	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

الملحق رقم (5): النموذج الثالث لاختبار P.P لسلسلة الناتج المحلي الإجمالي عند الفرق الأول.

Null Hypothesis: D(EXPORTS) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.840142	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

الملحق رقم(6): النموذج الثالث لاختبار P.P لسلسلة الصادرات عند الفرق الأول.

Null Hypothesis: D(IMP) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 9 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.835150	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

الملحق رقم (7): النموذج الثالث لاختبار P.P لسلسلة الواردات عند الفرق الأول.

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	7.487068	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
Actual Sample Size	32		Finite Sample: n=35	
		10%	2.845	3.623
		5%	3.478	4.335
		1%	4.948	6.028
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.915	3.695
		5%	3.538	4.428
		1%	5.155	6.265

الملحق رقم(8): نتائج اختبار الحدود.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXPORTS	3.271863	0.597143	5.479195	0.0000
IMP	3.27E+09	2.28E+09	1.436605	0.1628
C	-8.31E+10	5.21E+10	-1.595209	0.1228

EC = GDP - (3.2719*EXPORTS + 3271367841.1816*IMP - 83086825425.0995)

الملحق رقم(9): نتائج تقدير العلاقة التوازنية طويلة الاجل.

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(GDP)
Selected Model: ARDL(1, 1, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/20/24 Time: 22:27
Sample: 1990 2022
Included observations: 32

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXPORTS)	1.451740	0.089861	16.15545	0.0000
D(IMP)	-76376006	4.05E+08	0.000000	0.0000
CointEq(-1)*	-0.146307	0.025314	-5.779606	0.0000

R-squared	0.923933	Mean dependent var	4.15E+09
Adjusted R-squared	0.918687	S.D. dependent var	1.81E+10
S.E. of regression	5.17E+09	Akaike info criterion	47.65751
Sum squared resid	7.74E+20	Schwarz criterion	47.79492
Log likelihood	-759.5201	Hannan-Quinn criter.	47.70306
Durbin-Watson stat	2.160493		

الملحق رقم(10): نتائج تقدير العلاقة التوازنية قصيرة الاجل ونموذج تصحيح الخطأ.

Dependent Variable: GDP
Method: ARDL
Date: 06/20/24 Time: 22:21
Sample (adjusted): 1991 2022
Included observations: 32 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (1 lag, automatic): EXPORTS IMP
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 8
Selected Model: ARDL(1, 1, 1)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	0.853693	0.045404	18.80228	0.0000
EXPORTS	1.451740	0.103576	14.01616	0.0000
EXPORTS(-1)	-0.973042	0.149618	-6.503493	0.0000
IMP	-76376006	5.26E+08	-0.145155	0.8857
IMP(-1)	5.55E+08	4.85E+08	1.145179	0.2626
C	-1.22E+10	8.99E+09	-1.351857	0.1881

R-squared	0.993606	Mean dependent var	1.17E+11
Adjusted R-squared	0.992376	S.D. dependent var	6.25E+10
S.E. of regression	5.46E+09	Akaike info criterion	47.84501
Sum squared resid	7.74E+20	Schwarz criterion	48.11983
Log likelihood	-759.5201	Hannan-Quinn criter.	47.93610
F-statistic	808.0024	Durbin-Watson stat	2.160493
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (11): نتائج تقدير نموذج ARDL.

فهرس

الفهرس	الصفحة
آية.....	III
الإهداء.....	IV-V
الشكر.....	VI
الملخص.....	VII
قائمة الجداول.....	VIII
قائمة الأشكال.....	IX
قائمة الملاحق.....	X
قائمة الاختصارات والرموز	X-I
مقدمة.....	أ-ت
الفصل الأول: الأدبيات النظرية للنمو الاقتصادي والتحرير التجاري	
تمهيد.....	1
المبحث الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي والتحرير التجاري	2
المطلب الأول: مفاهيم حول النمو الاقتصادي	2
الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والفرق بينهما	2
أولا: مفهوم النمو الاقتصادي	2
ثانيا: مفهوم التنمية الاقتصادية	4
الفرع الثاني: أنواع النمو الاقتصادي، أهميته وتكاليفه	4
أولا: أنواع النمو الاقتصادي	5
ثانيا: أهمية النمو الاقتصادي	6
ثالثا: تكاليف النمو الاقتصادي	6
الفرع الثالث: خصائص ومراحل النمو الاقتصادي لروستو	6
أولا: خصائص النمو	7-6
ثانيا: مراحل النمو الاقتصادي لروستو	8
الفرع الرابع: محددات وقياس النمو الاقتصادي	9
أولا: محددات النمو الاقتصادي	10-9
ثانيا: قياس النمو الاقتصادي	12-10
الفرع الخامس: نظريات واستراتيجيات النمو الاقتصادي	12
أولا: نظريات النمو الاقتصادي	13-12
ثانيا: إستراتيجيات النمو الاقتصادي	14-13

المطلب الثاني: عموميات على التحرير التجاري	**15**
الفرع الأول: ماهية التجارة الخارجية	**15**
أولا: تعريف، أهداف وأهمية التجارة الخارجية	**17-15**
ثانيا: أنواع التجارة الخارجية وخصائصها	**20-18**
ثالثا: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية	**22-20**
رابعا: مزايا ومخاطر التجارة الخارجية	**22**
الفرع الثاني: ماهية التحرير التجاري	**22**
أولا: تعريف التحرير التجاري أسبابه وأشكاله	**25-24**
ثانيا: مراحل تطور التحرير التجاري وشروط نجاحه	**26**
ثالثا: أثار التحرير التجاري وعوائقه	**27**
الفرع الثالث: ماهية سياسة التجارة الخارجية	**27**
أولا: تعريف سياسة التجارة الخارجية	**27**
ثانيا: أنواع سياسة التجارة الخارجية	**28**
ثالثا: أهداف سياسة التجارة الخارجة	**28**
المطلب الثالث: علاقة التحرير التجاري والنمو الاقتصادي	**28**
الفرع الأول: العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي	**28**
الفرع الثاني: العلاقة بين التحرير التجاري والنمو الاقتصادي	**28**
أولا: النظرية الكلاسيكية	**29-28**
ثانيا: النظرية النيو كلاسيكية	**29**
ثالثا: النظرية الحديثة في تفسير دور التجارة الدولية	**29**
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	**29**
المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة	**29**
الفرع الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية	**32-29**
الفرع الثاني الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	**33-32**
المطلب الثاني: علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة	**34**
الفرع الأول: المقارنة بين الدراسات السابقة العربية والدراسة الحالية	**35-34**
الفرع الثاني: المقارنة بين الدراسات السابقة الأجنبية والدراسة الحالية	**36**
خلاصة	**37**
الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2022	
تمهيد	**38**
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة	**39**

المطلب الأول: الطريقة المعتمد عليها في الدراسة	**40**
الفرع الأول: مجتمع، عينة ومنهج الدراسة	**40**
الفرع الثاني: متغيرات الدراسة، مصادرها والخصائص الإحصائية لها	**40**
أولا: متغيرات الدراسة ومصادرها	**40**
ثانيا: الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة	**42-40**
ثالثا: التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة	**42**
المطلب الثاني: أدوات المستخدمة في الدراسة	**45-43**
الفرع الأول: السلاسل الزمنية	**46**
أولا: تعريف السلسلة الزمنية ومركباتها	**46**
ثانيا: السلاسل الزمنية المستقرة وغير المستقرة	**46**
الفرع الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية	**47**
الفرع الثالث: التكامل المشترك ونماذجه	**50**
أولا: التكامل المشترك	**50**
ثانيا: نموذج تصحيح الخطأ ECM	**51**
ثالثا: نموذج ARDL	**52-51**
رابعا: نموذج شعاع الانحدار الذاتيVAR	**53**
خامسا: فرضيات اختبار معنوية المعلمات والمعنوية الكلية للنموذج	**54-53**
سادسا: اختبارات مشاكل القياس	**54**
المبحث الثاني: عرض ومناقشتها النتائج	**54**
المطلب الأول: عرض النتائج	**54**
الفرع الأول: دراسة الاستقرارية	**55-54**
الفرع الثاني: اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية ARDL	**55**
أولا: تحديد درجة التأخير المثلى	**55**
ثانيا: اختبار الحدود BUNDS TEST	**56**
ثالثا: تقدير العلاقة في الأجل الطويل	**57-56**
رابعا: تقدير العلاقة في الأجل القصير ونموذج تصحيح الخطأ ECM	**57**
خامسا: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL	**60-58**
المطلب الثاني: مناقشة النتائج	**62-61**
خلاصة الفصل	**63**
خاتمة	**65-67**
المراجع والمصادر.....	**73-69**

الملاحق.....	**78–75**
الفهرس.....	**83–80**